بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم

مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدرها كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

السنة الثانية – العدد الرابع

ذوالقعدة ١٤٤٤هـ – يونيو ٢٠٢٣م

تصميم المجلة والغلاف

محي الدين علي فضل الله – ٠١١١١٢٣٩٢٣

E-mail: mohie62@gmail.com

الطابعون: مطبعة الفرقان – الخرطوم

قال تعالى:

﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾

(الأعراف: ٩٦)

المشرف العام

أ.د. محمد عبدالله سليمان

رئيس هيئة التحرير

د. عبدالمجيد الهادي عبدالعزيز

صدير التحرير

د. زبيدة نور الدين عبدالله

أمين التحرير

د. إبراهيم علي جماع الباشا

التدقيق اللغوي

أ.د. محمد الأمين أحمد الأمين

هيئة التحرير

١- د. الباقر إبراهيم موسى عبد الجليل
٢- د. رمزى عوض الجيد سعد قسم السيد
٣- د. حذيفة أحمد الأمين أحمد
٤- د. سماح عبدالله محمد عبدالله
٥- د. حنان عبدالله حسب الرسول
٦- د. هدى محمد الأمين عبدالله
٧- د. زبيدة نور الدين عبدالله صالح
٨- د. أحمد مروان محمود أحمد
٩- د. مزاهر الأمين بابكر التلب
١٠- الصفتى على أحمد محمد عثمان
١١- د. هنيدي ميرغني محمد عمر
١٢- د. شذى عثمان حسين معوض

الهيئة الاستشارية

١- أ.د. عمران عباس يوسف
٢- أ.د. إكرام محمد صالح دقاش
٣- أ.د. عمر محمد علي أحمد
٤- د. علي محمد عثمان العراقي
٥- أ.د. حسن الساعوري
٦- د. عبدالمنعم حميدة عبدالرحمن
٧- د. محمد عوض الكريم الحسن
٨- د. سليمان حامد أحمد حميد
٩- أ.د. أميرة محمد النعمة علي
١٠- أ.د. محمد فرح عبدالحليم إدريس
١١- د. عبدالمجيد الهادي عبدالعزيز

المراسلات
باسم السيد/ رئيس تحرير مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية – الحصاحيصا – السودان
دائرة البحوث والنشر
Faculty Of economic Administrative Sciences
Department Of Research & Publishing

العنوان
الحصاحيصا – أركويت – مربع ٩٠ – شرق السكة حديد
الموقع الكتروني: Web Site: http//:www.uofq.edu.sd
بريد إلكتروني: Email:mgedoo319@gmail.com
بريد إلكتروني: Email:Zobidanour99@gmail.com

شروط وضوابط النشر

1- تنشر المجلة البحوث والدراسات في مجالات المعرفة المتعددة، من داخل وخارج الجامعة، وذلك باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

2- أن يُمثِّل البحث إضافة أو مساهمة عملية جادة في العلم والمعرفة في أيٍّ من حقول البحث العلمي.

3- ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو مقدماً للنشر لدى جهة أخرى.

4- ألا يكون جزءاً من رسالة علمية نال بها الباحث درجة علمية.

5- أن يشتمل البحث على :

أ. ملخص البحث، ويُكتب بلغتين .. فإذا كان البحث باللغة العربية يكون الملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية، وإذا كان البحث بغير اللغة العربية فيكون الملخص بلغة البحث وباللغة العربية، على ألا يزيد الملخص عن 200 كلمة، وأن يتضمن الملخص: (أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، وأهم النتائج والتوصيات).

ب- المقدمة وتتضمن: (الأسباب والأهمية والمشكلة أو الأسئلة والأهداف والبحوث والسابقة والمنهج والهيكل) باختصار غير مخل.

ج- متن البحث: (يقسم على مباحث أو مطالب ونحوهما) وخاتمة بالنتائج والتوصيات وموثقاً للمعلومات وفق المنهج العلمي وأن توضع قائمة المصادر والمراجع في ذيل البحث بدون تكرار.

6- يقدم البحث مطبوعاً من ثلاث نسخ ورقية على برنامج (Word) وبخط (Simplified Arabic) بحجم الخط 14 لنص المتن، و12 للتوثيق في الهامش فيما يخص البحث باللغة العربية، وخط (Times New Roman) للبحث باللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويسلم البحث كنسخة رقمية على أسطوانة (CD).

7- أن لا تزيد صفحات البحث عن (25) صفحة (A4) ولا تقل عن (15) صفحة، بما في ذلك الأشكال والملاحق والمراجع، أما بالنسبة للبحوث باللغة الإنجليزية والرياضيات فالحد الأعلى (15) صفحة ولا تقل عن (10) صفحات.

8- يتم إرسال البحث باسم رئيس هيئة تحرير المجلة عبر البريد الإلكتروني للمجلة (research@uofq.edu.sd).

9- تخضع جميع البحوث الواردة للتحكيم المتخصص علمياً وأن المجلة غير ملزمة برد أي بحث إلى صاحبه مطلقاً.

10- يتحمل الباحث مسؤولية إخلاله بالأمانة العلمية عن بحثه وما يترتب على ذلك.

11- يرفق الباحث الرئيس مع بحثه نبذة تعريفية عن نفسه، تشمل: تخصصه الدقيق، وعنوانه، وأرقامه السارية للتواصل معه.

المحتويات

الموضوع	مقدم الموضوع	الصفحة
المحتويات		٧
افتتاحية العدد		٩
التنمية وضوابط أخلاقيات الأعمال	د. علي فاطن الونداوي	١١
آليات حوكمة الشركات ودورها في تقييم أداء المنشاة (دراسة حالة : شركة مون للخدمات الإستثمارية)	د. إسماعيل أحمد الزين محمد	٣٧
مفهوم الاقتصاد الإسلامي [النشأة والتطور]	د. عبداللطيف سليمان عثمان الحاج د. هيثم إبراهيم محمد محمود	٦٧
بيئة المنظمة ودورها في تشكيل الثقافة التنظيمية	د. حذيفة أحمد الأمين	١٠١
الانتقال الديمقراطي في الكويت (النمط الانتقالي)	د. محمد عبدالرحمن حمد يوسف	١٢٩
أثر جودة المنتج في المزيج التسويقي على زيادة القدر التنافسية للمنشآت الصناعية في السودان [دراسة حالة مصانع الزيوت من وجهة نظر العاملين بالقطاع]	د. هشام عبيد آدم عوض الكريم د. حسن بشير حسن محمد	١٨١
استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بمبيعات الطاقة الكهربائية (دراسة حالة الشركة السودانية للكهرباء – ولاية سنار)	د. خنساء عمر إدريس أحمد	٢١٩

افتتاحية العدد

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، وبعد :

فإن هذا العدد قد جاء كحصيلة متكاملة، ودعامة لاغنى عنها لك مجتهد، من الباحثين في مختلف التخصصات، من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في داخل السودان وخارجه، والحمد لله الذي وفقنا لإصدار العدد الرابع للمجلة (ذوالقعدة ١٤٤٤هـ/ يونيو ٢٠٢٣م)، ونأمل أن يلبي طموحات المستفيدين من هذه البحوث، لمعالجة القضايا الأساسية والمحورية في كافة التخصصات، وقد جاءت على النحو الآتي:

د. علي فاطن الونداوي: (التنمية وضوابط أخلاقيات الأعمال).

د. إسماعيل أحمد الزين محمد: (آليات حوكمة الشركات ودورها في تقييم أداء المنشاة (دراسة حالة : شركة مون للخدمات الإستثمارية)).

د. عبداللطيف سليمان عثمان الحاج ود. هيثم إبراهيم محمد محمود : (مفهوم الاقتصاد الإسلامي [النشأة والتطور]).

د. حذيفة أحمد الأمين (بيئة المنظمة ودورها في تشكيل الثقافة التنظيمية).

د. محمد عبدالرحمن حمد يوسف (الانتقال الديمقراطي في الكويت (النمط الانتقالي)).

د. هشام عبيد آدم عوض الكريم ود. حسن بشير حسن محمد: (أثر جودة المنتج في المزيج التسويقي على زيادة القدر التنافسية للمنشآت الصناعية في السودان [دراسة حالة مصانع الزيوت من وجهة نظر العاملين بالقطاع]).

د. خنساء عمر إدريس أحمد: (استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بمبيعات الطاقة الكهربائية (دراسة حالة الشركة السودانية للكهرباء – ولاية سنار)).

وأخيراً نسال الله تعالى أن ينفع بهذا الجهد، فإن وفقنا فمن الله تعالى، وأن قصرنا فنسأل الله الرشد في القول والعمل. والحمد لله رب العالمين.

رئيس التحرير

التنميـــــة وضوابـــــط أخلاقيـــــات الأعمـــــال

د. علي فاطن الونداوي
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
السودان

مستخلص البحث

في أدبيات الاقتصادات المتعافية و في اقتصادات المعانات تعتبر سلوكيات او اخلاقيات الأعمال عنصرا خارجيا مدجَّناً لكسب والاحتفاظ بثقة العملاء وضمان حصة مربحة من السوق. وليست كعامل تفعيل أساسي في مراحل الإنتاج والتوزيع. للتعرف على علاقة الاخلاقيات بالتنمية اعتمدت الورقة نظريات علم الاقتصاد كخلفية أساسية للتحليل والحكم والاحتكام. استخُدمت دالة الإنتاج لشرح دور الإنسان (التنظيم)؛ باعتبار الاداء الوظيفي من مسؤولية المنظم. وظِّفت نظرية المنفعة لبيان اثر تزامن الالتزام من قبل القطاعين الخاص والعام بضوابط أخلاقيات الأعمال. إعتُمدت نظرية حفظ الطاقة لتوضيح اثر السلوك الوظيفي السالب على توازن الاقتصاد. عَرّضَت الورقة بنظرية الحوافز السالبة ابتغاء الكشف عن اثر التسلط الوظيفي السالب المباشرعلى اداء مقدمي الخدمة. أُستعين بآلية التحليل لجدول المدخلات والمخرجات لترسيخ القناعة المادية رياضيا بالأثرالمزدوج والجماعي لأخلاقيات الأعمال سلبا وايجابا. رُوِجَ لاخلاقيات الأعمال لتكون هَماً شخصياً لكل فردٍ وطرف في البلد. ودعوة لتوجهٍ عام للخروج من حالة المعاناة وبلوغ حالة المعافاة. صنف عائد ألاخلاقيات سلبا او ايجاباً عائداً شخصياً بدوافع مادية واقتصادية ذاتية ومجتمعية. وليس بدوافع مثالية أو أدبية أو إجتماعية أو أخلاقية نبيلة أو الورع؛ كما تروج له الأدبيات السائدة.

Abstract

In the literature, business ethics conduct is an explicit adaptive agents to retain consumer confidence in order to gain a sizable profitable share of the market. In reality business ethics conduct is much wider. It covers the full organization process. It is the forth element of production function. It is the entrepreneur action in managing the economy. It is the duty of every body in the society to live in economy of ease. Note withstanding the main distinction between economy of ease and economy of hardship is the state of activation. The elements of the first one are rightly activated while those of the other are not. Proper activation implies positive business ethical conduct. Anyhow, the publicity of business ethics is relatively new. Competing privet enterprises in countries of economy of ease are to be credited for the development of the ethical conduct practice. Countries with hard ship economy give less attention to the issue of business ethical conduct. This paper is committed to the issue of full recognitions to the subject of business ethics as the forth-natural member rather than an affiliate or an adaptive agent of the production function. It committed to the expansion and generalization of the subject in order to cover vertically personal private and public sector and horizontally to deal with the issue of loyalty to both the enterprise and the state. The paper introduces new terms: ease economy instead of developed one, hard ship economy instead of third world economy. The terms activation and initiation used to specify the rule of the entrepreneur in running enterprise. The term soft element used to describe the activity of the entrepreneur. The general theory of utility used to verify the effect of simultaneous commitment to the ethical conduct by both the public and the privet sectors. Theory of energy conservation demonstrates economics deterioration as an effect of unbalanced exchange of energy. The paper reveals; at the end - no positive return can be generated throw negative incentive policy – as the Theory of Negative Incentive suggested. General Utility Theory granted maximum return throw simultaneous implementation of ethical conduct by public and privet sector. Input Output Table analysis is used to enforce the belief in the tow-ways effect of negative and posative conducts. Civil servants implicitly assumed well instructed to serve well the interest of the publics.

المقدمـــة

سلوكيات أخلاقيات الأعمال من الممارسات القديمة غير ان الطرح الاكاديمي للموضوع حديث نسبيا. اختصت بها مؤسسات القطاع الخاص في دول اقتصاد متعافي في وجه المنافسة بين المنتجين لضمان الحصول على حصة مربحة من السوق. في حين اختصت حكوماتهم بالتشريعات المتعلقة بتنظيم السوق والعمل على حماية المستهلك. يتمتع مجتمع الاقتصاد المتعافي ببيئة انكار عام للسلوك السالب في التعامل. لاعتقادهم الراسخ بالاثر الجماعي للسلوك السالب. أما في دول اقتصاد المعاناة فلا يتمتع مجتمعهم بالانكار العام للسلوك السالب[١]؛ لسيادة الاعتقاد بفردية النتائج. اسهامات حكوماتهم اقتصرت على التشريعات الخاصة بإصدار الرخص التجارية ومتطلبات ممارسة بعض المهن.

ولربما كان لبعض مؤسسات القطاع الاهلي ومؤسسات المجتمع المدني ادبيات (إصدارات) تسمى المدونات خاصة بطبيعة عملها ومتطلبات التصنيف المهني والتخصص وما يلزم المهنيين آو الحرفيين الالتزام به لاكتساب صفة المهنة وضمان الاستمرار في وظائفهم.

أما على مستوى النشر فلم يكن الأمر بعيدا عن المشهد. المساهمات محدودات: قليل من الترجمات والاقتباسات ألأكاديمية التوجه والغربية النكهة. مختصة أساسا بأخلاقيات الأعمال في القطاع الخاص.

الفرق بين اقتصاد متعافٍ واقتصاد مُعانٍ يمكن أن ينسب إلى توفر بيئة عمل مناسبة وعناصرانتاج مُفَعَّلة بصورة سليمة في المقام الاول. اما بيئة العمل في الثاني فقاصرة. وعناصره محدودة التفعيل. وهل الاقتصاد المتعافي سوى نتاج بيئة عمل سليمة وعملية تفعيل كفء لعناصر الإنتاج (Efficiency and Productivity)؟ أوليس

(١) المصطلح "الأعمال" يستخدم عادة للإشارة إلى التجارة. والمصطلح "عمل" يستخدم للمهن عموما. في هذه الورقة استخدم المصطلحين لنفس الدلالة للاشارة الى كل انواع النشاط.

التفعيل السليم يعني أخلاقيات عمل سليمة منضبطة مُلزِمَة؟ أخلاقيات عمل منضبطة سليمة ملزمة يمكن أن تأتي ببيئة عمل سليمة وباقتصاد متعافِ. ولها القدرة على تحقيق التوازن في تبادل الطاقة والحد من الفساد الاداري والمالي. وهذا هو ما يتوقع أن يهدف إليه موضوع أخلاقيات العمل. التفعيل أو التنشيط من اجل تجويد الأداء efficiency.

يمكن التوسع في ضوابط أخلاقيات الأعمال لتشمل كل نشاط سليم غير مادي مرتبط بتفعيل الاقتصاد. أو أن يختزل ليرتبط بعمليات ترويج السلع والخدمات في القطاع الخاص.

مشكلة البحث:

لم يلق موضوع ضوابط أخلاقيات الإعمال الاهتمام الكافي في دول المعاناة. عدم الاهتمام بهذا الجانب ربما كان من أهم عوامل فشل مشاريع التنمية في القدرة على معافاة الاقتصاد.

ألأهمية:

التنمية المستدامة مرتبط بأخلاقيات الأعمال الموجبة.

الهدف:

الدعوة لتقنين و تجذير أو توطين ضوابط أخلاقيات الأعمال الموجبة وتوسيع مساحتها لتشمل كافة الأنشطة غير المادية المتعلقة بإنتاج وترويج السلع والخدمات في القطاعين الأهلي والرسمي. من اجل تحقيق بيئة سليمة.

الفرضيات: Assumptions

الورقة خاصة بسلوك مقدمي الخدمة في القطاعين الخاص والعام.

التزام المنظم بمتابعة العمل باخلاقيات الأعمال في القطاع الأهلي؛ وانه من اختصاص السلطة في القطاع العام متابعة الالتزام بأخلاقيات العمل في مؤسساتها.

عدم شيوع حالة الحس والانكار الجماعي لاثار السلوك السالب[1].

(١) قد يوصف مرتكب السلوك السالب بـ (الكدعنة) او عدم المبالات من قبل الكثيرين.

الادعاءات: Hypotheses

أخلاقيات الأعمال تمثل جانب التنظيم. إنها العنصر الطبيعي الرابع في عملية الإنتاج وليست عضواً مُدَجَّناً منتسباً إليه.

تنشيط عمليات الإنتاج والترويج و معافاة اقتصاد البلد مرتبط بالبيئة التي تؤسسها أخلاقيات الأعمال، تزامن التزام القطاعين الأهلي والحكومي بضوابط اخلاقيات الإعمال يضاعف المردود الاقتصادي لنفقات التنمية، مردود اخلاقيات الإعمال الموجبة والسالبة مردود مزدوج ذو حدين.

منهـج البحث:

إعتُمد منهج التحليل الرياضي والاقتصادي؛ مثل نظرية دالة المنفعة ونظرية الإنتاج ونظرية حفظ الطاقة في حفظ التوازن بالإضافة الى الممارسة في مجال العمل العام والتدريس والتشاور مع زملاء العمل لترسيخ الاعتقاد بحتمية الالتزام بضوابط أخلاقيات الأعمال. من ذلك – يلاحظ قلة الإحالات أوالإشارة إلى المراجع؛ لندرتها أساسا أو لعدم معالجتها الموضوع بنفس المحتوى والمنهج الذي التزمت به الورقة.

المصطلحات المستخدمات:

تتمشى المصطلحات المستخدمات التالية مع طبيعة الموضوع. ليس فقط من باب الابتعاد عن المصطلحات المذلات ومصطلحات الإعجاب والتقديس. أمثال الدول المتخلفة ودول العالم الثالث والدول النامية والدول الفقيرة والدول المتقدمة:

١. **اقتصاد متعافي:** اقتصاد دول الفوائض الغنية (اقتصاد متكامل).

٢. **اقتصاد معاناة:** دول اقتصاد العجزالمتميز بعدم التكامل.

٣. **أخلاقيات:** تعني السلوكيات أوإسلوب الأداء الوظيفي.

٤. **مُفَعّلَة:** مُنَشَّطة.

٥. **الرضا الوظيفي**: حالة تساوي الجعل المستحق لمقدم الخدة مع قيمة الخدمة المكتسبة من قبل طالبها. اوحالة تساوي الطاقة المكتسبة مع الطاقة المفقودة أو المنفعة المكتسبة مع المنفعة المفقودة أو وضع التوازن.

٦. **العنصر الناعم**: المنظم لعملية الإنتاج والتدريب على الالتزام بآداب السلوك الوظيفي.

٧. **المنظم** (Entrepreneur):العنصر الرابع الناعم في دالة الإنتاج والمسؤول عن رسم سياسات وممارسات اخلاقيات الأعمال للمؤسسة.

٨. **ضوابط الأخلاقيات** : النصوص المتعارف عليها والمقننة للسلوك الوظيفي.

٩. **توطن الضوابط**: تجذير ضوابط أخلاقيات الأعمال لتصبح من المسلمات والأعراف التي يتمسك بها الجميع.

١٠. **الربح العادي**: يساوي عائد الفرصة البديلة. وهو عائد المنظم أو انه أجر المثل او القيمة المضافة.

١١. **أدبيات**: كل ما كتب ويكتب حول ضوابط اخلاقيات العمل.

١٢. **الربح فوق العادي**: (العفو) ما زاد عن عائد الفرصة البديلة للمنظم.

١٣. **نظرية حفظ الطاقة**: تنص النظرية على أن الطاقة لاتفنى ولا تستحدث لكنها تتحول من صيغة لأخرى. في هذه الورقة تعتبرعمليات تبادل السلع والخدمات (عمليات تبادل طاقة) حيث ينبغي بالضرورة تساوي الطاقة المفقودة مع الطاقة المكتسبة.

١٤. **نظرية المنفعة العامة**: تعميم لنظرية المنفعة من اختصاصها بالاستهلاك لتشمل جميع انواع النشاط. تنص النظرية على ان المنفعة الكلية للارتباط بين العناصر اكبرمن مجوع منفعة العناصر. على شرط أن المنفعة الجزئية اكبر من واحد. (المنفعة الكلية في حالة وجود ارتباط تكون علاقة ضرب. في حالة غياب الارتباط تكون العلاقة بين المنافع علاقة جمع).

١٥. **نظرية الإنتاج**: ائتلاف العناصر المساهمة في عملية الإنتاج المكونة من العمل ورأس المال والأرض والتنظيم يسمى دالة الإنتاج.

١٦. **نظرية المعجل:** تنص نظرية المعجل في الاقتصاد على إن (انخفاضاً في الطلب على سلع الاستهلاك ينتج عنه انخفاضا أكبر منه في الطلب على سلع رأس المال) كواحدة من التفاسير الخاصة بظاهرة ركود الاقتصاد.

١٧. **نظرية الحوافز السالبة :** تنص النظرية على أن الخوف اداة من أدوات محفزات الإنتاجية .

مقدمـــــة

سلوكيات أخلاقيات الأعمال من الممارسات القديمة غير ان الطرح الاكاديمي للموضوع حديث نسبيا. اختصت بها مؤسسات القطاع الخاص في دول اقتصاد متعافي في وجه المنافسة بين المنتجين لضمان الحصول على حصة مربحة من السوق. في حين اختصت حكوماتهم بالتشريعات المتعلقة بتنظيم السوق والعمل على حماية المستهلك. يتمتع مجتمع الاقتصاد المتعافي ببيئة انكار عام للسلوك السالب في التعامل. لاعتقادهم الراسخ بالاثر الجماعي للسلوك السالب. أما في دول اقتصاد المعاناة فلا يتمتع مجتمعهم بالانكار العام للسلوك السالب[١]؛ لسيادة الاعتقاد بفردية النتائج. اسهامات حكوماتهم اقتصرت على التشريعات الخاصة بإصدار الرخص التجارية ومتطلبات ممارسة بعض المهن. ولربما كان لبعض مؤسسات القطاع الاهلي ومؤسسات المجتمع المدني ادبيات (إصدارات) تسمى المدونات خاصة بطبيعة عملها ومتطلبات التصنيف المهني والتخصص وما يلزم المهنيين آو الحرفيين الالتزام به لاكتساب صفة المهنة وضمان الاستمرار في وظائفهم. أما على مستوى النشر فلم يكن الأمر بعيدا عن المشهد. المساهمات محدودات: قليل من الترجمات والاقتباسات ألأكاديمية التوجه والغربية النكهة. مختصة أساسا بأخلاقيات الأعمال في القطاع الخاص.

(١) قد يوصف للمسيئ احياناً بانه "كدع".

الفرق بين اقتصاد متعافِ واقتصاد مُعانٍ يمكن أن ينسب إلى توفر بيئة عمل مناسبة وعناصر انتاج مُفَعَّلة بصورة سليمة في المقام الاول. اما بيئة العمل في الثاني فقاصرة. وعناصره محدودة التفعيل. وهل الاقتصاد المتعافي سوى نتاج بيئة عمل سليمة وعملية تفعيل كفء لعناصر الإنتاج (Efficiency and Productivity) ؟ أوليس التفعيل السليم يعني أخلاقيات عمل سليمة منضبطة مُلزِمَة؟ أخلاقيات عمل منضبطة سليمة ملزمة يمكن أن تأتي ببيئة عمل سليمة وباقتصاد متعافِ. ولها القدرة على تحقيق التوازن في تبادل الطاقة والحد من الفساد الاداري والمالي. وهذا هو ما يتوقع أن يهدف إليه موضوع أخلاقيات العمل. التفعيل أو التنشيط من اجل تجويد الأداء efficiency.

يمكن التوسع في ضوابط أخلاقيات الأعمال لتشمل كل نشاط سليم غير مادي مرتبط بتفعيل الاقتصاد. أو أن يختزل ليرتبط بعمليات ترويج السلع والخدمات في القطاع الخاص.

المصطلح أخلاقيات:

ليس من الضروري في دول اقتصاد المعاناة الالتزام بالترجمة الحرفية للمصطلح Business Ethics . ذلك لان الموضوع في دول اقتصاد مُعانٍ أوسع مما هو عليه الحال في دول اقتصاد متعافِ. الأمر هنا يتعلق بالضوابط المقننة التي تنظم سلوك مقدمي الخدمة وترشيد سلوك المنتفع بها في القطاعين العام والخاص؛ باعتبارهما العناصر الفاعلة في الاقتصاد.

موضوع ضوابط اخلاقيات الإعمال للقطاع العام بالإضافة للقطاع الخاص والسلوك الفردي يدفع باتجاه توصيف او تعريف أخلاقيات الأعمال متعددة:

بيئة سلوكيات عمل سليمة، ضوابط خاصة لتفعيل سلوك سليم لترويج السلع والخدمات المصاحبة لعملية الإنتاج، ضوابط أخلاقيات الأداء الشخصي والمهني، ضوابط خاصة بتجويد أداء مقدم الخدمة وطالبها، القواعد أو الآداب المقننة المنضبطة

الملزمة التي تأتي باقتصاد مُفَعَّل متعافٍ[1]. ضوابط التعامل لتحقيق بيئة عمل سليمة، ضوابط مقننة لسلوك كل من مقدم الخدمة وطالبها، ضوابط محددة لعملية تقديم الخدمة، ضوابط الجانب السلوكي لعملية الإنتاج والتوزيع، النشاط غير المادي المساهم في تفعيل عمليات الإنتاج من المنجم إلى المنزل، نشاط بناء جسور التواصل مع طالبي الخدمة في مجال ترويج السلع والخدمات، السياسات التي يختطها المنظم تجاه المنتسبين للمشروع وتجاه طالبي خدمة، اشتراطات المدونات الواصفة لضوابط اداء مهنة من المهـن.

من المناسب ان يذكر هنا انه في دول اقتصاد المعاناة؛ يحتاج السلوك اليومي الشخصي للأفراد والجماعة الى كثير من المراجعة والاهتمام. سلوك الأفراد السالب – أداءاً وانكاراً وقبولا – له أثار على اقتصاد البلد بنفس الاتجاه والمقدار؛ انه موازٍ لأثر السلوك السالب او الموجب لمقدمي الخدمة من المنتسبين لمؤسسات القطاع العام والخاص. السلوك السالب في اغلب جوانبه نتاج نظام تعليم قاصر.

كذلك – المطلع على ما تيسر من أدبيات حول ضوابط أخلاقيات العمل يلحظ إن تلك الأدبيات في – جوهرها– لا تتعدى كونها استعراضاً لمردود بعض الممارسات الأخلاقية المرتبطة بعملية الترويج. أو وصفا لأثر ذلك على أداء المؤسسات حصرا في مجال إدارة الأعمال (لأنها نشأت في اقتصاد متعافٍ). كما يلاحظ إن أغلب الأدبيات العربية خاصة – لا تختلف كثيرا عن إسلوب المواعظ الاجتماعية والمهنية والدينية من حيث عدم قدرتها على إلزام السامع أو القارئ بسلوكيات الاعمال الموجبة. التطبيق في هذه الحالة يكون فردياً واختيارياً غالباً ويعتمد على قناعة صاحب القرار.

الالتزام الشامل بضوابط أخلاقيات الاعمال في دول اقتصاد المُعانات ظرورة من أجل ايجاد بيئة عمل سليمة وتحقيق التنمية. يتمثل ذلك في تعزيز الاعتقاد بالأثر المزدوج لأخلاقيات الأداء و تأسيس القناعات وتجذيرها لدي مقدمي الخدمة وطالبيها.

(١) عرفت أخلاقيات العمل بالمبادئ والقيم والمعايير التي تواجه السلوك في عالم الأعمال. (من كتابات مترجمة من الشبكة من قبل الدكتور محمد حمد والدكتور صديق بلل (جامعة السودان).

الجميع مقدم للخدمة ومنتفع منها في ان واحد. (الكل خادم ومخدوم)[١]. لا ضمان لتحقق بيئة عمل نظيفة ما لم يكن لالتزام بضوابط أخلاقيات العمل صادرا عن قناعات مادية شخصية مسبقة افرزها نظام تعليم هادف وقواعد قانونية ملزمة وليس بدوافع أخلاقية مثالية شخصية.

توثيق وتعميم وتوطين أو تجذير تلك الضوابط لتشمل كل نشاط بشري ضمانه لتحقيق نمو الاقتصاد بما توفره من انخفاض في مستوى الفساد وارتفاعا في مستوى الشفافيةَ. يضاف الى ذلك ضرورة ترسيخ الاعتقاد إن الأخلاقيات مطلب ذاتي شخصي وعملية مزدوجة تعود بالنفع والضرر على مقدم الخدمة وطالبها والمجتمع ككل. تمثل ضوابط أخلاقيات الأعمال بيئة التفعيل السليم للانتاج والترويج والتنمية.

مصادر الضوابط :

لضوابط أخلاقيات الأعمال اربعة مصادر، الأول: الشـرائع السماوية والأرضية والمدونات. الثاني: الغرائز و التقاليد مثل حب المال والولد، الشجاعة، الكرم، إغاثة الملهوف، حب الوطن[٢]، الصدق، الأمانة. والثالث: العرف وهو ما ليس مكتوبا من الأخلاقيات مما اجتمع غالبية الناس على استحسانه أو إنكاره. الرابع : نظام تعليم هادف.

ليس كل ما صدر عن المصادر الأربع إيجابي الوَقع. فقد جاءت الشرائع بإقرار البعض وإنكار البعض الآخر. كما قد تتباين الاعراف والتقاليد بين الامم.

الولاء والبراء للمؤسسة والجماعة:

مسألة في غاية الأهمية في الأخلاقيات تلك التي تتعلق بموضوع الولاء. ولاء منتسبي المؤسسات لإداراتهم وولاء المواطنة للبلد لم ينعم بالاهتمام اللازم؛ سواءً من قبل القطاع العام أو الخاص في دول اقتصاد المعاناة.

تحقيق النجاحات لا يقتصر على أخلاقيات العاملين مع طالبي الخدمة بل يتعداه

(١) الناسُ للناس من بدوٍ ومن حضر بعض لبعض وان لم يشعروا خدمُ.
(٢) تالله ما بيني وبينك غُير حب الوطن ياحكومة. من شعر بيرم التونسي.

إلى أخلاقيات المؤسسات تجاه العاملين فيها و أخلاقيات الجميع لتحقيق الرضى الجمعي (الولاء للبلد).

تعافي الاقتصاد مرتبط بالالتزام بأخلاقيات العمل. المؤسسات الخاصة في اقتصاد المنافسة بحاجة لسلوك يضمن الاحتفاظ بولاء طالبي الخدمة. المؤسسات بحاجة لضمان ولاء منتسبيها لضمان حسن الاداء. الدولة بحاجة لولاء مواطنيها لضمان وحدة الامة. لضمان الولاء للبلد يحتاج المواطن للتمتع بحقوق المواطنة. كل ذلك يتطلب توسيع خيمة ضوابط أخلاقيات العمل لتشمل كافة القطاعات، على خلاف ما اختصت به ادبيات ومدونات أخلاقيات العمل من التعامل مع أخلاقيات الأعمال في القطاع الخاص فقط في دول اقتصاد متعاف.

كذلك – ضوابط سلوكيات الاعمال ينبغي الا تقتصرعلى حسن استقبال وخدمة وتوديع طالب الخدمة بل لابد ان تتعدى ذلك الى انصافه. انصاف طالب الخدمة يعني تساوي المنفعة المكتسبة مع المنفعة المفقودة. او تساوي الطاقة المكتسبة مع الطاقة المفقودة. أو ان الخدمة المقدمة تكافئ الجُعل[1] المقرر.

التزامن:

من المناسب أن تتزامن عملية توطن ضوابط أخلاقيات الأعمال في القطاعين العام والخاص فيما يتعلق ببناء الجسور مع طالبي الخدمة و عملية توطين ضوابط اخلاقيات الولاء للمؤسسة وتوطين ضوابط الولاء للجماعة من اجل تحقيق بيئة مواتية لتنمية مستدامه وبمعدلات مرجوة. اقتصار الالتزام بضوابط أخلاقيات العمل على القطاع الخاص و القطاع العام لن يأتي بالنتيجة الكاملة المرجوة. التوطن و تداعي (تضافر) ضوابط أخلاقيات العمل في القطاعين العام والخاص – آنيا – يأتي بمردود مضاعف على الاقتصاد. بمقتضى النظرية العامة للمنفعة[2] تحقيق منافع المؤسسات ومنافع

(١) الجُعلُ: كل ما هو مدفوع مقابل خدمة.

(٢) طُورت نظرية المنفعة العامة ضمن دراسة سلوك المستهلك للحصول على اكبر منفعة ممكنة من نفقاته على الاستهلاك. عممت هذه النظرية لتشمل نواحي أخرى في الاقتصاد من ضمنها نظريات تنمية الاقتصاد. على سبيل المثال عائد المشاريع المتكاملة اعظم من عائد المشاريع غير المتكاملة، تكامل المقررات في التعليم ياتي بنفعة علمية اكبر وهكذا.

الجماعة آنياً يفوق حاصل جمع المنافع المنفردة. على سبيل المثال إذا كانت منافع عملية من العمليات الخاصة تساوي ١٠ في وقت من الاوقات– وكانت المنافع العامة تساوي ٤ فان حساب المنفعة الكلية للعمليتين تخضع إحصائيا– في حالة عدم التزامن – لقاعدة الجمع وتساوي مجوع المنفعتين (١٠+٤=١٤). في حين تحقيق المنفعتين آنياً يخضع إحصائيا لقاعدة الضرب ويساوي حاصل ضرب المنفعتين ببعضهما (١٠×٤=٤٠) ؟ بالإضافة الى مجموع المنفعتين إمكانية تحقق عائد خارجي External benefit إضافي. جبريا يمكن كتابة ذلك كما يلي :

$$U=aX + bY + cXY + dE$$

حيث ان: المنفعة الكلية = U

منفعة القطاع الاهلي = X

منفعة القطاع العام = Y

المنفعة المشتركة = XY

منفعة خارجية = E

القيم السامية وقوة الالزام:

وان تكن التربية الشخصية والمواعظ والمثاليات والقيم السامية المصدر الأساس للبناء الاجتماعي غير إن هن لا يملكن صفة الإلزام ولا يخضعن لقواعد المحاسبة الرسمية ما لم تقنن. فلا عقوبة ولا جزاء إلا بنص (قانون).

الرضا المهني والتقنين:

كل عنصر من العناصرالفاعلة في الاقتصاد يعمل لانجاز عدد من أصناف الرضا. الفرد يعمل لتحقيق رضاه الشخصي ورضا المؤسسة ورضا طالب الخدمة ورضا الجماعة. والمؤسسة تعمل لتحقيق رضا العاملين فيها ورضا المؤسسة ذاتها ورضا طالبي الخدمة ورضا الجماعة. والسلطة تعمل لتحقيق رضى الجماعة.

بهذا- يكون موضوع الرضا الوظيفي أو ضوابط العمل او كفاءة الأداء عبارة عن نقلة من منهج الاجتهاد والسلوك الفردي والرضا الشخصي في أداء الأعمال إلى منهج التقنين العلمي القانوني للسلوك الوظيفي الحضاري الفردي والجمعي. إنها نقلة من العشوائية إلى المنهجية. بعبارة أخرى إن موضوع تقنين سلوك الأعمال تَحَوُّلٌ من العموميات إلى التخصيص و من الاجتهاد إلى التنصيص ومن التخيير إلى الإلزام. وذلك في سياق الرقابة لتحقيق الرضا على مختلف المستويات.

الرضا ووضع التوازن و قانون حفظ الطاقة:

العلوم بمختلف تخصصاتها تنظر الى وضع التوازن – باعتباره الوضع المنسجم مع قوانين الحياة الخلقية- استنادا لقانون حفظ الطاقة. وهكذا يكون تحقيق وضع التوازن معياراً لجودة الاداء. الرضا أو وضع التوازن إنما يتحقق في عدم استئثار جهة بالمافع على حساب جهة أخرى. أو هو وضع تساوي العائد مع التكاليف[1].

رغبة مقدم خدمة في المبالغة في تحقيق فائض في العائد ينشأ عنها عجز في قدرة المخدوم. يمكن ملاحظة ذلك من خلال تفحص العائد الكلي لاقتصاد بلد. كما هو مقرر في الحسابات القومية ونظرية الاقتصاد الكلي – العائد الكلي لاقتصاد بلد هو العائد الكلي للعاملين فيه (الناتج الكلي يساوي الدخل الكلي ويساوي التكاليف الكلية ويساوي النفقات الكلية) لاقتصاد ذلك البلد. يمكن ان يعبر عن الناتج الكلي بمقدار الطاقة الكلية التي استنفذتها عملية الإنتاج والتي تساوي الطاقة الكلية التي تم الحصول عليه بالمقابل. استئثار جهة ما بمقدار من الطاقة يفوق تكاليف اداء خدمة يكون على حساب عائد الآخرين.

اختلال التوازن في مرحلة ما نتيجة السلوك غير السليم ينعكس سلبا على أداء الاقتصاد في مراحل لاحقة. يمكن استعراض ذلك من خلال جدول المدخلات والمخرجات كما سيأتي لاحقاً.

(١) في الاقتصاد؛ يعتبر الربح العادي الذي هو عائد المنظم والمساوي لعائد الفرصة البديلة جزءا من التكاليف على خلاف ما هو معمول به في نظام المحاسبة.

الاثر الفردي والقومي:

الأثر السالب يلحق – حتماً – بالجهة الممارسة للسلوك غير السليم لاحقاً. إنها ليست بمنئى عن الضرر[1]. على سبيل المثال: إستيفاء السلطات لضرائب وأنواع من الجبايات غير المبررة مما يفوق الخدمات التي تقدمها لدافعي الضريبة. أو سعي مؤسسات تقديم الخدمات لتحقيق أرباح فائضة عن متطلبات الخدمة؛ كما هو الحال بالنسبة لشركات التأمين التي تحقق عائداً يفوق إجمالي مستحقات التعويض. وكذلك المصارف التي تحقق أرباحا تفوق مستلزمات تقديم الخدمة المصرفية لعملائها. أو عدم مكافئة العاملين بما يساوي إنتاجيتهم. أو التصرف غير السليم في ممتلكات الغير أو الغش أو الفساد الإداري والمالي أو نتيجة لصرامة الرؤساء تجاه مرؤوسيهم والسلوك غير الحضاري للموظفين العموميين ومقدمي الخدمة لطالبيها من الجمهور وغياب الشفافية. والاشد منذلك اغراق بعض مكاتب خدمات البحوث ومؤسسات التعليم سوق العمل بالكفاءات غير المؤهلة لادارة البلد. في الحقيقة – كل سلوك سالب او موجب يمارسه أي عنصر من العناصر يكون له اثر سالب او موجب على الناتج القومي ومستوى معيشة الأفراد ومن ضمنهم مقدم الخدمة. يمكن أن يفسر ذلك – طبقا لنظرية حفظ الطاقة – في حالة السلوك السالب – أن الطاقة المكتسبة من قبل مقدم الخدمة تفوق الطاقة المكتسبة من قبل طالب الخدمة. والطاقة المكتسبة من قبل الادارات تكون على حساب الطاقة المفقودة من قبل المواطنين. والسلوك الخاطئ لبعض الموظفين أو أي فرد في الدولة مفضي لضياع وقت طالبي الخدمة و خدش كراماتهم وكبريائهم واذلالهم وضياع المزيد من طاقاتهم (انخفاض دخولهم الحقيقية– الدخل المتاح). انخفاض الدخل المتاح يشمل المتجاوز والمتجاوز عليه.

(١) حديث أصحاب السفينة المشهور تمثيل مناسب لذلك.

نظرية الحوافز السالبة والعائد الموجب:

يتميزأداء مقدمي الخدمة عادة- في ظل التسلط الإداري والصرامة أو الشعور بالدونية والظلم - بالتكلف(تثاقل) والتراخي وفقدان روح المبادرة والابداع عند مقدمي الخدمة. ويكون الإنتاج في حده الأدنى. مساوياً - تماماً - لمتطلبات دفع الضرر وتجاوز المسائلة القانونية. بيئة عمل بهذه المواصفات بيئة كارثية على الاقتصاد. يُطبِق نظام التسلط قاعدة الحوافز السالبة من اجل تحقيق عائد موجب[١]. القاعدة الغريبة هذه كانت متبعة - ضمناً - في دول التخطيط المركزي والأنظمة التسلطية وحالياً في اكثر دول المعاناة. ينتج عن ذلك انخفاضا في أداء مقدمي الخدمة وفي قدرات طالبيها وفي الناتج الكلي[٢].

قد تنجح هكذا قاعدة في بداية التطبيق ثم تفشل عندما يتكيَّف المتضرر للحالة فينتفض لذاته و ينتصر لحقوقه ومن ثم تنشط المطالبة بعمل قانون تساوي الطاقة المكتسبة مع الطاقة المفقودة. أو تساوى المنفعة المكتسبة مع المنفعة المفقودة حسب نظريتي حفظ الطاقة ونظرية المنفعة العامة.

في بيئة عمل كفوءة تحترم الكفاءة والمواطنة. على خلاف ذلك في نظم التسلط الاداري حيث تكون البيئة بيئة تقاسم وظائف وبيئة تكالب مناصب.

التنمية و الفساد المالي والإداري وانعدام الشفافية :

الارتباط بين الفساد المالي وتنمية الاقتصاد واضح لا تخطئه العين. مثله كمثل عملية محاولة ملئ حوض فيه خرم من ماسورة ماء. الزمن اللازم لملئ الحوض بالماء من الماسورة يعتمد على كمية التسريب من الخرم. فاذا كانت كمية التسريب تفوق او تساوي كمية الماء الذي تصبه الحنفية فانعم بطول سلامة يا مفسد. لن يمتلئ الحوض. ولن ترى التنمية النور. وكذلك اثر رد الفعل للفساد الاداري والمالي وانعدام الشفافية اللذان يدفعان الى حقد مكتوم ينشأ عنه فقدان الولاء للجماعة.

(١) طورت هذه النظرية أثناء العمل في احدى الجامعات حيث كان عميد إحدى الكليات يمارس هذا النوع من السلوك على أساتذة الكلية.
(٢) نتائج مماثلة يمكن ان تتحقق عند سيادة الروح الطائفية والحزبية بدلا عن الولاء للدولة.

أحد أهم ضمانات الالتزام بالسلوك الموجب وتجنب السلوك السالب شيوع حالة الإنكار والاشمئزازمقابل روح القبول والاستحسان العام التي يتمتع بها الافراد تجاه مرتكبي السلوك السالب أوالسلوك الموجب. حالة الانكار العام التي يتمتع بها الافراد للسلوك السالب حصانة ضد حالة المعانات.

معيار الأداء الوظيفي:

قد يقال إن معدل نمو الناتج الكلي الموجب لبلد يمكن ان يكون مؤشر على سلامة سلوك الأعمال. الحقيقة ليست كذلك في كل الاحوال. على فرض بقاء الأمور الأخرى على حالها يمكن معايشة أحوال ثلاثة: (١) معدل نمو الناتج الكلي المساوي لمعدل نمو السكان يمكن اعتباره مؤشراً على بقاء سلوك الأعمال على حاله. (٢) معدل نمو في الناتج الكلي يقل عن معدل نمو السكان يمكن أن ينسب إلى تفاقم الفساد الإداري والمالي وانعدام الشفافية أو السلوك السالب. (٣) معدل نمو يفوق معدل نمو السكان يمكن أن ينسب إلى تحسن الأداء وانخفاض مستوى الفساد الإداري والمالي.

الأخلاقيات والناتج الكلي:

الصيغة الجبرية لأتلاف العناصر المساهمة في عملية الإنتاج المكونة من العمل ورأس المال والأرض والتنظيم تسمى دالة الإنتاج. كتب الاقتصاد تتناول هذه العناصر باعتبارها عناصر تكلفة. يخصص للعمال الأجور ولراس المال الفوائد وللأرض الريع وللمنظم الأرباح. من الملاحظ إن الاقتصاديين لا يتعرضون بالتفصيل إلى وظائف هذه العناصر ولا لطريقة تفعيلها. الاقتصاديون لم يكتفوا بالتوقف عن الحديث عن دور هذه العناصر وتفعيلها في عملية الإنتاج بل إنهم – من باب سهولة التعامل رياضيا مع هذه الدالة – يعتبرون التنظيم جزءاً من العمل والأرض جزءا من رأس المال ليصبح الإنتاج دالة في العمل وراس المال فقط. وبذلك انحسر دور المنظم وعمليات التفعيل في أدبيات الاقتصاد. في موضوع أخلاقيات الأعمال يتبوأ المنظم دوراً محورياً في عملية الإنتاج.

فهو الذي يقوم بتوفير وتوليف عناصره. لكن هذه العناصر لا تنتج ما لم تفعل. عملية التفعيل هي ما يقوم به المنظم بعد ذلك. تتجسد عملية التفعيل بالسياسات الخاصة باخلاقيات العمل للمؤسسة.

التفعيل الكفء للعمل والتوظيف السليم لرأسمال يعني المزيد من الدخل القومي. بعبارة أخرى رفاهية المجتمع تعتمد على إنتاجية العمل productivity وكفاءة توظيف رأس المال Efficiency وهما دلة في أخلاقيات الأعمال.

انخفاض الأداء بسبب سلبيات أخلاقيات الأعمال يتبَعَهُ انخفاض في القدرة على الطلب – حسب قانون حفظ الطاقة. يؤدي ذلك إلى انحدار الاقتصاد نحو حالة الركود (نظرية المعجل[١]) المتمثل بانخفاض الناتج الكلي ومن ثم انخفاضاً في حصة الفرد (الدخل الشخصي[٢]). بالإمكان توثيق ذلك رياضيا باستخدام تحليل جدول المدخلات والمخرجات.

يستخدم جدول المدخلات والمخرجات[٣] – هنا – باعتباره أداة تحليل لتوثيق الأثر العام السالب لسلوك الاعمال على مستوى الناتج الكلي ومن ثم على مستوى المعيشة. يفترض الجدول (١) ثبات التكنلوجية الملازم لقاعدة ثبات النسب في الأمد القصير، (٢) تساوي المدخلات مع المخرجات طبقا لقانون حفظ الطاقة (الطاقة المفقودة تساوي الطاقة المكتسبة).

جدول المدخلات والمخرجات[٤]:

الجداول السبعة التالية استعراض لمحتويات وتركيبة وعمل الجدول وبيان لأثر السلوك السالب على الدخل القومي ومن ثم الدخل المتاح.

---

(١) تنص فكرة المصطلح معجل في نظرية الاقتصاد على إن (انخفاضا في الطلب على سلع الاستهلاك ينتج عنه انخفاضا اكبر منه في الطلب على سلع رأس المال) كواحد من التفاسير الخاصة بظاهرة ركود الاقتصاد.

(٢) الدخل الشخصي يساوي حصة الفرد من الناتج الكلي قبل استقطاع الضرائب.

(٣) جدول المدخلات والمخرجات يتبع دالة الإنتاج الخطية $Q=(I-A)^{-1}F$ المعروفة بدالة ليونتيف. ضمن نظام الحسابات القومية استخدم جدول مدخلات ومخرجات يتضمن اكثر من ثمانين قطاعا.

(٤) استخدامُ جدول الاقتصاد قديم. لكن استخدامه كأداة تحليل وتوفير حل رياضي له يُنسب إلى وزلي ليونتيف.

جدول رقم (١)

تعريف بمحتويات الجدول

ج الكل	صادرات	استثمارحكومة	استهلاك أفراد	صناعة زراعة	صناعة صناعة
ج الكل	صادرات	استثمارحكومة	استهلاك أفراد	زراعة زراعة	زراعة صناعة
				عمل رأسمال استيراد الناتج الكلي	مل رأسمال استيراد الناتج الكلي

جدول رقم (٢)

أنواع الطلب الثلاثة في الاقتصاد

الناتج الكلي	الطلب النهائي	الطلب الوسيط أو داخل الصناعات
المجموع	الطلب المباشر	الطلب الابتدائي الناتج الكلي

جدول رقم (٣)

عرض بالرموز لمحتويات جدول المدخلات والمخرجات

X_{11}	X_{11}	F_1	X_1
X_{21}	X_{22}	F_2	X_2
V_1	V_2		
X_1	X_2		

جدول رقم (٤)

جدول افتراضي لمدخلات ومخرجات الاقتصاد قبل تغير الطلب الأخير

الناتج الكلي	الطب النهائي	زراعة	صناعة	صناعة ثنائي	الطلب الوسيط
12	6	2	4		
16	6	8	3		
		6	5		
28	12	16	12		

الجدول رقم (٥)

نسب مدخلات الإنتاج بالحروف

معامل الطلب الابتدائي حيث أن: $\frac{V_j}{X_j}$=vij ومعامل الطلب الوسيط $\frac{X_j}{X_j}$ = aij

		صناعة	زراعة	الطلب النهائي	الناتج الكلي
الطلب الوسيط	صناعة	a_{11}	a_{12}	F_1	X_1
	زراعة	a_{21}	a_{22}	X_{22}	X_{21}
الطلب الابتدائي		v_{11}	v_{12}		
الناتج الكلي		x_1	x_2		X

الجدول رقم (٦)

النسب بالأرقام حيث أن: $\frac{V_j}{X_j}$ = aij $\frac{X_j}{X_j}$ = vij

		صناعة	زراعة	الطلب النهائي	الناتج الكلي
الطلب الوسيط	صناعة	1/3	1/8	6	12
	زراعة	1/3	1/2	5	16
الطلب الابتدائي		5/12	3/8		
الناتج الكلي		12	16		28

الجدول رقم (٧)

صورة الاقتصاد عند انخفاض الطلب النهائي

3.3100	1.62	5	9.93
2.4825	6.48	4	12.960
4.1375	4.85		
9.9300	12.96		22.893

جدول رقم (٨)

مقارنة الجدول رقم (٤) بالجدول رقم (٧) بيان التغيرات الحاصلة على الجدول رقم (٤) نتيجة الانخفاض في الطلب على منتجات الصناعة والزراعة بمقدار وحدة واحدة لكل منهما

الخلية	الجدول رقم (4)		الجدول رقم (4)		الانخفاض
الناتج الكلي للصناعة	12.00	(1.4)	9.9300	(1.4)	2.0700
الناتج الكلي للزراعة	16.00	(2.4)	12.9600	(2.4)	3.0400
الطلب النهائي على الصناعة	6.00	(1.3)	5.0000	(1.3)	1.0000
الطلب النهائي على الزراعة	5.00	(2.3)	4.0000	(2.3)	1.0000
طلبات الصناعة من الصناعة	4.00	(1.1)	3.3100	(1.1)	0.6900
طلبات الزراعة من الصناعة	2.00	(1.2)	1.6200	(2.1)	0.3800
طلبات الصناعة من الزراعة	3.00	(2.1)	2.4825	(2.1)	0.5175
طلبات الزراعة من الزراعة	8.00	(2.2)	6.4800	(2.2)	1.5200
طلبات الصناعة من الطلب الابتدائي	5.00	(3.1)	4.1375	(3.1)	0.8525
طلبات الزراعة من الطلب الابتدائي	6.00	(3.2)	4.8600	(3.2)	1.1400

الأرقام بين الأقواس تشير إلى الصف والعمود للخلايا الواردة في الجدولين (٤) و(٧).

باستعراض النتائج الواردة في الجدول رقم (٧) ومقارنتها بتلك الواردة في الجدول رقم (٤) يلاحظ اثر الانخفاض في الطلب النهائي نتيجة السلوك غير المسئول لبعض المؤسسات أو الأفراد على عموم الاقتصاد. حيث تنخفض قدرة طالبي الخدمة

نتيجة الاختلال في توزيع الطاقة[١].

يعرض الجدول رقم (٨) – مقدار الانخفاض في الطلب على كافة عناصر جدول المدخلات والمخرجات نتيجة لانخفاض في الطلب على كل من قطاع الصناعة وقطاع الزراعة بمقدار وحدة واحدة.

تحليل الجداول:

- يتضمن الجدول رقم (١) بيانات لأنواع الطلب الثلاثة في الاقتصاد. الطلب الابتدائي: يمثل مدخلات الإنتاج أو الطلب على عناصر الإنتاج الأولية. الطلب الوسيط: هو ما تعطيه الصناعات لبعضها البعض من سلع وسيطة. الطلب النهائي يمثل الطلب على السلع نهائية الصنع (سلع الاستعمال النهائي).
- الجدول رقم (٢) تفاصيل لعناصر الطلب الثلاثة. الجدول المذكور افتراضي مكون من قطاعين زراعة وصناعة[٢].
- الجدول رقم (٣) عرض بالرموز لمحتويات جدول المدخلات والمخرجات.
- الجدول رقم (٤) يمثل وضع الاقتصاد قبل تناقص الطلب النهائي.
- الجدول رقم (٥) جدول المعاملات بالرموز الممثلة لنسبة المدخلات إلى المخرجات.
- الجدول رقم (٦) جدول النسب إلى الناتج الكلي بالارقام.
- الجدول رقم (٧) صورة الاقتصاد عند انخفاض الطلب النهائي.
- الجدول رقم (٨) عرض للتغيرات نتيجة تغير الطلب النهائي.

الفرق بين الناتج الكلي في العلاقتين [٤] و[٧] ينسب إلى التغير في الطلب الفعال نتيجة عدم التوازن بين الطاقة المفقودة والطاقة المكتسبة أو المنفعة المفقودة والمنفعة المكتسبة نتيجة سلوك غير مناسب لبعض عناصر الاقتصاد.

(١) كل شئ يمكن تحويله الى طاقة. يتسلم العامل اجر نقدي مقابل الطاقة المبذولة لانجاز عمل.
(٢) نظام المحاسبة القومية لهيئة الأمم المتحدة لسنة ١٩٦٨ اشتمل على جدول مدخلات ومخرجات يحتوي على أكثر من ثمانين قطاع.

مرة اخرى الفرق بين الناتج الكلي في العلاقتين [٤] و[٧] مرده التغير في الطلب الفعال نتيجة السلوك السالب لبعض عناصر الاقتصاد.

تفاصيل الحل الرياضي للجدول:

فيما يلي استعراضا للحل الرياضي[١] على جدول افتراضي مكون من قطاعين:

متطابقات الجدول رقم (١):

$X_{11} + X_{12} + F_1 = X_1$ è 412=6+2+

$X_{21} + X_{22} + F_2 = X_2$ è 316=5+8+

تحويل المتطابقتين الى معا

$\frac{X_{11}}{X_{21}}X1+\frac{X_{12}}{X_{22}}X2+F1 = X1$èa11X1+a12X2+F1=X1è $\frac{1}{1}X1 + \frac{1}{1}X21]$ 12=6+]

$\frac{X_2}{X2}X2+\frac{X_2}{X_2}X2+F2 = X2$èa21X1+a22X2+F2 =X2è $\frac{1}{4}X1 + \frac{1}{2}X22]$ 16=5+]

عرض النموذج بصيغة المصفوفات:

$$\begin{bmatrix} X_1 & X_2 \\ X_2 & X_2 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} F_1 \\ F_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \end{bmatrix}$$

$$X + F = X = \begin{bmatrix} a_1 & a_2 \\ a_2 & a_2 \end{bmatrix} * \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} F_1 \\ F_2 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} X_1 \\ X_2 \end{bmatrix}, \quad where \quad a_j = \frac{X_j}{X_j}$$

AX+F=XèF=X-AX è F=[I – A]X è [I – A]-1F = X [3]

الناتج الكلي قبل انخفاض الطلب النهائي:

$$[I - A]^{-1} F = X = \begin{bmatrix} 1 & 0 \\ 0 & 1 \end{bmatrix} - \begin{bmatrix} \frac{1}{3} & \frac{1}{8} \\ \frac{1}{4} & \frac{1}{2} \end{bmatrix} * \begin{bmatrix} 6 \\ 5 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \frac{2}{3} & -\frac{1}{8} \\ -\frac{1}{4} & \frac{1}{2} \end{bmatrix}^{-1} * \begin{bmatrix} 6 \\ 5 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 2 \\ 5 \end{bmatrix}$$

حساب المقلوب بطريقة التعامل مع الصفوف:

$$[I - A]^{-1} F = X = \left(\begin{bmatrix} 8 & 2 \\ 2 & 6 \end{bmatrix} 9 \right) * \begin{bmatrix} 6 \\ 5 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 2 \\ 6 \end{bmatrix} \quad [4]$$

حساب الناتج الكلي للاقتصاد بعد انخفاض الطلب النهائي

$$[I - A]^{-1} \overset{*}{F} = \overset{*}{X} = \left(\begin{bmatrix} 8 & 2 \\ 2 & 6 \end{bmatrix} 9 \right) * \begin{bmatrix} 5 \\ 4 \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 9.9 \\ 2 .9655 \end{bmatrix} \quad [5] .$$

(١) قدم الاقتصادي وزلي ليونتيف حلا للجدول من خلال تطبيق على اقتصاد الولايات المتحدة.

النتائج والتوصيات:

النتائج:

- مؤسسة التعليم هي المصنع فاذا اخفقت فلا اخلاقيات ولاتنمية.
- تنشيط بيئة تنمية الاقتصاد مرتبط بآداب أخلاقيات الأعمال الموجبة. الأخلاقيات السالبة بما تسببه من الإخلال في توزيع الدخل تدفع بالاقتصاد إلى حالة الركود بفعل عمل المعجل وقانون حفظ الطاقة.
- الالتزام المتزامن بأخلاقيات الأعمال من قبل القطاعين العام والخاص يعمل على مضاعفة المنفعة الكلية استنادا الى نظرية المنفعة العامة.
- الأخلاقيات السالبة تعود بالضرر على مقدم الخدمة وطالبها والمجتمع عامة.
- احد اهم ضمانات الالتزام بالسلوك الموجب وتجنب السلوك السالب شيوع حالة الانكاروالاشمئزازأوالقبول والاستحسان العام التي يتمتع بها الافراد تجاه مرتكبي السلوك السالب أوالسلوك الموجب.

التوصيات:

- تقنين أخلاقيات الأعمال وجعلها ملزمة ومحاسبة المخالفين، تربية الاجيال على حب المهنة والاخلاص في ادائها، نشر وتعميم ثقافة آداب أخلاقيات الأعمال لتشمل القطاعين الأهلي والرسمي العام والشخصي وتضمينها في مناهج الدراسة على مختلف المستويات وتنظيم دورات التدريب لتحسين اداء العاملين.
- تحويل اهتمام الأعلام والواعضين بموضوع الأخلاقيات ليصبح حديث الساعة باستمرار، اصدار معجم يوثق كافة أنواع الأخلاقيات ومصادرها، توسيع دائرة الالتزام بضوابط أخلاقيات العمل لتحقيق الرضا الشخصي ورضا المؤسسة ورضا طالبي الخدمة والرضا الجمعي والولاء للمؤسسة وانصاف العاملين والولاء للجماعة، محاربة الاحتكار وفرض الضرائب على مؤسسات تقديم الخدمات كشركات التأمين

والاتصالات والمصارف بحث يكون صافي ارباح مؤسسات تقديم الخدمات بعد دفع الضرائب مساوٍ لعائد الفرصة البديلة. اواصدر التشريعات الملزمة لتلك المؤسسات بالتقيد بمستوى العائد المذكور.

- فائض عوائد تلك المؤسسات يخل بقانون حفظ الطاقة والذي من نتائجه الاخلال بوضع التوازن في اقتصاد البلد. فائض عوائد تلك المؤسسات يشكل خصما على الدخل المتاح. واثره مطابق لاثر الضرائب المباشرة على الدخل المتاح، توصية للباحثين والكتاب في مجال الاقتصاد الكلي ودالة الإنتاج الى التوسيع في توصيف واجبات المنظم ودور التفعيل في عمليات الإنتاج.

الإحالات والمراجع

١. بلال خلف السكارنة، " أخلاقيات العمل"، الطبعة الثالثة ٢٠١٣ ،

٢. طاهر محسن منصور و صالح مصري محسن، "المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال"،

٣. محمد حمد و صديق بلل (جامعة السودان) ، كتابات مترجمة من الشبكة،

٤. علي فاطن الونداوي، ٢٠٠٠ " نظرية المنفعة العامة "، بحث غير منشور،

٥. " " " ، ٢٠٠٧ ، " من الاقتصاد الرياضي"، دالة الإنتاج، ص٤٧، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجية – التعليم عن بعد،

٦. " " " ، ٢٠٠٧ ، "رياضيات للاقتصادين "، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجية – التعليم عن بعد.

7. E. Draper and Jane S. Klingman, 1972, "Mathematical Analysis", pp. 609- 617.

8. Koutsoyiannis, 1979.:"Modern Microeconomics", 2ed., Macmillan, pp.58 - 59..

آليات حوكمة الشركات ودورها في تقييم أداء المنشاة (دراسة حالة: شركة مون للخدمات الإستثمارية)

د. إسماعيل أحمد الزين محمد
جامعة أفريقيا العالمية
السودان

مستخلص الدراسة

يهدف البحث الى دراسة آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بكفاءة وفعالية الأداء في المنشاة وبيان أهمية آليات حوكمة الشركات في قياس كمية وجودة الأداء في المنشاة وتمت صياغة الفرضيات الآتية توجد علاقة ذات أرتباط إيجابي بين المراجعة الداخلية و جودة كفاءة اداء العاملين في المنشاة توجد علاقة ذات أرتباط إيجابي بين الشفافية والأفصاح المحاسبي في تقييم الأداء في المنشاة.وقد توصلت هذه الدراسة الي مجموعة من الإستنتاجات نذكر منها أن اليات حوكمة الشركات تعمل على جذب الإستثمار .أن آليات حوكمة الشركات تساعد في مكافحة الفساد.يؤثر مجلس الإدارة في عملية القياس والتخطيط في تقييم الأداء في المنشاة.وقد أختتمت هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات منها تفعيل عمل المراجعة الداخلية مما يزيد من جودة وكفاءة أداء العاملين بالمنشاة.وضع آليات مناسبة للشفافية والأفصاح المحاسبي مما يودي الى زيادة الثقة في المنشاة .

Abstract

The research aims to study the mechanisms of corporate governance and its relationship to the efficiency and effectiveness of performance in the facility and to demonstrate the importance of corporate governance mechanisms in measuring the quantity and quality of performance in the establishment. The following hypotheses have been formulated. There is a positive relationship between internal audit and the quality of the efficiency of the performance of workers in the facility. There is a positive relationship between Transparency and accounting disclosure in evaluating the performance of the establishment. This study reached a set of conclusions, including that the mechanisms of corporate governance work to attract investment. That the mechanisms of corporate governance help in combating corruption. The board of directors affects the measurement and planning process in evaluating the performance of the facility. This study concluded with a set of recommendations, including activating the work of internal auditing, which increases the quality and efficiency of the performance of the employees of the facility. Establishing appropriate mechanisms for transparency and accounting disclosure, which leads to an increase in confidence in the facility.

.

أولاً : الإطار المنهجي

المقدمة:

تعتبر آليات حوكمة الشركات مهمة بالنسبة للمنشاة فهي تعمل بصفة أساسية على حماية وضمان حقوق المساهمين والأطراف المستفيدة ،وتلك التى مرتبطة بأعمال المنشاة المالية والإدارية ، وكذلك من خلال إحكام ارقابة والسيطرة على عملية تقييم الأداء فى المنشاة.، وهنالك آليات داخلية وخارجية فكليهما تضمن سلامة المنشاة من كآفة النواحي المالية والإدارية وغيرها.

أما تقويم الأداء في المنشاة يودي الى زيادة الإنتاجية ورفع الروح المعنوية بين العاملين في المنشاة مما يودي الى تطوير أداء العاملين في المنشاة.

مشكلة الدراسة:

١/ هل هنالك علاقة ذات أرتباط إيجابي بين المراجعة الداخلية و جودة كفاءة اداء العاملين في المنشاة.

٢/ هل هنالك علاقة ذات أرتباط إيجابي بين الشفافية والأفصاح المحاسبي في تقييم الأداء في المنشاة.

٣/ هل يؤثر مجلس الإدارة في عملية القياس والتخطيط في تقييم الأداء في المنشاة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال تناول بعض الجوانب العلمية والعملية الآتية:

١/ أهمية تطبيق آليات حوكمة الشركات لتحسين الأداء فى المنشاة.

٢/ إتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق أغراض الشركة لعملية تقييم اداء المنشاة.

٣/ تطبيق آليات حوكمة الشركات من خلال قياس كمية وجودة تقييم الأداء في المنشاة.

أهداف الدراسة:

١/ دراسة آليات حوكمة الشركات وعلاقتها بكفاءة وفعالية الأداء في المنشاة.

٢/ بيان أهمية آليات حوكمة الشركات في قياس كمية وجودة الأداء في المنشاة.

٣/ إيضاح تطبيق آليات حوكمة الشركات من خلال عمل لجنة المراجعة في المنشاة.

فرضيات الدراسة:

١/ توجد علاقة ذات أرتباط إيجابي بين المراجعة الداخلية و جودة كفاءة اداء العاملين في المنشاة.

٢/ توجد علاقة ذات أرتباط إيجابي بين الشفافية والأفصاح المحاسبي في تقييم الأداء في المنشاة.

٣/ يؤثر مجلس الإدارة في عملية القياس والتخطيط في تقييم الأداء في المنشاة.

نموذج الدراسة

المتغير المستقل — آليات حوكمة الشركات

التغير التابع — تقييم أداء المنشأة

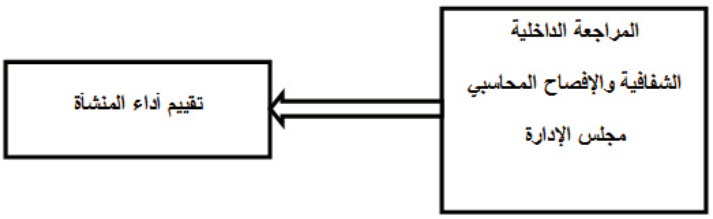

منهج الدراسة:

أتبع الباحث عدة مناهج منها المنهج الأستنباطي :لتحديد مشكلة الدراسة وأعداد الإطار النظري والمنهج التاريخي لأستعراض الدراسات السابقة والمنهج التحليلي لأثبات صحة الفرضيات وصياغة النتائج.

حدود الدراسة:

١/ الحدود المكانية: يمثلها شركة مون للخدمات الإستثمارية المحدودة بالسودان.

٢/ الحدود الزمانية: ٢٠٢٠م.

أدوات جمع البيانات:

يتم جمع البيانات الآتية :

١- البيانات الثانوية: من الكتب، الدوريات، الرسائل الجامعية النشرات، والتقارير السنوية.

٢- المصادر الاولية: باستخدام الاستبانة .

ثانياً : الدراسات السابقة :

في هذا السياق من البحث يعرض الباحث الدراسات السابق التي تناولت آليات حوكمة الشركات ودورها في تقييم أداء المنشاة .

١/ دراسة: حسن عثمان (٢٠١٠)[١].

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إهتمام المنشآت بقياس وتقويم أدائها المالي وغير المالي الذى يشكل أهمية في النهوض بتلك المنشات،عدم إستخدام الأساليب العلمية والعملية لقياس كفاءة أدائها .هدفت هذه الدراسة الي الدور الذي تلعبة العلومات المحاسبية في إستخدام التحليل المالي لتقويم أداء المنشات.كما توصل الباحث الى عدة نتائج أهمها أهمية تقويم أداء المنشات وذلك من خلال التحليل المالي الذي يهدف بشكل عام الى تقويم الأداء في المنشآت،أن المعلومات المحاسبية تؤدي دوراً هامشاً في تقويم وقياس كفاءة أداء المنشاة وذلك بإستخدام عدد من المقايس المتمثلة في المحاسبة المالية في قائمتي الدخل والمركز المالي.

٢/ دراسة: عمر السر الحسن(٢٠٠٩)[٢]:

تمثلت مشكلة الدراسة أنة بالرغم من تطبيق حوكمة الشركات فى البنك السوداني الفرنسي والبنك السعودي السوداني الأ أن هذا التطبيق لم ينعكس بالصورة

(١) حسن عثمان عوض الكريم،دور المعلومات المحاسبية في تقويم أداء المنشات الصناعية،الخرطوم ،جامعة السودان للعلوم.

(٢) عمر السر الحسن،أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي،الخرطوم،جامعة النيلين،رسالة ماجستر في المحاسبة ،غير منشورة،٢٠٠٩م.

الجيدة على القوائم المالية التى تصدرها هذه البنوك.كما هدفت الدراسة التعرف بحوكمة الشركات ومعاييرها وآلياتها وأهميتها ، كذلك التعرف برفع كفاءة الأداء المالي وأكتشاف أثر تطبيق حوكمة الشركات .وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج من أهمها ،تطبيق حوكمة الشركات يؤدي الى زيادة جودة الأفصاح المحاسبي،تطبيق حوكمة الشركات يساعد في الألتزام بمتطلبات الأفصاح المحاسبي

٣/ دراسة: حسن الطيب عبدالله (٢٠١٠م)[١]:

تمثلت مشكلة الدراسة زيادة الاهتمام من قبل المنظمات والهيئات المهنية بضرورة تكون لجان المراجعة والاستفادة من تجارب الدول السابقة ، و هدفت الدراسة لاليات حوكمة الشركات ومدي اسهامها في تحقيق جودة معلومات التقارير والقوائم المالية ، تحديد اليات حوكمة الشركات يؤثر في الحد من الممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة ، بيئة الرقابة والمراجعة السودانية بحاجة لتكوين لجان مراجعة . وتوصل الى نتائج اهمها هنالك مجموعة من الاليات والاساليب لتحسين جودة التقارير المالية ، ضرورة التكوين الالزامي للجان المراجعة حتي يمكن تحديد خصائصتلك اللجان الواجب توافراها في اعضاءهما ، توافر الشكل القانوني للجان المراجعة في شكل ميثاق عمل مكتوب يوضح سلطاتها ومسؤلياتها ضرورة زيادة الابحاث والدراسات الاكاديمية التي تتناول كيفية تطوير دور لجان المراجعة والعمل على زيادة ورفع مستوي فاعليتها .

٤/دراسة: كوثر أحمد (٢٠١١م)[٢]:

تمثلت مشكلة الدراسة في استقلالية وكفاءة موظفي المراجعة الداخلية لها اثر في أرثاء دعائم التحكم المؤسسي في شركة الخرطوم للمياه والخدمات ، إن للمراجعة

(١) حسن الطيب عبدالله، فاعلية لجان المراجعه في حوكمة الشركات واثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة، الخرطوم ، رسالة الدكتورة في المحاسبة والتمويل غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،٢٠١٠م.

(٢) كوثر أحمد، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، جامعة النيلين،كلية الدراسات العليا،رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة،٢٠١١م.

الداخلية دور ايجابي في تطبيق وتحسين مستوي الحوكمة في شركة الخرطوم للمياه والخدمات ، جودة المراجعة الداخلية تودي إلي زيادة فاعلية الحوكمة في شركة الخرطوم للمياه والخدمات . كما هدف البحث إلي ، التعرف إلي موطن القوة والضعف في نشاط المراجعة الداخلية داخل الشركة السودانية ، التطبيق الدولي لمبادئ الحوكمة المؤسسية بالشركات السودانية. وتوصل النتائج الآتية ، زيادة استقلالية المراجع الخارجي وفصل إدارة خاصة بها في شركة الخرطوم للمياه والخدمات ، التطبيق الفعال لمبادئ الحوكمة في شركة الخرطوم للمياه والخدمات يقود إلى ضمان سلامة الأداء المالي والإداري وتقليل الانحرافات حفظا لجميع الإطراف . ضرورة إن يكون هنالك زيادة استقلالية المراجعة الداخلية وفصل إدارة خاصة بها في شركة الخرطوم للمياه والخدمات، ضرورة تطبيق مبادئ الحوكمة في شركة الخرطوم للمياه والخدمات.

٥/ دراسة :عائدة عثمان عبدالله (٢٠١١م)[١]:

تمثلت مشكلة الدراسة لجودة المراجعة دور فعال في رفع وزيادة كفاءة وفعالية الحوكمة ، يوجد تواقف بين معايير المراجعة وقواعد ومبادئ الحوكمة ، دور لجان المراجعة في تحقيق جودة المراجعة وتحسين وزيادة فعالية الحوكمة في مؤسسات التعليم العالي في السودان ، وهدفت للدراسة الى الوقوف على أهم الأسباب التي ادت الي زيادة الاهتمام بموضوع الحوكمة، ابراز دور المراجعة في زيادة فعالية الحوكمة بمؤسسات التعليم العالي في السودان.

توصلت الدراسة إلى النتائج تأثر جودة المراجعة بمجموعه من العوامل والخصائص اهمها حجم مكتب المراجعة وسمعة المكتب ، أهم مقومات جودة المراجعة من منظور التكوين الذاتى للمراجع. تكوين لجنة المراجعة لتقوم بالاشراف على الانظمة المحاسبية وانظمة الرقابة الداخلية والتقارير المالية بكل مؤسسة من مؤسسات التعليم

(١) عائدة عثمان عبد الله، دور جودة المراجعة وفعالية الحوكمة من منظور لجان المراجعة، الخرطوم ، جامعية النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة ، غير منشورة ،٢٠١١م.

العالي ، ضرورة ربط مستويات الاطار المحاسبي بروابط أخلاقية ومراقبة ذاتية حتي يمكن تفعيل الدور الذي تلعبه في الحوكمة على مستوى مؤسسات التعليم العالي.

٦/دراسة : مصطفى عبدالحسين علي (٢٠١٣م)[١]:

تمثلت مشكلة البحث في يعد تقويم الاداء عنصرا اساسيا من عناصر العملية الادارية ان يساهم في تقديم البيانات والمعلومات التي تستخدم في قياس مدى تحقيق اهداف المؤسسة، التعرف على اتجاهات الاداء السابقة واللاحقة لانشطتها ، وبما يمكنها من اتخاذ القرارات اللازمة لتحديد مسيرتها واهدافها الاستراتيجية وهدفت الدراسة الى بيان الاليات المناحة لدى الهيئة العامة للضرائب لامكانية تطبيق قواعد ودعائم حوكمة الشركات ثم بيان المتطلبات الاساسية لتطبيقها ، بيان دور قواعد واليات الحوكمة ، في تحسين الاداء الاستراتيجي للادارة الضريبية. وتم استنتاج الاتي لابد من تطبيق مبادئ الحوكمة في الهيئة العامة للضرائب، ان مقاييس الاداء المعتمدة من قبل الهيئة العامة للضرائب لايمكن الاعتماد عليها لقياس الاداء الاستراتيجي للهيئة العامة للضرائب وذلك لعدم انسجامها مع انشطة الادارة الضريبية . تبني مفهوم الحوكمة في الهيئة العامة للضرائب لماله من اثر في تحسين اداء الهيئة وحماية حقوق الاطراف ذات العلاقة بالهيئة وتحقيق العدالة وضمان الافصاح والشفافية ينبغي على الهيئة العامة للضرائب مراعاة العدالة في تطبيق الانظمة والتعليمات واجراءات بحق العاملين ، تبني الادارة الضريبية لخاصية الافصاح والشفافية من خلال نشر التقارير الدورية والسنوية عند اجمالى الايرادات الضريبة.

(١) مصطفي عبد الحسين على ، دور الحوكمة في تحسين الاداء الاستراتيجي للادارة الضريبه ، بغداد ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات والمحاسبية والمالية ، مجلة دراسات ومحاسبية ومالية ، المجلد الثامن العدد ٢٢،٢٠١٣م .

المحور الاول

آليات حوكمة الشركات

مفهوم وأهمية وأهداف وآليات حوكمة الشركات:

أولاً: مفهوم الحوكمة:

مجموعة من القواعد والضوابط والإجراءات الداخلية في المؤسسة التي توفر ضمانات تحقيق حرص المديرين على حقوق الملاك والمحافظة على حقوق الأطراف ذات المصالح بالمنظمة.

هي وسيلة تمكن المجتمع من التاكد من حسن إدارة الشركات الكبرى بطريقة تحمي أموال المستثمرين والمقرضين(١).

هي النظام الذي تدار عن طريقة الشركات وتوجه أموالها(٢).

هي مجموعة من القواعد والحوافز التي تهدي بها إدارة الشركات لتعظيم ربحية الشركة وقيمتها على المدى البعيد لمصالح المساهمين(٣).

ثانياً:مفهوم حوكمة الشركات:

مجموعة من الآليات والإجراءات والقوانين والنظم والقرارات التى تضمن كل من الأنضباط والعدالة(٤).

هي مجموعة من القوانين التي تهدف الى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق إختيار أساليب مناسبة وفعالة لتحقيق خطط وأهداف الشركة(٥).

(١) د.محمد طارق يوسف،الأفصاح والشفافية أحد مبادى حوكمة الشركات ومدى أرتباطها بالمعايير المحاسبية ، المؤتمر العلمي الأول ،شرم الشيخ،مايو،٢٠٠٧م،ص٥.

(٢) د.محمد طارق يوسف ، المدخل الى حوكمة الشركات ، (القاهرة،د.ن،٢٠٠٦م)ص١٠.

(٣) د.ممدوح أبوالسعود ، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات ،المؤتمر العلمي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، ٢٦ سبتمبر ،٢٠٠٥م .

(٤) د.ناصر نورالدين عبداللطيف،مدخل مقترح لترشيد قرارات أختيار وتغير ومكافاة مراقب الحسابات في إطار حوكمة الشركات ، المؤتمر العلمي الخامس،الأسكندرية،١٠ ديسمبر،٢٠٠٥م،الجزء الأول،ص١٤٧.

(٥) د.السيد محمد الشربيني،حوكمة الشركات والتمية الأقتصادية والأجتماعية ، المؤتمر العلمي الخامس، حوكمة الشركات ، الإسكندرية ، ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥م، الجزء الأول ، ص٢٤٢.

هي أنظمة يتم بموجبها إدارة المنشاة والرقابة عليها وفق هيكل يحدد توزيع الحقوق والواجبات والمسئوليات فيما بين المشاركين[١].

هي فن ممارسة الرشاد والعقلانية وتعظيم الثقة وتنمية عوامل الأمان وتفعيل وتوظيف الموارد وزيادة القيمة المضافة[٢].

ثالثاً: أهمية حوكمة الشركات:

حظيت حوكمة الشركات بالعديد من الأهتمام نتيجة لحالات الفشل الأداري والمالي التى منيت بها العديد من الشركات العالمية ، ومن خلال دراسة الأسباب التي ادت الى هذا الفشل تبين أن أنعدم حوكمة الشركات يمكن القائمن على أمر الشركة من تفضيل مصلحتهم الشخصية على حساب مصلحة المساهمين والدائنين وأصحاب المصلحة الأخرين.

برزت أهمية حوكمة الشركات من خلال إنتشار الفساد فهي وسيلة لمحاربة الفساد كما تعتبر حوكمة الشركات مهمة لكل من القطاعين العام والخاص وذلك نظراً لما تحققة من مكاسب،ومن أهمية حوكمة الشركات هي:[٣]

١/ تساعد على جذب الأستثمار سواء الأجنبية أو المحلية.

٢/ تساعد من الحد من هروب رؤوس الأموال.

٣/ تساعد في مكافحة الفساد.

رابعاً: أهداف حوكمة الشركات:

تشمل أهداف حوكمة الشركات الي ما يلي[٤]:

١/ تحسين قدرة المشروعات على تحقيق أهدافها،أن التحسين في حوكمة الشركات هو ربحاً لكافة الأطراف الداخلية والخارجي للشركة من خلال تخفيض تكلفة راس

(١) د. أمين السيد أحمد لطفي ،دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد(الإسكندرية :الدار الجامعية،٢٠٠٧م)ص١٤١.
(٢) د.أمام حامد الخليفة،صناديق الأستثمار ومفهوم الحوكمة،المؤتمر العلمي الأول،شرم الشيخ ، مايو ٢٠٠٥م ، ص٧٨.
(٣) محمد مصطفى سليمان،حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والأداري(الأسكندرية: الدار الجامعية،٢٠٠١م)ص ص١٢-١٤.
(٤) د.عاشور احمد صقر،الإدارة العامة،مدخل بيئة مقارن،الطبعة الثانية،١٩٨١م،ص٣٣.

المال وتحسين الأداء وزيادة أمان أسهم المصلحة ويعتبر كسباً للإقتصاد القومي.

٢/ تحسين عملية صنع القرار في الشركة .

٣/ تحسين عملية المصداقية للبيانات وتحقيق سهولة فهمها.

خامساً: آليات حوكمة الشركات:

هنالك مجموعة من آليات حومكمة الشركات التى تخدم وتصب في صالح الشركة كما تقوم بضمان وحماية حقوق المساهمين وكآفة الأطراف ذات المصلحة المرتبطين بأعمال الشركة من خلال أحكام الرقابة والسيطرة على اداء أدارة الشركة وتخفيض حدة تعارض المصالح بين الإدارة والمساهمين في الشركة من جهة وأصحاب المصالح من جهة أخرى، وبتالي فإنها تهدف لحماية الملاك من التصرفات الأنتهازية وتجعل المديريين يعملون .على تخفيض مصالح الملاك ومن ثم التخلص من حدة مشكلة الوكالة بين الإدارة والملاك مما يؤدي الى التوازن بين مصالح جميع لأعضاء.

ومن آليات حوكمة الشركات نذكر منها مايلي[١]:

١/ لجنة المراجعة : وهي لجنة مشتقة من مجلس الإدارة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفذيين والذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة وتكون مسئولة عن الأشراف على عملية أعداد القوائم المالية والمراجعة الداخلية والخارجية والألتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات[٢].

٢/ توفير البئة الرقابية التى يمارسها أصحاب المصالح الخارجين عن الشركة.

٣/ مجلس الإدارة: يعتبر مجلس الإدارة أداة من أدوات مراقبة سلوك الإدارة،كما أن مجلس الإدارة القوى يشارك بفعالية فى وضع إستراتيجية الشركة ، ويقدم الحوافز المناسبة للإدارة، ويراقب سلوكها ويقوم أدائها.

(١) د.مصطفى حسن السعدني،مدى أرتباط الشفافية والإفصاح بحوكمة الشركات ، مؤتمر تطوير الأعمال وعائلية الشركات ، القاهرة ، فبراير ،٢٠٠٧م ،ص١٢.

(٢) عوض بن سلامة الرحيلى،لجان المراجعة ودورها في آلية حوكمة الشركات ،القاهرة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة،٢٠٠٥م،ص١٥.

مجلس الإدارة يتمثل في الاتي[١]:

١/ حماية المساهمين.

٢/ إدارة الشركة.

٣/ المحافظة على أصول الشركة.

٤/ المراجعة الداخلية : وهي مرجعة العمليات والقيود التى تتم بشكل مستمر،حيث تنفذ من قبل أشخاص يعنون أو يستخدمون وفق شروط معينة.

٥/ المراجعة الخارجية: هي عملية منظمة يقوم بها مراجع مستقل بغرض أبداء راي فني في مجموعة من القوائم المالية.

٦/ الشفافية والأفصاح المحاسبي: الشفافية من أهم ركائز حوكمة الشركات لانها تمكن الإدارة من تحقيق التوازن المستهدف بين مصالح جميع الفئات ذات العلاقة بأداء الشركة.

المحور الثاني

تقييم أداء المنشاة

أولاً:مفهوم وأهمية وأهداف تقييم أداء المنشاة

١/ مفهوم تقويم أداة المنشاة:

أن تقويم الأداء لاي منشاة من وجهة النظر المحاسبية يقصد بها قياس كفاءة وفعالية تلك المنشاة في تحقيق أهدافها.

هي عملية التطبيق الفني للقواعد والأسس المحاسبية المتعارف عليها والنظم الرقابية والمالية والأساليب الإدارية ،مما يحقق أهداف الوحدة بكفاءة وفعالية[٢].

(١) رؤوف عبدالمنعم ،مبادي المراجعة بين الفكر والتطبيق (القاهرة:دار الفاروقي للطباعة والنشر،١٩٨٧م)ص٥٨.
(٢) مجد الدين يعقوب،القاموس المحيط (بيروت:مؤسسة الرسالة،د.ت)ص٤٨٧.

هو عملية قياس النتائج المحققة أو المنظورة على ضوء معايير محددة سلفاً ،ومن ثم معرفة تحقيق الأهداف الموضوعة بفعالية،وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج المحققة،والموارد المستخدمة(١).

هو العملية التى يتم من خلالها إشتقاق مجموعة من المعايير الكمية حول نشاط أي مشروع إقتصادي يسهم في تحديد الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع(٢).

٢/ أهمية تقييم الأداء في المنشاة:

أ/ العمل على ترشيد الطاقات البشرية للمنشاة في المستقبل،حيث يتم إيراد العناصر الناجحة وتنميتها.

ب/ تحديد عملية تقويم الأداء من خلال المدى الذي يتحقق عند تحمل المسئولية الإدارية.

ج/ تقيد مؤشرات تقييم الأداء اذا ما أرتكزت على أسس علمية(٣).

د/ أن تقييم الأداء يتمثل في الأستخدام الأمثل للموارد الأقتصادية.

هـ/ يوضح العلاقات التبادلية بين المشروعات والإلتزام بها(٤).

٣/ أهداف تقييم الأداء:

من أهداف تقييم الأداء نذكر منها(٥):

أ/ المساعدة في عملية تخطيط الموارد البشرية العاملة.

ب/ تحديد الأحتياجات الخاصة.

ج/ تقديم التغذية العكسية للعاملين.

هنالك بعض الأهداف منها(٦):

(١) مبروك عطية مبروك،قياس أثر هيكل العمالة على الأداء المالي للمنشاة،رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ،غير منشورة،جلمعة حلوان ، كلية التجارة وإدارة الأعمال،٢٠١٠م،ص١٥٣.

(٢) حيدر يونس الموسوي،المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية (عمان:دار البارودي للنشر،٢٠١١م)ص٥٣.

(٣))أحمد موسى ،تقويم الأداء الإقتصادي في الأعمال والخدمات (القاهرة:دار النهضة العربية،١٩٩٩م)ص٣٦ .

(٤) طاهر حسن منصور ،الإدارة الأستراتيجية منظور منهجي متكامل(عمان :دار وائل للنشر ،٢٠٠٩م)ص٤٧٩.

(٥) عقل جاسم عبدالله،مدخل في تقويم المشروعات (عمان:الدار الجامعية،١٩٩٩م)ص٤١.

(٦) فيصل رمضان حمزة،دراسة المراجعة الإدارية في تنويع كفاءة وفعالية الأداء المالي للوحدات الإقتصادية السودانية،رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة،كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلين،٢٠١١م،ص٣٦.

١/ تسهيل تحقيق تقويم الأداء على مستوى الأقتصاد الوطني،وذلك من بالأعتماد على نتائج التقويم الأدائي لكل مشروع.

٢/ تحديد مسئولية كل مركز أو كل قسم في الوحدة الأقتصادية عن مواطن الخلل والضعف في النشاط.

٣/ الوقوف على مستوي إنجاز الوحدة الأقتصادية مقارنة بالأهداف المدرجة فى خططها الإنتاجية[١].

الدراسة الميدانية

نبذه تعريفية عن شركة مون للخدمات الإستثمارية:

تاسست الشركة في عام ١٩٩٣م لتعمل في مجالات متعددة مواكبة للنهضة الإقتصادية في السودان الداعمة للتوسع في مواد البناء المنتجة بين مؤسسات إستثمارية كبرى لتحقيق أهداف لبناء الحاضر وإستشراق المستقبل.

أغراض الشركة:

١/ العمل في مجالات الإستيراد والتصدير.

٢/ العمل كوكلاء لشركات محلية وأجنبية.

٣/ توفير مدخلات الإنتاج الزراعي.

نشاطات الشركة:

تستورد الشركة جميع مدخلات البناء ذات الجودة العالية وذلك للمساهمة في تنمية البلاد ودفع عجلة الأقتصاد الوطني وتنمية البنيات التحتية والأساسية والمساهمة في رفع مستوى الأقتصاد للافراد والبلاد،وتشمل مستوردات ومعدات البناء كل أوجه النشاط التجاري أذ تقوم الشركة بالأستيراد من كل دول العالم وخاصة الدول التي تربطنا بها برتكولات تجارية مثل الصين ودول الكوميسا،والتي تسعي لتعزيز العلاقات

(١) مجيد محمود الكرخي،تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية (عمان:دار المناهج،٢٠٠٦م)ص٣٢.

التجارية مع السودان وخلق قيمة مضافة للمنتجات وتحقيق وفرات مالية معقولة للبضائع المستوردة[١].

ويتكون الهيكل التنظيمي للشركة من الإدارة العامة التي تقوم بدورها بالتنظيم والتعاون بين أقسامها وشعبها المختلفة بإستخدام أفضل الأساليب لتحقيق أهدافهابكفاء عالية ولتأخذ مكانها بين الشركات المحلية والعالمية المتخصصة في مجال الأستيراد والتصدير.كما يتكون الهيكل الإداري للشركة من المدير العام ونائب المدير العام والمدير المالي والحسابات،مدير الشئون ووالمخازن.

أما النظام الحالي للشركة تعتمد على النظام الكتروني .

مجتمع الدراسة وعينة الدراسة:

الخصائص السايكومترية للمقياس :

لمعرفة الخصائص القياسية للفقرات بالمقياس بمجتمع البحث الحالي، قام الباحث بتطبيق صورة المقياس المعدلة بتوجيهات المحكمين والمكونة من (١٢) فقرة يتكون مجتمع الدراسة من (٤٠) فرد من ذوي الاختصاص فقد تم توزيع (٤٠) على مجتمع البحث واستجاب عدد (٣٥) مفحوصا تم اختيارهم بالطريقة العشوائية من مجتمع البحث الحالي، وبعد تصحيح الاستجابات قام الباحث برصد الدرجات وإدخالها في الحاسب الألى، ومن ثم تم الآتي:

صدق الاتساق الداخلي للفقرات :

لمعرفة صدق اتساق الفقرات مع الدرجة الكلية بالمقياس بمجتمع البحث الحالي، تم حساب معامل إرتباط بيرسون بين درجات كل فقرة مع الدرجة الكلية للمقياس الفرعي الذي تقع تحته الفقرة المعنية، والجدول التالي يوضح نتائج هذا الإجراء:

(١) شركة مون للخدمات الإستثمارية،امدرمان،٢٠٢٠م.

جدول رقم (١)

يوضح معاملات ارتباط الفقرات مع الدرجة الكلية بالمقياس بمجتمع البحث الحالي (ن =٣٥)

حكومة الشركات					
المراجعة		الشفافية		مجلس الادارة	
البند	الإرتباط	البند	الإرتباط	البند	الإرتباط
١	٥٤٤.	١	٥٤٤.	١	٤١١.
٢	٦٦٥.	٢	٦٦٥.	٢	٦٣٢.
٣	٥٠٩.	٣	٥٠٩.	٣	٦٠٠.
٤	٥٥٤.	٤	٥٥٤.	٤	٦١٤.

المصدر: أعداد الباحث،من واقع بيانات الاستبانة،٢٠١٩م

يلاحظ من الجدول السابق أن معاملات ارتباطات جميع الفقرات دالة إحصائياً عند مستوى (٠,٠٥)، وان جميع الفقرات تتمتع بصدق إتساق داخلي قوي.

معاملات الثبات للمقياس:

لمعرفة الثبات للدرجة الكلية للمقياس في صورته النهائية المكونة من (١٢) فقرة في مجتمع البحث الحالي، قام الباحث بتطبيق معادلة التجزئة النصفية على بيانات العينة الأولية، فبيّنت نتائج هذا الإجراء النتائج المعروضة بالجدول التالى:

جدول رقم (٢)

يوضح نتائج معاملات الثبات للأبعاد الفرعية والدرجة الكلية بمقياس بمجتمع البحث الحالي

المقاييس الفرعية	عدد الفقرات	الخصائص السايكومترية	
		(ألفا كرونباخ)	التجزئة النصفية
المراجعة	٤	٨١٦.	٩٠٣.
الشفافية	٤	٩٢٤.	٩٦١.
مجلس الادارة	٤	٨٦٢.	٩٢٨.
حوكمة الشركات	١٢	٩٤٨.	٩٧٣.

المصدر: أعداد الباحث،من واقع بيانات الاستبانة،٢٠١٩م

يلاحظ من الجدول رقم (٢) أن معاملات الثبات من حيث المراجعة والشفافية ومجلس الإدارة وحوكمة الشركات دالة إحصائياً عند مستوى(٠,٩) وأن جميع الفقرات تتمتع بصدق إتساق داخلي قوي.

جدول رقم (٣)

يوضح اختبار (كروسكال ويلز) لمعرفة الفروق في متغير التخصص

المتغير	المتغير	حجم العينة	متوسط الرتب	درجة الحرية	قيمة (CHi)	الاحتمالية	النتيجة
المراجعة	محاسبة	٢٢	٢١,٤٥	٢	٨,٦١٨	.٠٣٥	توجد فروق في التخصص لصا لح محاسبة
	ادارة	٦	١٤,٩٢				
	تكاليف	٢	٤,٧٥				
	اقتصاد	٥	١١,٨٠				
	المجموع	٣٥					
الشفافية	محاسبة	٢٢	١٩,٩٨	٢	٣,٤٥٤	.٣٢٧	لا توجد فروق في التخصص
	ادارة	٦	١٦,٦٧				
	تكاليف	٢	٧,٧٥				
	اقتصاد	٥	١٥,٠٠				
	المجموع	٣٥					
مجلس الادارة	محاسبة	٢٢	١٩,٥٢	٢	٢,٨١٢	.٤٢٢	لا توجد فروق في التخصص
	ادارة	٦	١٧,٤٢				
	تكاليف	٢	٧,٥٠				
	اقتصاد	٥	١٦,٢٠				
	المجموع	٣٥					
حو كمة الشركات	محاسبة	٢٢	٢٠,٥٩	٢	٥,٢١٣	.١٥٧	لا توجد فروق في التخصص
	ادارة	٦	١٥,٧٥				
	تكاليف	٢	٦,٠٠				
	اقتصاد	٥	١٤,١٠				
	المجموع	٣٥					

المصدر: أعداد الباحث،من واقع بيانات الاستبانة،٢٠١٩م.

يلاحظ من الجدول رقم (٣) أن متغير التخصص من حيث المراجعة أن الفروق في متغير التخصص من حيث المراجعة هنالك فروق في التخصص لصالح المحاسبة بمستوى (٢١,٤٥) اما من حيث الشفافية ومجلس الإدارة وحوكمة الشركات لاتوجد فروق في التخصص وهذا يوضح أن الفروق في متغير التخصص دالة إحصائياً وأن جميع الفقرات تتمتع بصدق إتساق داخلي قوي.

جدول رقم (٤)

يوضح اختبار (كروسكال ويلز) لمعرفة الفروق في متغير المؤهل العلمي

المتغير	المتغير	حجم العينة	متوسط الرتب	درجة الحرية	قيمة (CHi)	الاحتمالية	النتيجة
المراجعة	دبلوم تقني	٢	٦,٠٠	٤	٤,٧٥٨	.٣١٣	لا توجد فروق في المؤهل العلمي
	بكالريوس	٦	١٥,٤٢				
	دبلوم عالي	٧	١٩,٢٩				
	ماجستير	١٠	١٧,٤٠				
	دكتوراه	١٠	٢١,٦٥				
	المجموع	٣٥					
الشفافية	دبلوم تقني	٢	٥,٧٥	٤	٣,٥٩٧	.٤٦٣	لا توجد فروق في المؤهل العلمي
	بكالريوس	٦	١٦,٢٥				
	دبلوم عالي	٧	١٩,٥٠				
	ماجستير	١٠	١٨,٩٠				
	دكتوراه	١٠	١٩,٥٥				
	المجموع	٣٥					

مجلس الادارة	دبلوم تقني	٢	٦,٥٠	٤	٥,٢٨٥	.٢٥٩	لا توجد فروق في المؤهل العلمي
	بكالريوس	٦	١٨,٠٨				
	دبلوم عالي	٧	١٥,٠٠				
	ماجستير	١٠	١٧,٧٠				
	دكتوراه	١٠	٢٢,٦٥				
	المجموع	٣٥					
حوكمة الشركات	دبلوم تقني	٢	٥,٠٠	٤	٤,٩٠٣	.٢٩٧	لا توجد فروق في المؤهل العلمي
	بكالريوس	٦	١٧,١٧				
	دبلوم عالي	٧	١٨,٢٩				
	ماجستير	١٠	١٦,٩٥				
	دكتوراه	١٠	٢١,٩٥				
	المجموع	٣٥					

المصدر: أعداد الباحث،من واقع بيانات الاستبانة،٢٠١٩م

يلاحظ من الجدول رقم (٤) أن متغير المؤهل العلمي من حيث المراجعة والشفافية وجلس الإدارة وحوكمة الشركات أن الفروقات متقاربة في جميع متغيرات التخصص بمستوى (٢١,٦٥) ولاتوجد فروق في التخصص وهذا يوضح أن الفروق في متغير التخصص دالة إحصائياً وأن جميع الفقرات تتمتع بصدق إتساق داخلي قوي.

جدول رقم (٥)

يوضح اختبار (كروسكال ويلز) لمعرفة الفروق في متغير الزمالة

المتغير	المتغير	حجم العينة	متوسط الرتب	درجة الحرية	قيمة (CHi)	الاحتمالية	النتيجة
المراجعة	بريطانية	٣	٢١,٣٣	٢	٣,٢٤٠	.١٩٨	لا توجد فروق في الزمالة
	امريكية	٠٠	٠٠				
	عربية	٤	٩,٧٥				
	سودانية	٢٨	١٨,٨٢				
	المجموع	٣٥					

الشفافية	بريطانية	٣	١٩,٥٠	٢	١,١٣٢	.٥٦٨	لا توجد فروق في الزمالة
	امريكية	٠٠	٠٠				
	عربية	٤	١٣,٠٠				
	سودانية	٢٨	١٨,٥٥				
	المجموع	٣٥					
مجلس الادارة	بريطانية	٣	٢٢,٣٣	٢	٢,١٧٨	.٣٣٧	لا توجد فروق في الزمالة
	امريكية	٠٠	٠٠				
	عربية	٤	١١,٦٢				
	سودانية	٢٨	١٨,٤٥				
	المجموع	٣٥					
حو كمة الشركات	بريطانية	٣	٢٠,٨٣	٢	١,٨٩٤	.٣٨٨	لا توجد فروق في الزمالة
	امريكية	٠٠	٠٠				
	عربية	٤	١١,٦٢				
	سودانية	٢٨	١٨,٦١				
	المجموع	٣٥					

المصدر: أعداد الباحث،من واقع بيانات الاستبانة،٢٠١٩م

يلاحظ من الجدول رقم (٥) أن متغير الزمالة من حيث المراجعة والشفافية وجلس الإدارة وحوكمة الشركات أن الفروقات متقاربة في جميع متغيرات التخصص بمستوى (٢٠٤,٤١) حيث ثبت عند المراجعة في (٤٩,٩) وعند الشفافية(٥١,٠٥)وعند مجلس الإدارة (٥٢,٤) وعند حوكمة الشركات(٥١,٠٦) ولاتوجد فروق في الزمالة وهذا يوضح أن الفروق في متغير الزمالة دالة إحصائياً وأن جميع الفقرات تتمتع بصدق إتساق داخلي.

جدول رقم (٦)

يوضح اختبار (كروسكال ويلز) لمعرفة الفروق في متغير المسمي الوظيفي

المتغير	المتغير	حجم العينة	متوسط الرتب	درجة الحرية	قيمة (CHi)	الاحتمالية	النتيجة
المراجعة	محاسب	١١	٢٢,١٨	٤	٥,٢٩٤	.٢٥٨	لا توجد فروق في المسمي الوظيفي
	مراجع داخلي	٣	١٤,٣٣				
	مراجع خارجي	٦	١١,٠٠				
	محلل مالي	٢	١٨,٧٥				
	مدير مالي	١٣	١٨,٤٢				
	المجموع	٣٥					
الشفافية	محاسب	١١	١٧,٠٩	٤	٤,٠٨٧	.٣٩٤	لا توجد فروق في المسمي الوظيفي
	مراجع داخلي	٣	٨,٦٧				
	مراجع خارجي	٦	١٦,٩٢				
	محلل مالي	٢	١٩,٢٥				
	مدير مالي	١٣	٢١,٢٣				
	المجموع	٣٥					
مجلس الادارة	محاسب	١١	٢٠,٩٥	٤	٧,٠٤٠	.١٣٤	لا توجد فروق في المسمي الوظيفي
	مراجع داخلي	٣	١٠,٠٠				
	مراجع خارجي	٦	١٠,٤٢				
	محلل مالي	٢	١٩,٧٥				
	مدير مالي	١٣	٢٠,٥٨				
	المجموع	٣٥					
حو كمة الشركات	محاسب	١١	٢٠,٠٥	٤	٦,٩٩٣	.١٣٦	لا توجد فروق في المسمي الوظيفي
	مراجع داخلي	٣	٨,٥٠				
	مراجع خارجي	٦	١١,٣٣				
	محلل مالي	٢	٢٠,٠٠				
	مدير مالي	١٣	٢١,٢٣				
	المجموع	٣٥					

المصدر: أعداد الباحث،من واقع بيانات الاستبانة،٢٠١٩م

يلاحظ من الجدول رقم (٦) أن متغير المسمى الوظيفي من حيث المراجعة والشفافية وجلس الإدارة وحوكمة الشركات أن الفروقات متقاربة في جميع متغيرات التخصص بمستوى (٣٣١,١) حيث ثبت عند المراجعة في (٨٤,٦٨) وعند الشفافية(٨٣,١٦)وعند مجلس الإدارة (٨١,٧) وعند حوكمة الشركات(٨١,٥٦) ولاتوجد فروق في الزمالة وهذا يوضح أن الفروق في متغير الزمالة دالة إحصائياً وأن جميع الفقرات تتمتع بصدق إتساق داخلي قوي.

جدول رقم (٧)

يوضح إختبار ((أنوفا)) تحليل التباين الاحادى لمعرفة الفروق في لمعرفة الفروق في متغير الخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الاحتمالية	النتيجة
المراجعة	بين المربعات	٢٦,٠٨١	٤	٦,٥٢٠	٤٩٥.	٧٣٩.	لا توجد فروق في متغير الخبرة
	داخل المربعات	٣٩٤,٨٩٠	٣٠	١٣,١٦٣			
	المجموع	٤٢٠,٩٧١	٣٤				
الشفافية	بين المربعات	٢٠,٤٢٥	٤	٥,١٠٦	١,٢٣٢	٣١٨.	لا توجد فروق في متغير الخبرة
	داخل المربعات	١٢٤,٣١٧	٣٠	٤,١٤٤			
	المجموع	١٤٤,٧٤٣	٣٤				
مجلس الادارة	بين المربعات	٣٢,١٢٥	٤	٨,٠٣١	٨٤١.	٥١٠.	لا توجد فروق في متغير الخبرة
	داخل المربعات	٢٨٦,٦١٧	٣٠	٩,٥٥٤			
	المجموع	٣١٨,٧٤٣	٣٤				
حوكمة الشركات	بين المربعات	١٨٠,٢٩٥	٤	٤٥,٠٧٤	٧٥٦.	٥٦٢.	لا توجد فروق في متغير الخبرة
	داخل المربعات	١٧٨٨,٣٩٠	٣٠	٥٩,٦١٣			
	المجموع	١٩٦٨,٦٨٦	٣٤				

المصدر: أعداد الباحث،من واقع بيانات الاستبانة،٢٠١٩م

يلاحظ من الجدول رقم (٧) أن متغير الخبرة من حيث المراجعة والشفافية وجلس الإدارة وحوكمة الشركات أن الفروقات متقاربة في جميع متغيرات التخصص بمستوى (١٥١,٢٠٥) حيث ثبت عند المراجعة في (١٩,٦٨٣) وعند الشفافية(٩,٢٥) وعند مجلس الإدارة (١٧,٥٨٥) وعند حوكمة الشركات(١٠٤,٦٨٧) ولاتوجد فروق في الزمالة وهذا يوضح أن الفروق في متغير الزمالة دالة إحصائياً وأن جميع الفقرات تتمتع بصدق إتساق داخلي قوي.

جدول رقم (٨)

يوضح إختبار بيرسون لمعرفة العلاقة بين حوكمة الشركات وابعاد المقياس

المتغير	حوكمة الشركات		
الأبعاد	القيمة الارتباطية	الدلالة الاحصائية	النتيجة
المراجعة	.٩٢٤××	.٠٠٠	توجد علاقة إرتباطية طردية بين المتغيرين
الشفافية	.٨٠٩××	.٠٠٠	توجد علاقة إرتباطية طردية بين المتغيرين
مجلس الادارة	.٨٧٨××	.٠٠٠	توجد علاقة إرتباطية طردية بين المتغيرين

المصدر: أعداد الباحث،من واقع بيانات الاستبانة،م٢٠١٩

يلاحظ من الجدول رقم (٨) أن العلاقة بين حوكمة الشركات وأبعاد المقياس هنالك علاقة إرتباطية طردية بين جميع المتغيرات وأن جميع الفقرات تتمتع بصدق إتساق داخلي قوي.

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج:

بناءً على الإطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحث الى النتائج الآتية:

١/ أن اليات حوكمة الشركات تعمل على جذب الإستثمار .

٢/ أن آليات حوكمة الشركات تساعد في مكافحة الفساد.

٣/ يؤثر مجلس الإدارة في عملية القياس والتخطيط في تقييم الأداء في المنشاة.

٤/ يؤدي تقييم الأداء في المنشاة الى ترشيد الطاقات البشرية للمنشاة.

٥/ تساعد عملية تقييم الأداء تخطيط الموارد البشرية العاملة في المنشاة.

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث بالاتي:

١/ تفعيل عمل المراجعة الداخلية مما يقلل من عملية الفساد بالمنشاة.

٢/ وضع آليات مناسبة للشفافية والأفصاح المحاسبي مما يودي الى زيادة الثقة في المنشاة.

٣/ وضع الثقة في مجلس الإدارة لتجويد عملية القياس والتخطيط في المنشاة.

٤/ ضرورة توفر بيانات كآفية لمساعدة عملية الشفافية والمصداقية.

٥/ وضع الثقة في مجلس الإدارة مما يودي الى زيادة قيمة المنشاة المالية والإدارية.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- د.محمد طارق يوسف ، المدخل الى حوكمة الشركات ، القاهرة،د.ن،٢٠٠٦م
- د. أمين السيد أحمد لطفي ،دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكيد ،الإسكندرية ،الدار الجامعية،٢٠٠٧م.
- محمد مصطفى سليمان،حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والأداري الأسكندرية، الدار الجامعية،٢٠٠١م.
- رؤوف عبدالمنعم ، مبادئ المراجعة بين الفكر والتطبيق ، القاهرة، دار الفاروقي للطباعة والنشر،١٩٨٧م.
- مجد الدين يعقوب،القاموس المحيط ،بيروت،مؤسسة الرسالة،د.ت،د.س.
- حيدر يونس الموسوي،المصارف الإسلامية أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية ،عمان،دار البارودي للنشر،٢٠١١م.
- أحمد موسى،تقويم الأداء الإقتصادي في الأعمال والخدمات ،القاهرة ، دار النهضة العربية،١٩٩٩م.
- طاهر حسن منصور ،الإدارة الأستراتيجية منظور منهجي متكامل،عمان ،دار وائل للنشر ،٢٠٠٩م.
- عقل جاسم عبدالله،مدخل في تقويم المشروعات،عمان،الدار الجامعية،١٩٩٩م
- مجيد محمود الكرخي،تقويم الأداء بإستخدام النسب المالية ،عمان،دار المناهج،٢٠٠٦م.
- د.عاشور احمد صقر،الإدارة العامة،مدخل بيئة مقارن،الطبعة الثانية،١٩٨١م.

ثانياً: الدوريات:

- د.محمد طارق يوسف،الأفصاح والشفافية أحد مبادى حوكمة الشركات ومدى أرتباطها بالمعايير المحاسبية ، المؤتمر العلمي الأول ،شرم الشيخ،مايو،٢٠٠٧م.
- ممدوح أبوالسعود ،دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات ،المؤتمر العلمي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، القاهرة، ٢٦ سبتمبر،٢٠٠٥م.
- د.ناصر نورالدين عبداللطيف،مدخل مقترح لترشيد قرارات أختيار وتغير ومكافاة مراقب الحسابات في إطار حوكمة الشركات ، المؤتمر العلمي الخامس،الأسكندرية،١٠ ديسمبر، الجزء الأول ،٢٠٠٥م.
- د.السيد محمد الشربيني،حوكمة الشركات والتمية الأقتصادية والأجتماعية، المؤتمر العلمي الخامس، حوكمة الشركات ، الإسكندرية ، ١٠ سبتمبر الجزء الأول، ٢٠٠٥م.
- د.مصطفى حسن السعدني،مدى أرتباط الشفافية والإفصاح بحوكمة الشركات ، مؤتمر تطوير الأعمال وعائلية الشركات ، القاهرة ، فبراير ،٢٠٠٧م.
- مصطفي عبد الحسين على ، دور الحوكمة في تحسين الاداء الاستراتيجي للادارة الضريبه ، بغداد ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات والمحاسبية والمالية ، مجلة دراسات ومحاسبية ومالية ، المجلد الثامن العدد ٢٠١٣،٢٢م.
- د.أمام حامد الخليفة،صناديق الأستثمار ومفهوم الحوكمة،المؤتمر العلمي الأول،شرم الشيخ ، مايو ٢٠٠٥م.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

- حسن عثمان عوض الكريم،دور المعلومات المحاسبية في تقويم أداء المنشات الصناعية،الخرطوم ،جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا،رسالة ماجستير في المحاسبة ،غير منشورة،٢٠١٠م.

- عمر السر الحسن،أثر تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي،الخرطوم، جامعة النيلين،رسالة ماجستر في المحاسبة ، غير منشورة، ٢٠٠٩م.
- حسن الطيب عبدالله، فاعلية لجان المراجعه في حوكمة الشركات واثرها في تحسين جودة معلومات التقارير المالية المنشورة، الخرطوم ، رسالة الدكتورة في المحاسبة والتمويل غير منشورة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ،٢٠١٠م.
- كوثر أحمد، دور المراجعة الداخلية في حوكمة الشركات، جامعة النيلين،كلية الدراسات العليا،رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة،٢٠١١م.
- عائدة عثمان عبد الله، دور جودة المراجعة وفعالية الحوكمة من منظور لجان المراجعة، الخرطوم ، جامعية النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة ، غير منشورة ،٢٠١١م.
- عوض بن سلامة الرحيلى،لجان المراجعة ودورها في آلية حوكمة الشركات ،القاهرة، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة،٢٠٠٥م.
- مبروك عطية مبروك،قياس أثر هيكل العمالة على الأداء المالي للمنشاة،رسالة ماجستير في إدارة الأعمال ،غير منشورة،جلمعة حلوان ،كلية التجارة وإدارة الأعمال،٢٠١٠م.
- فيصل رمضان حمزة،دراسة المراجعة الإدارية في تنويع كفاءة وفعالية الأداء المالي للوحدات الإقتصادية السودانية،رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة،كلية الدراسات العليا ، جامعة النيلين،٢٠١١م.

مفهوم الاقتصاد الإسلامي [النشأة والتطور]

د. عبداللطيف سليمان عثمان الحاج
كلية الاقتصاد والعلوم تاإدارية
جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم – السودان

د. هيثم إبراهيم محمد محمود
كلية الاقتصاد والتنمية الريفية
جامعة الجزيرة – السودان

ملخص دراسة

يعتبر علم الاقتصاد الإسلامي في العصر الحاضر من العلوم الهامة التي يرجى منها الكثير. فهذا العلم ينتمي إلى العلوم الشرعية ولا يمكنه الانفصال عن العلوم الاقتصادية. وإن العالم اليوم يعج بثلاثة مذاهب اقتصادية، مذهب من الله تعالى، نزل وحياً إلي الأرض لينظم حياة الفرد والمجتمع لا سيما في الجوانب الاقتصادية والمالية بجانب مذهبين وضعيين من افكار البشر التي تحتمل الخطأ والصواب. بالرغم من حداثة مصطلح الاقتصاد الإسلامي إلا أن قضاياه وموضوعاته قديمة قدم الشريعة الإسلامية. قد بحث العلماء المسلمون قديماً في القضايا الاقتصادية وظهر ذلك في كتبهم مثل الخراج لأبي يوسف، احياء علوم الدين لابي حامد الغزالي والمقدمة لابن خلدون. في العصر الحديث هناك ما يعرف بالإسهامات الفردية متمثلة في كتاب السياسية المالية في الإسلام لعبد الكريم الخطيب وأسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة لأبي الأعلى المودودي وغيرها وأخيرا الإسهامات الجماعية ابتدأً من أسبوع الفقه الأول في باريس ١٩٥١م، المؤتمر الإسلامي في الأزهر ١٩٦٤م والمؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز- المملكة العربية السعودية. هدفت هذه الورقة الي عرض مفهوم الاقتصاد الإسلامي من حيث نشأته وتطوره والمقارنة بينه والمذهب الماركسي والرأسمالي في بعض الجوانب. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن، ووصف المصطلح محل الدراسة وتتبع تطوره مع اجراء مقارنة لبعض جوانبه مع المذاهب الاقتصادية الأخرى. توصلت الدراسة إلي نتائج اهمها أن مصطلح الاقتصادي رغم قدم جذوره المتمثلة في القرآن والسنة وكتب الفقه الإسلامي إلا أنه في الجانب العلمي والعملي لم ينتشر وبالتالي إن الاقتصاد الإسلامي بحاجة إلى مزيد من الدراسات لتبيان قدرته على معالجة المشكلة الاقتصادية في جميع المجتمعات على مستواها الجزئي والكلي. كما اوضحت الدراسة شمولية الاقتصاد

الإسلامي لكافة جوانب الحياة التي تحفز الفرد على العمل والانتاج والتي تضمن حماية الملكية العامة. توصلت إلى اهمية نشر مفهوم الاقتصاد الاسلامي على مستوى العالم بين العلماء والدارسين حتى ينتشر مثل المذاهب الاخرى التي يبشر بها اهلها بل يدافعون عن قدرتها على حل قضايا الاقتصاد. أوصت هذه الدراسة بأهمية اجراء مزيد من الابحاث في مجال الاقتصاد الإسلامي لتقديم البراهين العلمية على شموليتها وصلاحيتها لحل المشكلة الاقتصادية مقارنة مع المذاهب الأخرى ولحسم بعض النقاط الجدلية حول المصطلح. كما اوصت الدراسة بضرورة ادخال جرعات كافية من الاقتصاد الاسلامي في مقررات الجامعات والمعاهد العلمية.

Abstract

Islamic economics in the present is considered an important science, from which many are requested, the science belongs to the Sharia sciences and cannot separate from economic sciences. The world today is full of three economic doctrines, one these doctrines came almighty from Allah to the earth for organizing the living of individual and society especially in the economic and financial aspects. In addition to the two doctrines from human beliefs applicable to the error and right. Despite the modernity of the term Islamic economy, its issues and topics are as old as Islamic roots. The Muslim scholars have studied ancient economic issues and this has appeared in their books such as the Alkharag of Abu Yusuf, Ehyaa olumeldeen of Abu Hamid al-Ghazali and Elmokhdima of Ibn KhaldunIn. The era of what is known as individual contributions represented in the book of financial politics in Islam by Abdul Karim al-Khatib and the foundations of the economy between Islam and contemporary systems of Abu Al-Mawdudi Finally, the collective contributions began from the First Jurisprudence Week in Paris in 1951, the Islamic Conference in Al-Azhar in 1964 and the First

International Conference on Islamic Economics at King Abdulaziz University-Saudi Arabia. And the First International Conference on Islamic Economics at University - Saudi Arabia. This paper aims to present the concept of the Islamic economy in terms of its development and its comparison with Marxist and capitalist doctrines in some respects. This paper aims to present the concept of the Islamic economy in terms of its development, development and comparison, and Marxist and capitalist doctrine in some respects. The study was based on the analytical descriptive approach and the comparative method, describing the term studied and following its development with a comparison of some aspects with the other economic doctrines. The study reached the most important results that the term economic despite the roots of the Quran and Sunnah and books of Islamic jurisprudence, but in the scientific and practical side did not spread as capitalism and socialism. The Islamic economy needs further studies to demonstrate its ability to address the economic problem in all societies at the micro and macro level. The study also pointed out the Islamic economy>s generality for every aspect of life that stimulates the individual to work and produce, which guarantees the protection of public property. The study showed that the Islamic economy is comprehensive for every aspect of life that stimulates the individual to work and produce, which guarantees the protection of public property. I have reached the importance of spreading the concept of the Islamic economy at the world level between scientists and scholars so that it spreads like other sects preached by its people, but defend its ability to solve the issues of the economy. This study recommended the importance of further research in the field of Islamic economics to provide scientific proofs of their comprehensiveness and validity to solve the economic problem in comparison with other sects and to resolve some dialectical points about the term. The study also recommended the Islamic economy should give some care form universities and scientific institutes.

مقدمة

تعاني معظم النظم الاقتصادية المعاصرة الوضعية من مجموعة من المشكلات العملية، ولم يمكنها من تحقيق الإشباع الروحي والمعنوي وكذلك المادي للشعوب. ولقد انهار النظام الاقتصادي الاشتراكي الشرقي و يعاني النظام الاقتصادي الرأسمالي من مجموعة من الازمات. وبدأ الاتجاه نحو العولمة وقد وصل النظام الرأسمالي قمته وازدهاره فظهرت الأزمة المالية العالمية(١). ولقد تخبطت الدول الإسلامية في مجال التطبيق بين النظم الاقتصادية الوضعية، وتعاني العديد من المشكلات مثل : التخلف والتضخم والغلاء والتبعية الغذائية والمديونيات والفوائد الربوية، الخلل النقدي والبطالة ... وكل صور الفساد المالي والاقتصادي وبدأت تسأل عن النظام الاقتصادي المناسب الذي يعالج تلك المشكلات. يعتبر النظام الاقتصادي الإسلامي الحل الناجع لتلك المشكلات إذا ما تم تطبيقه ولكنه لم يطبق إما تجاهلاً وإما جهلاً. إن تطبيق الحلول المستوردة من الشرق أو الغرب لم يسفر إلا عن مزيداً من التخلف لأنها تتعارض مع عقيدة ومثل وأخلاق وسلوكيات المسلمين، لذلك يجب أن تطبق مفاهيم وأسس ونظام الاقتصاد الإسلامي . هذه الدراسة تسعي إلي تبين مفهوم و نشأه وتطور الاقتصاد الإسلامي بالإضافة إلي مقارنتها مع الأنظمة الاقتصادية الأخرى، ولقد صدق الله العظيم القائل في كتابه الكريم : ﴿ يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَى ۞ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ۝ قَالَ رَبِّ لِمَ حَشَرْتَنِي أَعْمَى وَقَدْ كُنتُ بَصِيرًا ۝ قَالَ كَذَٰلِكَ أَتَتْكَ آيَاتُنَا فَنَسِيتَهَا وَكَذَٰلِكَ الْيَوْمَ تُنسَىٰ ﴾ (٢).

ولقد صدق من قال : "لن ينصلح حال هذه الأمة إلاّ بما انصلح به أولها ، فشريعة الإسلام هي أساس إصلاح حالنا". وسوف يتم التركيز في هذه الدراسة على مفهوم الاقتصاد الإسلامي و التطور الذي طرأ على المفهوم.

(١) الدكتور عبد الكريم عثمان معالم الثقافة الإسلامية الطبعة الرابعة نشر دار اللواء سنة ١٣٩٤هـ. ص ٢٣٤.
(٢) سورة طه الايه١٢٣-١٢٦.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة لأن مفهوم الاقتصاد الإسلامي يلقي في الحاضر اهتماماً على الصعيد المحلي و العالمي خصوصاً في ظل التحولات الراهنة و المشكلات الاقتصادية العالمية مثل الازمة المالية العالمية مما قاد علماء المسلمين و الباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي إلى اعتقاد مفاده أن الاقتصاد الإسلامي هو القادر على تقديم حلول ناجعة للمشلكة الاقتصادية. يرجع اختيار الموضوع الي ضرورة معرفة الاقتصاد الإسلامي لأنه يساهم في معالجة الكثير من القضايا المعاصرة ويعالج التشوهات الاقتصادية مثل الربا وغيره من المفاسد الاقتصادية(١).

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في القصور في بيان الأصول و المبادئ الاقتصادية في الإسلام بلغة العصر ومحاولة ربطها بواقع الحياة اليومية التي يعيشها الناس. تكمن هذه المشكلة في تركيز علماء الفقه الإسلامي و اهمال الجوانب التطبيقية الأخرى في الاقتصاد(٢)، كما يحدث عكس ذلك مع علماء الغرب يركزون على الجانب التطبيقي مع اهمال الجوانب الأخلاقية و القيمية. من هنا تظهر الحاجة الي دراسة تطور مفهوم الاقتصاد الإسلامي عبر الزمن و مقارنة النظام الرباني مع النظم الوضعية الاخرى.

أسئلة البحث :

يحاول البحث الاجابة على التساؤلات التالية:

- ماهو مفهوم الاقتصاد الإسلامي و المبادئ التي تكونه ؟
- ماهي خصائص الاقتصاد الإسلامي ورؤيته لحل المشكلة الاقتصادية؟
- كيف نشأ و تطور مفهوم الاقتصاد الإسلامي عبر الزمن؟
- هل المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي هي نفسها في الأنظمة الاقتصادية الاخرى؟
- ماهي اوجه الاختلاف بين النظام الاقتصادي الإسلامي و النظم الاقتصادية الأخرى؟

(١) د محمد رواس- مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية مطبعة دار النفائس ص ٥٤ .
(٢) المرجع السابق –ص٥٧ .

أهداف البحث :

- بيان مفهوم الاقتصاد الإسلامي.
- دراسة نشأة و تطور مفهوم الاقتصاد الإسلامي عبر الزمن.
- التعرف على أهم خصائص وأركان المشكلة الاقتصادية في الفكر الإسلامي.
- تقصي اوجة الاختلاف والشبه بين النظام الاقتصادي الإسلامي و النظم الاقتصادية الأخرى.

منهجية البحث:

يعتمد البحث الوصفي التحليلي لعرض مفهوم الاقتصاد الاسلامي و نشأته وتطوره عبر الزمن كما تبنت الدراسة المنهج التحليلي المقارن لعرض اوجه الشبه والاختلاف بين النظام الاقتصادي الإسلامي من جهة و النظامين الراسمالي و الاشتراكي من جهة أخرى.

هيكل البحث:

- المبحث الأول: **مفهوم الاقتصاد الإسلامي ونشأته وتطوره**: يحتوي هذا المبحث على مطلبين هما:
  - المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي.
  - المطلب الثاني: نشأة وتطور مفهوم الاقتصاد الإسلامي وأوجه الاختلاف ما بين الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الأخرى.
- المبحث الثاني: **مقارنة النظام الاقتصادي الإسلامي بالأنظمة الاقتصادية الأخرى**: ويحتوي ثلاث مطالب هي:
  - المطلب الأول: خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي.
  - المطلب الثاني: الاختلاف بين النظم الاقتصادية.
  - المطلب الثالث: الزكاة كأحد أدوات السياسة المالية في الإسلام.
- الخاتمة والنتائج والتوصيات.
- المصادر والمراجع.

المبحث الأول

مفهوم الاقتصاد الإسلامي ونشأته وتطوره

المطلب الأول

مفهوم الاقتصاد الإسلامي

يعد علم الاقتصاد من العلوم الاجتماعية الحديثة نسبياً إذا أتخذ التفكير الاقتصادى منهجاً علمياً خاصاً به فى دراسة الظواهر الاقتصادية على يد الاقتصاد الاسكتنلدى آدم سميث عندما نشر كتابه (ثروة الأمم) عام ١٧٧٦.

وهذا لايعنى عدم وجود أفكار اقتصادية قبل هذا التاريخ، بل إن الأفكار الاقتصادية موجودة قبل التاريخ بكثير فقد ولدت الأفكار الاقتصادية مع ولادة الحضارات البابلية وغيرها وعدد من المفكرين في صدر الإسلام(١).

وهناك اختلافا وتبايناً بين الباحثين والمهتمين بالاقتصاد الإسلامي حول طبيعته ، فهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي هو فقه المعاملات المالية ، وهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي يجب أن يكون علما مستقلاً عن علم الفقه(٢)، أي إنه لاً يبحث في الأحكام الفقهية بقدر ما يبحث في آثار تلك الأحكام الفقهية على المجتمع الإسلامي، وهناك من يرى أن الاقتصاد الإسلامي يجمع بين الأمرين، الفقه والأحكام الشرعية في المسائل المالية من جهة ، وا لقوانين الاقتصادية التحليلية من جهة أخرى(٣). ومن هنا فإن الاختلاف بين الباحثين في الاقتصاد الإسلامي في مجمله ليس مجرد اختلاف في التعبير عن الاقتصاد الإسلامي بتعريف معين بل هو اختلاف بينهم حول ماهية وطبيعة الاقتصاد الإسلامي(٤). وهنا بعض التعريفات الواردة في مفهوم علم الاقتصاد الإسلامي: كلمة (العلم) تعني في اللغة العربية إدراك الشيء بحقيقته واليقين والمعرفة، وعلم الاقتصاد

(١) د. سعيد على العبيد- الاقتصاد الإسلامي الطبعة الأولى(٢٠١١) دار دجلة للطباعة المملكة الأردنية ص (٢٥).
(٢) المرجع السابق ص٣٧.
(٣) د.محمد رواس. مباحث فى الاقتصاد الاسلامى في أصول الفقه- مرجع سابق ص (٥٤).
(٤) المرجع السابق ص٥٥.

الإسلامي يعني استخدام الموارد والطاقات البشرية وغير البشرية التي يتيحها الله للمجتمع بالكيفية التي تساعده في إنتاج أقصى ما يمكن من السلع والخدمات الحلال لإشباع الحاجات الرشيدة لأفراده حاضراً ومستقبلاً كما يبحث في تهيئة الظروف الملائمة وتوزيع الناتج بين الأفراد بطريقة عادلة تتفق مع الشريعة الإسلامية(١).

ماهية الاقتصاد الاسلامى:

الاقتصاد الإسلامى هو ذالك الاقتصاد الذي تحكمه المبادئ والأسس الواردة بمصادر الشرع الإسلامي واجتهادات الفقهاء والتى من خلالالها يتم توجيه النشاط الاقتصادى لتحقيق مصالح المجتمع الإسلامي(٢).

المبادى التى تكون المذهب الاقتصادي الاسلامي:

(أ) المساواة بين الأفراد في الأصل والنشأة، قال تعالى ﴿ يَاأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (٣)

(ب) التعاون بين الافراد فى الرزق حين يقول تعالى: ﴿ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَةُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ﴾ (٤).

(ج) حق العمل وكفاية الإنسان حيث يقول تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ ﴾ (٥).

(د) تعاون الأفراد دون تصارع الطبقات، قال تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ (٦).

(١) د. زينب صالح الأشوح : الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي ، نظرة تاريخية مقارنة WWW.Kdobarabia.com، ص٣٠٥.
(٢) د. محمد عبد الله شاهين –الاقتصاد الاسلامى المنقذ من الضلال- دارحميثرا للنشر جمهورية مصر العربية القاهرة الطبعة الاولى٢٠١٨–ص ٧.
(٣) سورة النساء الآية (١).
(٤) سورة الزخرف الآية (٣٢).
(٥) سورة الملك الآية (١٥).
(٦) سورة المائدة الاية (٢).

(هـ) ملكية المال لله تعالى والإنسان مستخلف فيه، قال تعالى: ﴿وانفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه﴾ (١).

(و) ترشيد الإنفاق حيث يقول تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (٢).

(ح) المكلية في الإسلام ذات وظيفة أجتماعية ونعني انها ملكية من أجل منفعة الفرد والمجتمع، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٣)

(ط) التوفيق بين مصالح الفرد والمجتمع حيث يقول صلى الله عليه وسلم (لاضرر ولاضرار).

(ي) تقيد الحرية الاقتصادية بما تبلغ الفرد والمجتمع ولا يضر بالأخرين.

(ك) الحث على التنمية وعدالة التوزيع.

هنالك عدة تعريفات للاقتصاد الإسلامي نذكر منها الآتي :

- هو مجموعة الأصول العامةُ الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذيُ نقيمة على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة .
- الاقتصاد الإسلامي هو العلم الذي يبحث في الظواهر الاقتصادية في المجتمع الإسلامي هو العلم بالأحكام الشرعية العملية عن أدلتها التفصيلية فيما ينظم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته.
- يعرفه البعض بأنه العلم بالقوانين التي تنظم الثروة، من حيث إنتاجها واستبدالها وتوزيعها واستهلاكها وصيانتها على وجه يسد حاجة الشعب والدولة في نظر الإسلام.

(١) سورة الحديد الاية (٧).
(٢) سورة الفرقان الاية (٦٧).
(٣) سورة التوبة الاية (٣٤).

- وهو أيضا علم يعتني بقواعد النشاط الإنساني في الحصول على حاجاته المتعددة الضرورية والكمالية وعناصر الإنتاج والتداول والتوزيع وحقوق الأفراد الاقتصادية وحدود مصلحتهم تجاه مصلحة الجماعة"[١].
- علم الاقتصاد الإسلامي هومجموعة المبادئ والأصول الاقتصادية التي تحكم النشاط الاقتصادي للدولة الإسلامية التي وردت في نصوص القرآن الكريم والسنة والتي يمكن تطبيقها بما يتلائم مع ظروف الزمان والمكان.

المطلب الثاني

نشاة و تطور الاقتصاد الإسلامي

الإسلام قرر أصول الاقتصاد منذ بداية التشريع الإسلامي ، وكانت حياة الرسول نموذجا حياً لتطبيق هذا التشريع الذي استمر على نهجه الخلفاء الراشدون من بعده.

عهد الرسول صلى الله عليه وسلم :

كان النظام الاقتصادي للدولة الإسلامية في مكة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على أساس إشباع حاجات فقراء المسلمين، وكان يستلزم الأمر في ذلك الحين ضرورة الحصول على الأموال اللازمة للإنفاق من أجل تحقيق هذا الهدف وكان يكتفي في ذلك الوقت بالأموال التي يتبرع بها الصحابة للإنفاق منها على فقراء المسلمين ، وحيث عرفت الممارسات الاقتصادية منذ العام الهجري الأول فقد أقام الرسول صلى الله عليه وسلم سوقاً في المدينة ووضع الضوابط اللازمة للمعاملات بما يكفل القضاء على الغش والاحتكار والربة وحرس على جمع الزكاة وإقطاع الأرض لمن يريد أن يحيها بالاستصلاح ورسخ مفهوم العدل في المعاملات واحترام الملكية الفردية وحرية السوق[٢]. ولم تكن الزكاة إجبارية بل كانت طواعية واختياراً وعندما هاجر الرسول

(١) المرجع السابق- ص١٣.
(٢) د. عيسى عبده : الاقتصاد الإسلامي مدخل ومناهج سلسلة الاقتصاد الإسلامي ، ط١ ، ١٣٩٤ ، ١٩٧٤م ، درا السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ص٤٥.

صلى الله عليه وسلم إلى المدينة أخذ شكل الدولة الإسلامية يظهر بوضوح، وازداد عدد المسلمين، ونزلت الآيات التي أوجبت على المسلمين الزكاة في أموالهم، وتولت السنة النبوية بيان الشروط التي يجب توافرها في المزكي وفي المال نفسه.

خلافة أبي بكر رضي الله عنه:

لم يختلف النظام الاقتصادي في عهد أبي بكر عنه في عهد رسول الله ، وقد حارب المرتدة عن دفع الزكاة تاكيداً لاهميتها.

خلافة عمر رضي الله عنه:

إن عمر رتب شئون الدولة ، وأحكم مواردها ، وحارب الانحراف ، وأعلى كلمة الحق، وكثرت الأموال في عهده (خراج ، جزية). لم يكن هدف عمر جمع المال فحسب، بل كانت هناك سياسة حكيمة في الإنفاق تعود على ما ينفع المسلمين.واهتم عمر بتعمير البلاد وإصلاحها (حفر الترع – إقامة الجسور– تشجيع الزراعة). يعتبر عمر أول من أمر بسك النقود ، ولكنها لم تأخذ الشكل الرسمي إلا في عهد عبد الملك بن مروان (الخلافة الأموية)[١].

خلافة عثمان رضي الله عنه:

لما تولى عثمان الخلافة لم يغير من سياسة عمر المالية ، وإن كان سمح للمسلمين باقتناء الثروة، وامتلاك الأراضي كما كان عهده يتسم بالرخاء ، وأدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ولقد كثرت الأموال في عهده وزادت الإيرادات. وقد فرق بين الأموال الظاهرة، والأموال الباطنة.حيث عهد إلى أصحاب الأموال وعروض التجارة في إخراج زكاتهم بأنفسهم ودفعها إليه ولم يجعل لها جباة مخصوصين حيث اعتبرها من قبيل الأموال الباطنة ، واكتفى بجباية الأموال كانت تعرف بالأموال الظاهرة[٢]. وحققت المالية العامة فى عهد الخليفة عثمان بن عفان رضى الله عنه التوازن المالي ففاضت الإيرادات العامة

(١) د. عبد الرَّحمن يسري أحمد الاقتصاد الإسلاميُّ بين منهجية البحث وإمكانية التَّطبيق ، ص١٥،ط .
(٢) د. أشرف محمد دوابه،الاقتصاد الإسلاميُّ مدخل ومنهج ،ط١ ، ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م دار السلام للطباعة النشر ،ص٥٢-٥٣.

عن النفقات العامة مما مكن من الاستمرار فى نظام الاعطيات فكان له الاثر فى تحقيق التوازن الاجتماعي(١).

خلافة علي رضي الله عنه:

إن علي كان أقرب إلى عمر في سياسته المالية من شدة تقتيره على نفسه وعلى أقرب الناس له ، كما كانت سياسته تشتمل على أسس عظيمة في فرض الضرائب وتنظيمها، وتدعيم النظام المالي للدولة بقواعد متينة تزيد من عمرانها، وحفظ أموالها، وتحول دون خرابها أو إفلاسها(٢).

كل ما ذكر يؤكد وجود اقتصاد ممارس في الدولة الإسلامية الأولى عهد الرسول و الصحابة ولكن مصطلح الاقتصاد الإسلامي يعتبر حديث نسبياً إلا أن قضايا وموضوعات الاقتصاد الإسلامي قديمة ، بل ارتبط ظهورها بظهور الشريعة الإسلامية التي جاءت منظمة لشئون الفرد والمجتمع في مختلف جوانب الحياة ، ومنها الجانب المالي والاقتصادي ، وقد بحث العلماء المسلمون في العصور المتقدمة كثيرا من القضايا الاقتصادية ، بل قد وجدت كتابات مستقلة لبعض الفقهاء فى الجانب المالي مثل كتاب الخراج لأبي يوسف (يعقوب بن إبراهيم ، ت ١٨٢هـ) وكتب محمد بن حسن الشيبانى(١٩٨هـ -٨٠٤م) كتابه الاكتساب فى الرزق المستطاب وكتب يحي بن آدم القرشى (ت.٢٠٣هـ -٨٠٨م) وكتب ابوعبيدة القاسم بن سلام (ت.٢٠٤هـ -٨٣٨م) كتابه الاموال وكتب على محمد بن حبيب الماوردى (ت ٤٥٠هـ -١٠٥٧م) كتابه الاحكام السلطانية والمضاربه وكتب الائمة الاربعة رحمة الله عليهم فى موضوعات كثيرة تتناول الجانب الاقتصادى والمعاملات المالية(٣).

(١) قطب إبراهيم محمد -السياسة المالية لعثمان بن عفان -الهيئة المصرية لكتاب (١٩٨٦م) ص(٢٠١).
(٢) أ.د. علي أحمد السالوس -موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة -الاقتصاد الاسلامى ص ٢٢ .
(٣) د.عيسى عبده - الاقتصاد الاسلامي مدخل ومنهاج سلسلة الاقتصاد الاسلامي الطبعة الاولى ١٣٩٤ه -١٩٧٤م- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ص (٤٥)..

وهناك العديد من الأمثلة أيضاً أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ) . يتكلم في كتابه إحياء علوم الدين عن صعوبات المقايضة وأهمية النقود ووظائفها . ومع نهايات القرن الثامن الهجري وأوائل القرن التاسع ظهر رائد علم الاجتماع ومن ثم علم الاقتصاد ابن خلدون ت(٨٠٨هـ – ١٤٠٤م)الذى كتب كتابه (المقدمة) قبل ان يولد من اسماه ابو الاقتصاد آدم اسميث الذى نشر كتابه (ثروة الامم) عام ١٧٧٦م.وتعرض ابن خلدون للعديد من المبادئ الاقتصادية بصورة تجمع بين الفهم العميق والنظر البعيد والفكر الثاقب فتعرض ضمن كتابة المقدمة الكثير من الآراء والتحليلات المتعلقة بالمسائل الاقتصادية مثل تقسيم العمل والأسعار والنقود والعرض والطلب وتقسيم السلع إلى ضرورية وكمالية [١].

ويعتبر ابن خلدون بحق أول من بحث القضايا و المسائل الاقتصادية وفق طابع تحليلي، حيث درس بعمق البواعث والعوامل ذات الطابع الاقتصادي التي يخضع لها سلوك الأفراد والجماعات وفى هذه الفترة ظهر المقريزى (ت ٨٤٥هـ ١٤٤٢م) الذي تناول بالتحليل في كتابه اغاثة الأمة بكشف الغمة أسباب غلاء الاسعار فى مصر متناولاً النقود والأسعار ومحللاً التغيرات فى قيمة النقود وعلاقتها بالارتفاع المستمر فى الأسعار والأزمات الاقتصادية معللاً ذلك لأسباب تتعلق بسوء التدبير والفساد الادارى وزيادة كمية النقود المتداولة[٢] وفي العصر الحديث ظهر اهتمام مبكر ببحث الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الإسلامي والمبادئ والقواعد التي تحكم النشاط الاقتصادي.

الإسهامات الفردية:

مثل كتاب السياسة المالية في الإسلام للأستاذ عبد الكريم الخطيب (١٩٦١)، وكتاب أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة للشيخ أبي الأعلى المودودي (١٩٦٧) وهنالك العديد من الدراسات والبحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي بمختلف التخصصات والدراسات الدقيقة وغيرهما .

(١) قطب إبراهيم محمد- مرجع سابق-ص ٢٢٣.
(٢) د. عيسى عبده –الاقتصاد الاسلامى مدخل ومنهج- مرجع سابق- ص(٤٩).

الإسهامات الجماعية:

مثل أسابيع الفقه المتعددة ابتداء من أسبوع الفقه الأول الذي عقد في باريس سنة ١٩٥١م، حيث نوقشت فيها موضوعات كالربا والتأمين والتكافل الاجتماعي والاحتكار ، أصول الاقتصاد الإسلامي والتعريف بالاقتصاد الإسلامي وتطوره ومن المؤتمرات الاقتصادية و الإسلامية التي عقدها مجمع البحوث الإسلامية بالأزهر والتي كان أولها عام ١٩٦٤ ، حيث نوقشت في تلك المؤتمرات المتعددة موضوعات مثل الموارد المالية في الإسلام والمعاملات المصرفية ورأي الإسلام فيها والربا والاستثمار وغيرها من الموضوعات ، وفي عام ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م عقد في مكة المكرمة المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي في الفترة من ٢١ -٢٦ صفر الموافق ٢١ -٢٦ فبراير، وذلك تحت إشراف كلية الاقتصاد والإدارة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة ، وقد شارك في هذا المؤتمر عدد كبير من علماء الشريعة والاقتصاد، وكذلك نظمة منظمة المؤتمر الاسلامى بجدة مؤتمر عالمي بجنيف فى عام ١٩٨٠م تتناول دور الدولة فى الاقتصاد الإسلامي .وشملت موضوعات المؤتمر قضايا مثل مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي ، وسلوك المستهلك والمنشأة في الاقتصاد الإسلامي . وقد كان هذا المؤتمر نقطة تحول مميز ة في مسيرة الاقتصاد الإسلامي بوصفه فرعا منً فروع المعرفة ، و قد تلا ذلك المؤتمر إنشاء مؤسسات كان لها دور كبير في تطور الدراسات والأبحاث المتخصصة في الاقتصاد الإسلامي[١].

ومن تلك المؤسسات مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز في جدة الذي أنشئ عام ١٩٧٧ ، وشعبة الاقتصاد الإسلامي بقسم الدراسات العليا الشرعية بجامعة أم القرى ، وقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة أم القرى ، وقسم الاقتصاد الإسلامي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . وإلى جانب ذلك يمكن

(١) د. محمد رواس-مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية مرجع سابق ص ٥٦ .

الإشارة إلى مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي[١]، وكذا المجتمع الفقهي الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي ، حيث إن للمجمعين دورا كبيرا في دراسة وبحث كثير من القضايا الاقتصادية المعاصرة من أجل التوصل إلى الحكم الشرعي لها وتقديم الحلول الإسلامية لتلك القضايا . فضلاً عن دَوْر المجامع الفقهية في تعضيد الفقه التنظيري والميداني للاقتصاد الإسلامي وفي مقدمتها المجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة، والمجمع الفقهي الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بمكة المُكَرّمة[٢]، كما لقي الاقتصاد الإسلامي أيضاً دَفعة كبيرة في الجانب المؤسسي من خلال التعليم الجامعي أو الدراسات العليا في العديد من الجامعات بالدول الإسلامية، كجامعة أُم القُرى وجامعة الإمام بالمملكة العربية السعودية، وجامعة أُم درمان الإسلامية وغيرها بالسودان، والمعهد العالي للاقتصاد الإسلامي في إسلام أباد بباكستان، والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، وجامعة الأزهر وجامعة الإسكندرية بمصر، وجامعة اليرموك في الأردن، وجامعة الأوزاعي في لبنان[٣].

ولم يقتصر الأمر على الجامعات بالدول الإسلامية بل تعداه للجامعات ومراكز الأبحاث بالدول الغربية، فعلى سبيل المثال، فإنّ جامعة هارفارد Harvard في الولايات المتحدة لها اهتمامات منذ فترة ليست بالقصيرة على مستوى الملتقيات الدورية، ولديها قاعدة بيانات عن البحوث في مجال الاقتصاد الإسلامي، كما تُعَد بريطانيا من الدول المتقدمة في هذا المجال عبر البرنامج الأكاديمي للماجيستير والدكتوراه الذي تقدمه جامعات دُرم Durham ، ونيوكاسل New Castle، وريدنج Reading،. وهناك أيضاً معهد المصرفية الإسلامية والتأمين في لندن IIBI، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي في الولايات المتحدة IIIT. كما ظهر الجانب المؤسسي أيضاً من خلال المؤسسات المالية الإسلامية وفي مقدمتها المصارف الإسلامية التي شهدت نمواً متزايداً وسريعاً، فقد

(١) د-عبدالرحمن يسرى- الاقتصاد الإسلاميُّ بين منهاجيَّة البحث وإمكانية التَّطبيق ، ص١٥.
(٢) د. أشرف محمد دوابه،الاقتصاد الاسلامى مدخل ومنهج مرجع سابق،ص٥٢-٥٣ .
(٣) المرجع السابق ص٥٥.

تنامت من حيث العدد من بنكين إثنين أحدهما في مصر والثاني في باكستان في الستينيات إلى أكثر من ٣٥٠ مصرفاً حول العالم في الوقت الحالي[١]، بالإضافة إلى عدد آخر ليس بقليل من البنوك التجارية التي عملت على تنويع نشاطها بفتح نوافذ مصرفية إسلامية، أو التي اتخذت خطوات فعلية للتحول إلى العمل المصرفي الإسلامي. وعلى مستوى نُظُم الحكم عمدت بعض الدول إلى تحويل نظامها الاقتصادي إلى النظام الإسلامي، كباكستان والسودان وإيران. وقد ساهم في الاهتمام بإقامة الاقتصاد الإسلامي فكراً وتطبيقاً . وبالمتابعة تبين لنا فشل النظام الاشتراكي،الذي انخدعت بعض الدول الإسلامية به حتى تم انهياره بزوال الاتحاد السوفييتي مع نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، وكذلك نلاحظ الأزمات الاقتصادية الدولية للنظام الرأسمالي، الذي ركز في معاملاته على الفائدة وكان سبباً رئيساً لأزمة المالية العالمية التي انفجرت في العام ٢٠٠٨. وقد كان ظهور الاقتصاد الإسلامي من العوامل التي ساهمت في تطوير علم الاقتصاد الوضعي من خلال إدخال القيم إلي كثير من جزئياته وفروعه.

المبحث الثاني

النظام الاقتصادي الإسلامي مقارنة ببعض الأنظمة الاقتصادية الأخرى

يحتوي هذا المبحث على ثلاثة مطالب الأول عن خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي و الثاني عن أوجه الشبه والاختلاف بين النظام الاقتصادي الإسلامي و النظم الاقتصادية الأخرى و المطلب الثالث عن الزكاة كأحد أدوات المالية العامة في الإسلام.

المطلب الأول

خصائص النظام الاقتصادي الإسلامي

إن خصائص الاقتصاد الإسلامي التي يذكرها الباحثون كثرة وقلة، فهي مجرد اجتهاد منهم بمحاولة تمييز الاقتصاد الإسلامي عن غيره من أنظمة الاقتصاديات الأخرى ، فالبعض فصل بالخصائص والبعض أجملها.

(١) مرجع سابق ص٤٣.

١. نظام رباني[١]: إن الاقتصاد الإسلامي نظام رباني ، ليست أصوله من وضع البشر، بخلاف الأنظمة الأخرى من رأسمالية أو شيوعية ، وطالما هو نظام رباني فإن مصادر استمداده محصورة بالقرآن والسنة والإجماع ومقاصد الشارع التي تحدثنا عنها في فصل مستقل.

٢. اقتصاد عقدي[٢]: لأنه منبثق من أصل العقيدة الإسلامية ، ويتحاكم فيه إلى العقيدة يلتزم ببعض الالتزامات كالزكاة، والصدقات ونحوها[٣].

٣. فيه طابع تعبدي[٤]: لقد قلنا : إن الاقتصاد الإسلامي نظام رباني وكل طاعة لبند من بنود هذا النظام هو طاعة لله تعالى، وكل طاعة لله هي عبادة، فتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي عبادة ، يقول الله تعالى ﴿ وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون ﴾[٥] أي يطيعون.

٤. الموضوعية[٦]: فرد الأمانات مثلاً خيرٌ يجب أن يتمسك به، سواء كان هذا الخير نائلاً المسلم أو الكافر ، الصديق أو العدو ، وسواء تحقق على يد مسلم أو كافر ، عدو أم صديق ، يقول الله عز وجل]إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها[٧].

٥. الهدف السامي[٨]: إذا كان هدف الاقتصاد في المذاهب الاقتصادية غير الإسلامية زيادة الرفاهية المادية ، فإن هدف الاقتصاد الإسلامي زيادة على ذلك: تحقيق السمو الروحي والتهذيب النفسي للإنسان ، قال تعالى: ﴿ وسيجنبها الأتقى * الذي يؤتي ماله يتزكى ﴾[٩] فالإنفاق هنا لتحقيق هدف تزكية النفس ، وقال جل شأنه ﴿ وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ﴾[١٠] وليس الجهاد بالضرورة .

(١) د. محمد رواس ص (٥٤) .
(٢) المرجع السابق ص (٥٥) .
(٣) فكرى احمد نعمان- النظرية الاقتصادية في الإسلام دار القلم دبي ١٤٠٥ ص ١٥٤ .
(٤) المرجع السابق ص (٥٥) .
(٥) سورة الذاريات الاية : ٥٦.
(٦) المرجع سابق ص٥٦ .
(٧) سورة النساء الآية ٥٨.
(٨) كتاب مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية ص٥٨ تأليف: د.محمد رواس قلعة جي مطبعة دار النفائس.
(٩) سورة الليل الآية : ١٧،١٨.
(١٠) سورة الصف الاية: ١١.

٦. الرِّقَابَةُ المُزْدَوَجَةُ: يخضع النِّظام الاقتصاديُّ في الإسلام لرقابتين: (بشريَّة- ذاتيَّة)، فالرِّقابة البشريَّة وجدناها بعد الهجرة؛ فالرَّسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -كان يراقب الأسواق بنفسه، وعندما فُتِحَتْ مَكَّةُ أرسل إليها مَنْ يراقب أسواقها؛ ومِنْ هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النَّشاط الاقتصاديِّ، إلى جانب الأمر بالمعروف، والنَّهي عن المنكر، وإحساس المسلم أنَّ الله أحلَّ كذا، وحرَّم كذا؛ يفرض رقابة ذاتيَّة. ولذلك؛ رأينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصاديِّ كسلوكه في عبادته. امَّا النُّظم الاقتصاديَّة الوضعيَّة قد انفصلت عن الدِّين تمامًا، وأبعدته عن القيام بدور إيجابيٍّ في نظامها الاقتصاديِّ، ونتيجة لذلك؛ فإنَّ رقابة النَّشاط الاقتصاديِّ في ظلِّ هذه النُّظم مُوكَلَةً إلى السُّلطة العامَّة، تمارسها طبقًا للقانون، الأمر الَّذي يجعلها في النِّهاية عاجزة عن تحقيق جميع أهدافها؛ لعدم وجود رقابة أُخرى غيرها.

التَّوَازُنُ:

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام وسطيٌّ ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾[1]، قوامه العدل والقسط، فلا طغيان ولا إخسار، ولا مكانَ فيه للتَّوازن المصنوع أو المغشوش، ولا توازنَ سوى لتوازن العدل والقسط، ((والوسطيَّة في مآلاتها هي التَّوازن، وهو التَّوازن بين المثاليَّة والواقعيَّة، وبين الماديَّة والرُّوحيَّة حيث يجمع بينهما، وبين مصلحة الفرد، ومصلحة الجماعة، ومصلحة الدَّولة، وبين مصلحة الأغنياء، ومصلحة الفقراء.

العالمية:

النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ نظام عالميٌّ، وهذه العالميَّة تنبثق من عالميَّة الرِّسالة، الَّتي جاءت بمنهج الإسلام الشَّامل الَّذي يمثِّل النِّظام الاقتصاديُّ الإسلاميُّ أحدَ أجزائه، فلا يُمكن حصر نطاق النِّظام الاقتصاديِّ الإسلاميِّ على بيئة، أو مكان معيَّن، أو قوم محدَّدين كما هو الحال في نظام الاقتصاد التَّقليديِّ الَّتي ارتبطت بالبيئة المحيطة،

(١) د. محمد عبدالله شاهين. الاقتصاد الاسلامي المنقذ من الضلال- دار حميرا للنشر جمهورية مصر العربية القاهرة- الطبعة الاولى ٢٠١٨م ص(٧).

والفلسفة المعتنقة، والهوى المتَّبع، وحتَّى الشَّرائع السَّابقة للشَّريعة الإسلاميَّة، ارتبط نزولها بقومها خاصَّةً، بينما أُنزلت الشَّريعة الإسلاميَّة للنَّاس كافَّة. فهو الدِّين الخاتم الَّذي تميَّز بعالميَّته، ولهذا؛ جاء بأحكام كلِّيَّة، ومبادئَ عامَّة تُناسب كلَّ زمان ومكان، وجمع بين الثَّبات والمرونة، واتَّسع لاجتِّهادات المجتهدين، وجعل الأصل في المعاملات الإباحة ما لم يوجد ما يُعارض نصًّا، أو أصلًا ثابتًا، أو مقصدًا من مقاصد التَّشريع الإسلاميِّ.

وذكر د. محمد عبدالله شاهين ان فى خصائص الاقتصاد الاسلامى انه جمع بين هذه الاشياء[١]:

- يجمع بين الثبات والتطور.
- يجمع بين المصالح المادية والحاجات الروحية.
- يجمع بين مصلحة الفرد والمجتمع.

بينما نظرت المذاهب الاقتصاديَّة الوضعيَّة إلى البيئة الَّتي نشأت فيها، حتَّى إنَّهم فشلوا في وضع الحلول المناسبة لبيئاتهم. وفى هذة الظروف تشعبت المعضلات الاقتصادية وتشعبت حاجات المجتمع ومن ثم فان الدولة الاسلامية منوط بها التكيف مع الوضع الجديد لتتحمل أعبائه شريطة ان تتسق أساليب المعالجة مع الشريعة الإسلامية ومعطياتها. ومن ضوء ماتقدم يمكن بلورة دور الدولة الاقتصادي في نقاط رئيسية أهمها[٢]:

- تحقيق تشغيل امثل للموارد الاقتصادية.
- ربط الإنفاق العام بمقدار المصلحة العامة المتحققة.
- محاربة الاحتكار والتدخل فى السوق لتحديد الاسعار.
- تحقيق توزيع عادل للثروة والدخل وتكافؤ الفرص.

(١) محمد احمد صقر – دور الدولة فى الاقتصاد الاسلامى – منظمة المؤتمر الاسلامي – جدة مؤتمر العالمى بجنيف ١٩٨٠م- دار سراث للنشر تونس ص(١١٥).
(٢) محمد احمد صقر- المرجع سابق ص ٧٨.

- تحقيق الضمان الإجتماعى لجميع افراد المجتمع.
- التخطيط والتنمية الاقتصادية والإجتماعية.
- المحافظة على الاستقرار النقدي المالي والعلاقات الخارجية.
- العمل الجاد على تحقيق التكامل الاقتصادي للأمة الإسلامية.

المطلب الثاني

الاختلاف بين النظم الاقتصادية

يمكن تعريف النظام الاقتصادي بأنه الطريقة التي يفضل المجتمع اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها العملية . والنظام الاقتصادي يرتكز على مجموعة من القواعد والقيم التي يراعيها المجتمع في نشاطه الاقتصادي ويلتزم بها، والتي تشكل ما يعرف بالمذهب الاقتصادي . إن من أبرز النظم الوضعية التي سادت هما النظامان الرأسمالي والاشتر اكي . فالنظام الرأسمالي قام على أساس فلسفة معينة اتخذ بناء عليها المبادىء التي أقام عليها نشاطه الاقتصادي ، ومن أهم تلك المبادىء الحرية الاقتصادية والملكية الخاصة ، فالنظام الرأسمالي يقوم على أساس الحرية المطلقة إلى حد بعيد ، نعم هناك قيود يحددها القانون و التشريعات الوضعية المختلفة ، لكن مع ذلك يظل مجال الحرية مجالا واسعا جدا بالنسبة لتلك القيود . ومن جهة أخرى فقد أقام النظام الرأسمالي نشاطه الاقتصادي على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، فالأفراد والمؤسسات. ومع أن الرأسمالية تعترف بالملكية العامة إلا أنها تجعلها استثناء على الأصل، فالملكية العامة في النظام الرأسمالي ذات نطاق ضيق . أما النظام الاشتراكي فقد أقام نشاطه الاقتصادي على أساس أن الدولة هي المالكة لكل وسائل الإنتاج وهي التي تقرر عن طريق الخطة الاقتصادية ماذا ينتج المجتمع ؟ وبأي طريقة ينتج ؟ وكيف يتم توزيع الإنتاج ؟ فالملكية في النظام الاشتراكي ملكية عامة في الأصل وليس للأفراد

حق تملك وسائل الإنتاج[1] إلا في حدود ضيقة ، وقد ترتب على هذا أن الفرد ليس له حرية الإنتاج أو الاستثمار أو الاستهلاك أي أن القرارات الاقتصادية تتخذ من قبل الدولة ، والأفراد هم مجرد عاملون لدى الدولة.

أما النظام الاقتصادي الإسلامي فهو جزء من نظام الإسلام الشامل فهو يقوم على مباديء وقواعد ربانية . ويمكن تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي بأنه الطريقة التي يتعين على المجتمع الإسلامي اتباعها في حياته الاقتصادية وحل مشاكلها العملية. والنظام الاقتصادي الإسلامي له موقفه من قضيتي الملكية والحرية[2]، فالإسلام قد اعترف بالحرية الاقتصادية ولكنه وضع قيودا عليها فلم يطلقها إطلاق الرأسمالية ولم يمنعها كما فعلت الاشتراكية ، بل جعل منه الحرية منضبطة مقيدة بحدود الشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق مصالح البشر في الدنيا والآخرة، كذلك فإنه في النظام الاقتصادي الإسلامي للدولة حق التدخل إما لمراقبة النشاط الاقتصادي وتصحيح بعض أوجه الخلل فيه أو للقيام ببعض الأنشطة الاقتصادية الهامة التي تقتضي المصلحة قيام الدولة بها. وفيما يتعلق بالملكية فإن النظام الاقتصادي الإسلامي يعترف بكلا الملكيتين الخاصة والعامة ويجعل لكل منهما حدودها ومجالها وضوابطها.

المشكلة الاقتصادية:

من المعلوم أن الاقتصاد هو سلوك بشري يتضمن استخدام الفرد والتمتع بالموارد في سبيل إشباع الحاجات والرغبات على أفضل وجه . إن منشأ الحاجة إلى السلوك الاقتصادي هو وجود ما يعرف في الاقتصاد بالمشكلة الاقتصادية، والتي تتمثل فيما يعرف بالندرة النسبية ، والتي تعني ندرة الموارد الاقتصادية المتاحة بالنسبة للحاجات والرغبات الإنسانية . إن الموارد الاقتصادية لاتكفي لإنتاج كل ما يرغب فيه الأفراد والمجتمعات من سلع وخدمات مما يعني أن إشباع كل الحاجات والرغبات

(١) مرجع سابق١١٩.

(٢) ا-د-على احمد السالوس- موسوعة القضايا الفقهيَّة المعاصرة، والاقتصاد الإسلامي، ، ط١١، سنة٢٠٠٨م-١٤٢٨هـ، مكتبة الدِّرمذي القاهرة- مصر.ص-٢٢.

الإنسانية غير ممكن عمليا ، ولذا فلا بد من إشباع بعضها وإهمال البعض الآخر، أي إن المجتمع دائما ما يكون في مواجهة مشكلة الاختيار ماذا يشبع وماذا يهمل. ويقتضي المنطق العقلي وجود طريقة يتم بموجبها ترتيب الحاجات والرغبات وفق الأهميات النسبية بحيث يتم تلبية الحاجات الأهم قبل الحاجات الأقل أهمية، وبذلك يكون المجتمع قد استخدم موارده الاقتصادية أكفأ استخدام حيث أمكنه أن يحقق أكبر منفعة ممكنة من استخدام الموارد .

إن عملية الاختيار وفق الأهميات النسبية هي جوهر السلوك الاقتصادي، فمشكلة الندرة النسبية تقتضي من الجتمعات عموما الاختيار بين الحاجات والرغبات التي يجب أن توجه الموارد لإشباعها والحاجات والرغبات التي لابد من التضحية بها لأن الموارد لاتكفي لتلبية جميع الحاجات والرغبات.

خلاصة القول إن المشكلة الاقتصادية في المذاهب الرأسمالية قائم على الندرة النسبية لموارد الطبيعة والتي يمكن حلها من خلال اعتماد الحرية المطلقة لعناصر الانتاج أما في النظام الرأسمالي فقائم على توزيع الموارد بصورة من خلال التركيز على الملكية العامة لعناصر الإنتاج.

المشكلة الاقتصادية في الاقتصاد الإسلامي هناك تباين واضح في موقف المهتمين بالاقتصاد الإسلامي من قضية المشكلة الاقتصاد. فهناك من رفض قبول فرضية الندرة النسبية استناداً إلى بعض النصوص القرآنية، ورأوا أن في تقريرها مخالفة للاعتقاد الصحيح بأن االله سبحانه وتعالى قد تكفل بالرزق وأوجد في الأرض كل ما يحتاجه البشر . فمن النصوص قول االله تعالى: ﴿وأسبغ عليكم نعمه ظاهرة وباطنة﴾[1] وهناك من الباحثين من يقرر أن فرضية الندرة النسبية لاتتنافى مع تلك النصوص الشرعية ولا تتعارض مع المعتقدات الإسلامية، بل المشكلة الاقتصادية وصف ملائم يقبله العقل

(١) عبدالعزيز فهى هيكل – مدخل الاقتصاد الاسلامي- دار النهضه العربية للطباعة والنشر- بيروت بدون تاريخ ص (٦٩، ٧٠).

لواقع الحياة الاقتصادية مستدلاً بما يلي:

- أن هناك من الأوامر الشرعية والآداب الإسلامية ما يعضد قبول فرضية الندرة النسبية، فالحث على الاقتصاد في الموارد والنهي عن الإسراف والتبذير يدل على إقرار محدودية الموارد إذ لوكانت الموارد غير محدودة لما برزت الحاجة إلى مثل هذا السلوك.
- وجود بعض القواعد والترتيبات الخاصة بالأنظمة الاقتصادية سببها هو محدودية الموارد فنظم ا لملكية والتوزيع والتكافل الاجتماعي وغيرها إنما أملتها محدودية الموارد فلو كانت الموارد الاقتصادية غير محدودة لما كان هناك أي حاجة لتنظيم ملكية الأفراد والمجتمع وتعيين حدود لكل منها ولم يكن هناك حاجة لتنظيم عملية التوزيع وإعادة التوزيع(١).

فالمشكلة الاقتصادية بطبيعتها ، وهي الندرة النسبية للموارد الاقتصادية في مقابلة الحاجات والرغبات، وصف صحيح ولا معارضة فيه مع النصوص الشرعية، ولتوضيح ذلك نقول إنه من جهة الحاجات والرغبات الإنسانية يمكن أن تتسع إلى حد كبير حتى لدى الإنسان المسلم ، فباب المباح في الإسلام واسع ، وعليه فإن تعدد الحاجات والرغبات ، بل ويمكن أن يكون وصفا مقبولا شرعاً. أما من جهة الموارد فالمقصود بالموارد النادرة في مقابلة الحاجات والرغبات الإنسانية هو الموارد المتاحة والجاهزة للانتفاع ، فهذه الموارد بلا شك ليست وافرة بشكل يغطي كل حاجات الإنسان ورغباته الكثيرة ، وليس في القول بالندرة النسبية اعتراض على تكفل الله سبحانه وتعالى بالرزق للعباد، فالله سبحانه وتعالى لم يجعل هذا الرزق مهيئا للإنسان دون كلفة أو مشقة بل أمره بالبحث والسعي ، يقول سبحانه وتعالى : ﴿ لقد خلقنا الإنسان في كبد ﴾(٢).

(١) WWW. Maawsoura.blogspot.com مقال باسم النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الاقتصاد الاسلامي ، بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٥م .
(٢) سورة البلد، (٤).

ونحن نقول إن الماء في الصحراء نادر، فهل في ذلك اعتراض على تدبير االله سبحانه و تعالى ؟ كلا . ومع ذلك فإن المفاهيم وا لآداب الإسلامية بما تتضمنه من دعوة للعمل، وحث على السعي وبذل الجهد، ونهي عن التواكل والإسراف والتبذير ، لها أثر كبير في التخفيف من حدة المشكلة الاقتصادية، فالإسلام من جهة يهذب الحاجات والرغبات الإنسانية ويضعها في إطارها الصحيح ، كما أنه من جهة أخرى يدعو المسلم إلى العمل وبذل الجهد من أجل الاستفادة مما هو مسخر له في هذه الأرض و هو بذلك يقلل من الفجوة الموجودة بين طرفي المشكلة الاقتصادية فيخفف.

رؤوية الفكر الاسلامى في مواجهة للمشكلة الاقتصادية تبين على النقاط التالية[١]:

- أن الإنسان بكفرة بنعمة الله وظلمه لأخيه الإنسان هو السبب المشكلة الاقتصادية.
- الدعوة الى العمل المنتج المتواصل وطلب العلم والبحث لعظم أسرار الكون والكشف عن الموارد تساهم فى حل المشكلة الاقتصادية.
- الأهداف الاقتصادية يكون العمل على استقلال الموارد الاستقلال الامثل.
- العمل على اكتشاف موارد لاتزال غير مستغلة وتحسين طرق الإنتاج.

الفرق بين النظام الاقتصادى الاسلامي والاشتراكي والرسمالي[٢]

	الراسمالى	الاشتراكى	الاسلامي
من حيث المنهج	نشا فى بئية علمانية تفصل بين الدين و الدولة	اقتران بعقيدة الاتحاد في تأثير الدين مطلقاً على الاقتصاد	الدين بوجه الاقتصاد والاقتصاد يربط بالدين عقيدة وشريعة لايفضل عنه
مبدأ الملكية الفردية	للفرد حق فى تملكه وسائل الانتاج دون قبول	الملكية عامة ولايحق للفرد ان يتملك ملكية خاصه به ويغير جبر للدولة	يحق للفرد ان يتملك وسائل الانتاج وفق القيود والضوابط الشرعية وعدم الضرار بمصلحة الجماعة

(١) ا-د-على احمد السالوس- موسوعة القضايا الفقهيّة المعاصرة، والاقتصاد الإسلامي، ، ط١١، سنة٢٠٠٨م-١٤٢٨هـ، مكتبة التِّرمذي القاهرة- مصر.ص-٢٢.

(٢) عبدالعزيز فهى هيكل – مدخل الاقتصاد الاسلامي- دار النهضه العربية للطباعة والنشر- بيروت بدون تاريخ ص (٦٩، ٧٠).

مبد الحرية الاقتصادية و تدخل الدولة	الحرية مطلقة والدولة لاتتدخل فى الشؤون الاقتصادية وتكون الدوله حارسة الا فى السنوات الاخيرة تتدخل فى بعض الجوانب	الدولة هى التى تحريك النشاط الاقتصادى وتشرف عليه عبر جهاز التحطيط المركزى	الاصل عدم تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى الا للضرورة
مبدأ الحرية	الربح هو الهدف الرئيسى والاساسي	الربح ليس هدف اقامة المشاريع لها بهدف أجتماعي ولوكانت فاشرة	الربح هدف أقتصادي ولكن ليس الهدف الرئيسي
اليه السوق	تحديد الاسعار من خلال قول العرض والطلب والتسعير مرفوض مطلقاً	الدولة هي التي تحدد الاسعار	الاصل ان الاسعار تتحد بنا على تفال قول العرض والطلب والدولة لا تدخل الا عند الضرورة والسوق يعمل وفق ضوابط شرعية
ا لمشكلة الاقتصادية	قلة الموارد وعجزها عن تكلفة الحاجات	التفاوض بين قوى الانتاج وعلاقات التوزيع	المشكلة فى الانسان وعدم قدرته على الانتاج او سوء توزيع هذه الموارد

المطلب الثالث

الزكاة كأحد أهم أدوات السياسة المالية في الإسلام

للزكاة أهمية عظيمة، ودور مهم في حياة المجتمع ، فالذي يمعن النظر في المقاصد المتعددة التي تحققها الزكاة في كثير من مجالات الحياة يدرك مدى هذه الأهمية وهذا الدور ، فالزكاة ركن مهم من أركان الإسلام. يسعى الإسلام إلي تقليل الفجوة بين الفقراء و الاغنياء، و تحرير الإنسان من داء الفقر و العوز، بحيث يحصل على مستوى من المعيشة يليق بآدميته. أثبتت الزكاة فاعليتها في علاج الفقر، السرقة، التشرد و الجريمة بأنواعها. إذ كانت تؤخذ بتمام حقها وتصرف إلى مستحقيها[1]، فتؤدي إلي تحسين في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للحياة البشرية وتحفظ للإنسان كرامته،

(١) يوسف القرضاوى(١٩٨٥) فقه الزكاة الجزء الأول الطبعة السادسة عشر ١٤٠٦ هجرية القاهرة .

وهو الذي كرمه الله. فإذا ضمن الإنسان الحياة الطيبة وشعر بنعمة الله عليه، أقبل على عبادة الله في خشوع وطمأنينة ومن ثم لا ينشغل بطلب الطعام ولا يبتعد عن عبادة الله وحسن الصلة به[١]. في كتاب الله تعالى ذكر الزكاة جاءت مقرونة بالصلاة التي هي من أهم أركان هذا الدين حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "الصلاة عماد الدين من أقامها فقد أقام الدين ومن تركها فقد هدم الدين" رواه عمر بن الخطاب رضي الله عنه وحدثه ابن حجر الصقلاني، ويتضح ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ ﴾[٢]. الزكاة ورد ذكرها في كل الأديان السماوية حيث قال تعالى ﴿ وَاذْكُرْ فِي الْكِتَابِ إِسْمَاعِيلَ إِنَّهُ كَانَ صَادِقَ الْوَعْدِ وَكَانَ رَسُولًا نَبِيًّا * وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِندَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا ﴾[٣].

قال تعالى " ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنكُمْ وَأَنتُم . . . ﴾[٤]. ويعتبر الأساس الذي تنظم بها شؤون الحياة في هذا الجانب والزكاة انطلاقاً من هذا الفهم تكون أساساً تنبني وتقوم عليه الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمالية في المنهج الإسلامي المتكامل. بالإضافة إلى كونها عبادة من العبادات التي يتقرب بها المسلم إلى الله ويستقيم سلوكه ويتخلص من كثير من الأمراض القلبية مثل الشح والبخل ويتعود من خلالها الايثار والعطاء، مساعدة المحتاجين وتقديم الخدمة للمجتمع، بل إن الزكاة في هذا الجانب يمكن اعتبارها عنوان لإسلام المرء حيث تمثل الترجمة العملية للاخوة والمحبة الإسلامية ، فالأخوة والمحبة تبقيان ألفاظاً مجردة إذا لم يترجم هذا الشعور إلى عمل حسي يتمثل في البذل والإنفاق تحقيقاً لمعنى الأخوة والمحبة٣ .كما ذكر القرضاوى في كتابه فقه الزكاة الجزء الأول (١٩٨٥)' أن الزكاة جانب انسانى دعت

(١) محمود أبو السعود : فقه الزكاة المعاصر ص٤٨.
(٢) الأنبياء آية: ٧٣.
(٣) مريم آية: ٥٤ و ٥٥.
(٤) البقرة آية: ٨٣.

إليه جميع الأديان السماوية فكانت تدعو إلى العطف بالفقراء والضعفاء فلم تخلو دعوة نبي منها[١]. الزكاة تعتبر من أهم وسائل التكافل الإجتماعى التي ساهمت في إعادة توزيع الدخل في المجتمعات بصورة عادلة، وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء لقوله تعالى: ﴿ مَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾[٢]. قد حدد الله سبحانه وتعالى الفئات التي يجب أن تصرف لها الزكاة حتى لا تصرف في مواضع غير تلك في قوله ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾[٣]. ولضمان أداء هذه الفريضة التي تساعد على توزيع الدخل بصورة عادلة حتى يضمن ضعفاء المجتمع كفايتهم في العيش فعلى الدولة أخذ حق الزكاة بالقانون من الواجب عليهم أدائها مع إن الإسلام يحفز الناس على أداء هذه الفريضة برغبة ذاتية.

(١) مرجع سابق.
(٢) الحشر آية: ٧.
(٣) التوبة آية: ٦٠.

خاتمة

لقد كشف الماضي والحاضر عن عجز النُّظُم الوضعية عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفاه الروحي، فضلاً عن عجز الدول النامية وفي مقدمتها الدول الإسلامية عن تقليل الفجوة الاقتصادية بينها وبين الدول المتقدمة، بل ومعاناة العديد من الدول الإسلامية من ازدياد حدة المشكلات الاقتصادية في شكل عجز مستمر في موازين المدفوعات وارتفاع غير عادي في الدّيْن العام بنوعيه الداخلي والخارجي، وزيادة حدة التضخم، وارتفاع وتنامي نسبة الفقر، وهو ما دفع العديد من الدول الإسلامية والغربية على السواء في واقعنا المعاصر إلى الاهتمام بالاقتصاد الإسلامي فكراً وتطبيقا. باعتبار أنه يمكن أن يقدم حلا ناجعاً لمشكلات هذه الدول خصوصاً وأنه منهجاً ربانياً خالصاً منزهاً عن النقص بخلاف الأنظمة التي سنها البشر في الشرق و الغرب فهي يمكن أن تكون معيبة في بعض جوانبها لأن أفعال وأفكار البشر تخضع لقوانين الخطأ و الصواب.

النتائج:

١- يعتبر القرآن الكريم والسنة النبوية ومصادر التشريع هي الخطوة الأولى لقبول أو رفض الفرضية الاقتصادية.

٢- للاقتصاد الإسلامي آلية محددة في بحث الأحكام الشريعة الثابتة والمتغيرة.

٣- للاقتصاد الإسلامي منهج واضح واليات محدودة في دراسة للأحكام الشرعية في المجال الاقتصادي.

٤- السلوك الاقتصادي المطلوب في الاستهلاك لتحقيق الهدف المنشود نبذ الإسراف والتبذير واعتماد مبدأ الاقتصاد والترشيد.

٥- يمكن اعتماد نظريات الأنظمة الاقتصادية التقليدية التي لا تتعارض مع النظرة الإسلامية والكون والحياة.

٦- شمولية الاقتصاد الاسلامى لكافة جوانب الحياة التي تحفز الفرد على العمل والإنتاج والتي تضمن حماية الملكية العامة والخاصة دون أن تتعارض.

التوصيات:

١- على مؤسسات التعليم العالي و المراكز البحثية إعطاء اهتماماً واضحاً بالاقتصاد الإسلامي في مناهجها ودراساتها البحثية.

٢- على البنوك الإسلامية وعلى رأسها البنك الإسلامي للتنمية العمل على توفر الدعم والمعينات اللازمة لإجراء بحوث علمية رصينة في الاقتصاد الإسلامي.

٣- على علماء المسلمين و الباحثين إجراء بحوث عميقة لدراسة الافتصاد الاسلامي من جميع جوانبها و مقارنتها مع المذاهب الاقتصادية الاخرى

٤- نشر مفاهيم الاقتصاد الإسلامي على نطاق واسع وذلك من خلال التخطيط و التنسيق بين الجامعات المؤسسات العلمية و البحثية في العالم الإسلامي

٥- ضرورة الاعتماد في المرحلة المقبلة على البحوث الميدانية اللازمة لتطبيق آليات الاقتصاد الإسلامي .

المصادر و المراجع

- **القرآن الكريم.**
- **السنة النبوية.**
- **المراجع:**

- احمد مجذوب١٩٩٩م الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للزكاة، دراسة نظرية مع إشارات تطبيقية، احمد مجذوب. نشر بمجلة دراسات مصرفية ومالية عدد أكتوبر ١٩٩٩م، ص١٨.
- أشرف محمد دوابه،الاقتصاد الإسلاميُّ مدخل ومنهج ،ط١ ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م دار السلام للطباعة النشر .
- زينب صالح الأشوح : الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي ، نظرة تاريخية مقارنة WWW.Kdobarabia.com، ص٣٠٥.
- سعيد على العبيد- الاقتصاد الإسلامي الطبعة الأولى(٢٠١١) دار دجلة للطباعة المملكة الأردنية.
- عبد الرَّحمن يسري أحمد الاقتصاد الإسلاميُّ بين منهجية البحث وإمكانية التَّطبيق.
- عبد الكريم عثمان معالم الثقافة الإسلامية الطبعة الرابعة نشر دار اللواء سنة ١٣٩٤هـ.
- على احمد السالوس- موسوعة القضايا الفقهيَّة المعاصرة، والاقتصاد الإسلامي، ، ط١١، سنة٢٠٠٨م-١٤٢٨هـ، مكتبة التِّرمذي القاهرة- مصر.
- عيسى عبده – الاقتصاد الإسلامي مدخل ومنهاج سلسلة الاقتصاد الإسلامي الطبعة الاولى ١٣٩٤ه -١٩٧٤م- دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة .

- عيسى عبده : الاقتصاد الإسلامي مدخل ومناهج سلسلة الاقتصاد الإسلامي ، ط١ ، ١٣٩٤ ، ١٩٧٤م ، درا السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
- فكرى احمد نعمان- النظرية الاقتصادية في الإسلام دار القلم دبي ١٤٠٥.
- قطب إبراهيم محمد -السياسة المالية لعثمان بن عفان –الهيئة المصرية لكتاب (١٩٨٦م).
- محمد احمد صقر – دور الدولة فى الاقتصاد الإسلامي – منظمة المؤتمر الإسلامي – جدة مؤتمر العالمى بجنيف ١٩٨٠م- دار تراث للنشر تونس .
- محمد رواس- مباحث في الاقتصاد الإسلامي من أصوله الفقهية مطبعة دار النفائس.
- محمد عبد الله شاهين –الاقتصاد الإسلامي المنقذ من الضلال- دار حميثرا للنشر جمهورية مصر العربية القاهرة الطبعة الاولى٢٠١٨-ص ٧.
- محمد عبد الله شاهين. الاقتصاد الإسلامي المنقذ من الضلال- دار حميرا للنشر جمهورية مصر العربية القاهرة- الطبعة الأولى ٢٠١٨م محمود أبو السعود : فقه الزكاة المعاصر ص٤٨.
- محمود أبو السعود : فقه الزكاة المعاصر ص٤٨.
- عبد العزيز فهى هيكل – مدخل الاقتصاد الإسلامي- دار النهضة العربية للطباعة والنشر- بيروت بدون تاريخ .
- WWW. Maawsou3a.blogspot.com مقال باسم النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الاقتصاد الإسلامي ، بتاريخ ٢٠١٤/١١/١٥م .
- يوسف القرضاوى (١٩٨٥) فقه الزكاة الجزء الأول الطبعة السادسة عشر ١٤٠٦ هجرية القاهرة.

بيئة المنظمة ودورها في تشكيل الثقافة التنظيمية

د. حذيفة أحمد الأمين

أستاذ مساعد– قسم إدارة الأعمال – كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم – السودان

ملخص البحث

هدفت هذه الدراسة للوقوف على دور بيئة المنظمة في خلق وتشكيل الثقافة التنظيمية بمنظمات الأعمال، ومعرفة تأثير البيئة التي تعمل فيها المنظمات على كثير من أوجه العمل بها، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته لطبيعة الدراسة، استخدم الباحث برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لتحليل المعلومات التي تم جمعها بواسطة الاستبانة، توصل الباحث لعدد من النتائج كأن أهمها: أن المناخ التنظيمي السائد يؤدي إلى تشكيل الأخلاقيات المهنية بالمنظمة، تؤثر الظروف البيئية بالمنظمة على التفاعل مع الأخلاقيات المستمدة من المجتمع. وكانت أهم التوصيات: الاهتمام ببناء وتشكيل الأخلاقيات الإيجابية بالمنظمة من خلال توفير مناخ تنظيمي مناسب، الاهتمام بالعاملين المميزين والمبدعين بالمنظمات عبر توفير ظروف بيئية تدعم هذا التميز والإبداع.

Abstract

This study aimed to find out the role of the organization's environment in creating and shaping the organizational culture in business organizations, knowing the environment in which organizations operate affects many aspects of their work. The researcher used the statistical analysis program (SPSS) to analyze the information collected by the questionnaire. The researcher reached to some results, the most important of which were: that the prevailing organizational climate leads to the formation of professional ethics in the organization, the environmental conditions of the organization affect the interaction with ethics derived from society. The most important recommendations were: Attention to building and forming positive ethics in the organization by providing an appropriate organizational climate, Attention to distinguished and creative employees in organizations, by providing environmental conditions that support this distinction and creativity.

مقدمة

إن بيئة المنظمة تمثل جملة من القوى والمتغيرات التي تؤثر في المنظمة وتنظيمها وأهدافها وسياستها ولكنها لا تستطيع السيطرة عليها، وتؤدي المنظمة دورها ويمارس المدير وظائفه في إطار البيئة سواء البيئة العامة أو البيئة الخاصة. فالبيئة العامة تعني البيئة الخارجية، وهي عوامل لا تؤثر على المنظمة بعينها، أنما تؤثر بصفة عامة على كافة منظمات المجتمع. أما فالبيئة الخاصة فتشتمل على عوامل أساسية وهي الأفراد الذين يعملون في المنظمة، الموردون الذين يزودون المنظمة باحتياجاتها، العملاء، المنافسون.

وتُعد الثقافة التنظيمية من العوامل الرئيسية التي تحدد النجاح أو الفشل بالنسبة للمنظمات عبر تركيزها على القيم والمفاهيم التي تحفز أعضائها إلى الالتزام والعمل على التجويد وتحقيق الاستجابة الملائمة لاحتياجات العملاء والأطراف ذوي العلاقة في بيئة عمل المنظمة، مما يوجد فروق جوهرية بين القيم والمبادئ والمعتقدات التي تستند إليها المنظمات الناجحة في ترتيب أوضاعها الداخلية وفي علاقتها مع بيئتها الخارجية عن تلك القيم والمبادئ والمعتقدات التي تستند إليها المنظمات غير الناجحة.

مشكلة الدراسة:

تسعى كثير من المنظمات إلى تشكيل الثقافة التنظيمية الخاصة بها، والتي تتواءم مع الظروف الداخلية لكل منظمة، والأهداف المراد تحقيقها. ونسبة لتأثير البيئة التنظيمية على كل جوانب المنظمة؛ فنجدها بالتالي تساهم بدور كبير في تشكيل وبناء الثقافة الخاصة بالمنظمة. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

- ما مدى مساهمة بيئة المنظمة في تشكيل أخلاقيات العاملين بالمنظمة؟
- كيف يمكن لبيئة المنظمة المساهمة في التفاعل مع أخلاقيات المجتمع المحيط؟
- ما هو تأثير البيئة على تلبية احتياجات العاملين بالمنظمة؟

أهداف الدراسة:

سعت هذه الدراسة إلى الوصول لبعض الأهداف المتمثلة في الآتي:

- توضيح أثر بيئة المنظمة في بناء الثقافة الأخلاقية بالمنظمة.
- توضيح كيفية تعامل المنظمات مع الأخلاقيات المستمدة من المجتمع.
- معرفة دور بيئة المنظمة في تفاعل أفراد التنظيم مع بعضهم.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول موضوع بيئة المنظمة، والتي تعتبر أحد العوامل الهامة في تحقيق الأهداف التنظيمية، كما تعمل هذه الدراسة على التعريف بالثقافة التنظيمية ودورها في تشكيل الأعراف والقيم التنظيمية والتي لها تأثير قوي ومباشر على سلوك الأفراد وأدائهم لأعمالهم وعلاقاتهم مع رؤسائهم ومرؤوسيهم. كما تظهر أهمية هذه الدراسة من خلال توضيح دور بيئة المنظمة في بناء الثقافة التي تدعم أهداف وغايات المنظمة، وتسهل الوصول لتلك الأهداف.

فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة المنظمة والسلوكيات القائمة على تفاعلات الأفراد.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة المنظمة والأعراف السائدة.
- هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة المنظمة والقيم التنظيمية الدائمة.

حدود البحث:

الحد المكاني: جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم – ود مدني.

الحد الزمني: ٢٠١٥-٢٠٢١م.

منهج الدراسة:

أنتهج الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يعمل على وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وجمع وتحليل البيانات المتعلقة بها.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى عدد من المباحث، حيث تناول المبحث الأول بيئة المنظمة، بينما تحدث المبحث الثاني عن الثقافة التنظيمية، وتم تخصيص المبحث الثالث للدراسة الميدانية واختبار صحة الفرضيات، وأخيراً الخاتمة والتي تحتوي على النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

١/ **دراسة رحاب التاج**[١] **(٢٠١١)** ، بعنوان: أثر الثقافة التنظيمية في تشكيل سلوك العاملين تجاه تطبيق إدارة الجودة الشاملة. تبين مشكلة الدراسة عدم وجود تطبيق فعلي لمفهوم ثقافة الجودة في المنظمات، مما يؤدي إلى الضعف في تشكيل سلوكيات القادة وأدائهم، وتمثلت فروض الدراسة في: التدريب الموجه يساعد في التزام القيادة بتطبيق الجودة الشاملة. وأن بناء فرق العمل يدعم الوصول لجودة شاملة فعلية. نشر الثقافة التنظيمية للمؤسسة، يساهم في تحقيق خطط الجودة الموضوعة المراد الوصول إليها.

وتلخصت أهم نتائج الدراسة في أن هناك وجود علاقة ترابط واضحة بين الثقافة التنظيمية وتطبيق عوامل الجودة .

وجاءت أهم التوصيات بأن يتم التطوير الوظيفي من خلال التعلم المستمر، وتشجيع العاملين على المبادأة وطرح الآراء بهدف تطوير العمل.

٢/ **دراسة باسمة عبدالله**[٢] **(٢٠٠٣)**، بعنوان: العلاقة بين الثقافة التنظيمية وضغوط العمل على العاملين في المؤسسات المالية. وربطت الدراسة بين متغيري الثقافة وضغوط العمل، وعملت على دراسة العناصر الخاصة بالثقافة والتي لها تأثير على الإحساس بضغوط العمل.

(١) رحاب التاج، أثر الثقافة التنظيمية في تشكيل سلوك العاملين تجاه تطبيق إدارة الجودة الشاملة – دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١١م .

(٢) باسمة عبد الله الوطيان، العلاقة بين الثقافة التنظيمية وضغوط العمل على العاملين في المؤسسات المالية بالكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣م.

توصلت الدراسة إلى أن الثقافة التنظيمية السائدة بالمنظمة تؤدي إلى خلق رابط بين العاملين من خلال القيم المشتركة، وأوضحت الدراسة أن هناك بعض العوامل لها تأثير على الثقافة التنظيمية مثل الابتكار والقدرة على التكيف.

٣/ **دراسة سمية رمضان**[١](**٢٠٠١**)، بعنوان: أثر أبعاد الثقافة التنظيمية على سلوك الإدارة العليا في اتخاذ القرارات. بينت الدراسة أن هناك اختلاف بين الثقافة القومية من دولة لأخرى، وكذلك عملت على توضيح العلاقة الارتباطية بين الأداء والثقافة التنظيمية. أوضحت الدراسة كذلك أنه هناك علاقة إيجابية بين حجم القوة والنمط الإداري المتبع من قبل الإدارة العليا.

٤/ **دراسة محمد الطعامنة**[٢](**٢٠٠٠**)، بعنوان: مدى ملاءمة الثقافة التنظيمية في منظمات القطاع العام في الأردن. حيث أشارت الدراسة إلى أن الثقافة التنظيمية لها أثر واضح على العاملين في جميع مستويات المنظمة؛ باعتبارها محدد أسسي للسلوك التنظيمي، وتوصلت الدراسة إلى أن الثقافة التنظيمية تمثل قوة فعالة داخل التنظيم لتأثيرها على أنواع محددة من السلوك داخل المنظمات. وأوصت الدراسة بالاهتمام بالثقافة التنظيمية لدورها الهام في خلق الانسجام بين العاملين من خلال توحيد القيم والمعتقدات.

الكلمات المفتاحية:

البيئة: هي تمثل العناصر والأفراد، والمنظمات، والمتغيرات الاقتصادية، وجميع الوحدات الخارجية التي لها تأثير على المنظمة[٣].

المنظمة: هي ذلك الكيان الاجتماعي الهادف الذي يتكون من مجموعة من النشاطات المنظمة الهيكلية ذات الحدود الواضحة[٤].

(١) سمية رمضان، أثر أبعاد الثقافة القومية على سلوك الإدارة العليا في اتخاذ القرارات – بالتطبيق على شركات الأدوية والمستحضرات الطبية بقطاع الأعمال المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١م.

(٢) محمد الطعامنة، مدى ملاءمة الثقافة التنظيمية في منظمات القطاع العام في الأردن لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، نوفمبر ٢٠٠٠م.

(٣) علي إبراهيم عبد الهادي، المدخل إلى إدارة الأعمال، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠م، ص ٢١٥.

(٤) زكي مكي إسماعيل، مبادئ الإدارة، منشورات جامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٥، ط ١، ص٣٦.

الثقافة: هي العادات والأعراف والتقاليد والقواعد السلوكية لمجتمع ما أو لجماعة ما، والتي تميزهم عن غيرهم، وهي تشكل أسس للتواصل فيما بينهم والتعامل مع بعضهم البعض(١).

التنظيم: يُعرف التنظيم على أنه هيكل للعلاقات التي تقوم بين جماعات متخصصة تسعى إلى تحقيق هدف محدد من خلال تنسيق وتكامل الجهود(٢).

المبحث الأول

البيئة التنظيمية

تفرض البيئة في كثير من الأحيان على المدراء أن يمتلكوا فهماً كاملاً لطبيعتها حتى يتثنى لهم التعامل مع نشاطات المنظمة والقدرة على تحقيق أهدافها وإستراتيجيتها، وهذا الفهم يمثل الأساس في كثير من الأحيان في عملية التخطيط وإدارة المنظمة(٣).

وتُعرف بيئة المنظمة بأنها كافة العوامل والمتغيرات التي تتم خارج حدود المنظمة وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المنظمة ككل أو على جزء منها، ويمكن تصنيف هذه العوامل والمتغيرات المختلفة في مجموعات تسمى قطاعات، وتتعامل المنظمة عادةً مع بعض هذه القطاعات، أو هي تركز على بعضها دون البعض الآخر في تفاعلها مع البيئة(٤).

في حين يورد آخرين تعريفاً شاملاً للبيئة بأنها كل العناصر والأفراد والمنظمات الأخرى والوحدات التي تقع خارج حدود المنظمة وتؤثر فيها(٥).

وهناك تصنيفين رئيسيين يمكن تمييز البيئات من خلالهما، وهما البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وتتمثل البيئة الداخلية في كل تلك القوى التي تعمل داخل

(١) ديمنج وهأنجستروم، الجودة الشاملة – أسس ومبادئ وتطبيقات، ترجمه: هند رشدي، كنوز للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩م، ص١٤٥.
(٢) مصطفى محمود أبوبكر، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م ، ص٤٧ .
(٣) عبد الله عبد الله السنفي وآخرون، الإدارة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، ط٨، ٢٠١٣م، ص٥٢.
(٤) عيد عريفج وآخرون، إدارة المنظمات الخاصة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠م، ص٦٥.
(٥) علي إبراهيم عبد الهادي، المدخل إلى إدارة الأعمال، مرجع سابق، ص ٢١٥.

حدود المنظمة نفسها، والتي يمكن السيطرة عليها بنسبة عالية، وتشمل مجلس الإدارة، العاملين، والهياكل الإدارية، والثقافة السائدة، وجميع موارد المنظمة المادية، البشرية، وغيرها، بينما تشير البيئة الخارجية إلى تلك المتغيرات خارج حدود المنظمة، بحيث يكون هناك تأثير متبادل بينها وبين المنظمة كالمتغيرات المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، المنافسين، العملاء، التكنولوجيا، الحكومات(١).

ورغم أن هناك تأثير عادة من قوى وعوامل البيئة على المنظمات، غير أن ذلك التأثير تتفاوت درجته وسرعته من منظمة لأخرى وفقاً لعدد من العوامل التي يمكن ذكرها في ما يلي:

١- التشكيل الداخلي للتنظيم: من حيث البساطة أو التعقيد، فكلما كأن التعقيد كبيراً، كلما زاد التأثير والعكس صحيح.

٢- ديناميكية التنظيم: فكلما زاد الاستقرار الداخلي في وحدات وأقسام المنظمة، كلما قل التأثر بالبيئة المحيطة.

وهنالك عناصر رئيسية للبيئة تؤثر على المنظمة وبالتالي فلا بد للمنظمة من التعامل وفقها بفعالية عالية حتى تستطيع التعامل مع هذه البيئة، ويتمثل هذا التعامل في أحد العناصر الآتية(٢):

أ- الفرص والقوى الداعمة بالبيئة:

وتمثل الفرص والقوى الايجابية بالبيئة الخارجية للمنظمة والتي تعتبر داعمة للمنظمة في سبيل تحقيق أهدافها، وتختلف القوى الإيجابية المحيطة بالمنظمة، والتي قد تتمثل في وفرة المدخلات الإنتاجية بالجودة والسعر المناسبين، مما يمكنها من القيام بنشاطها الإنتاجي على الوجه الأكمل، أو توفير تكنولوجيا تخدم المنظمة وتعينها على الأداء بكفاءة عالية، كما يمكن أن يكون الدعم من البيئة المحيطة من حيث توفير سوق

(١) عبد الله عبد الله السنفي وآخرون، الإدارة، مرجع سابق، ص٥٣.

(٢) زكي مكي إسماعيل، نظرية التنظيم، منشورات جامعة السودان المفتوحة، السودان، ٢٠٠٨م، ص ص ١٤٦- ١٤٧.

ملائم لمنتجات المنظمة، وبالتالي زيادة الطلب على منتجاتها مما يمكنها من النمو والتوسع، وعلى المنظمة دراسة تلك القوى البيئية الداعمة والعمل على تنميتها والاستفادة منها بأكبر قدر ممكن.

ب- المهددات والمخاطر بالبيئة المحيطة بالمنظمة:

ولا تخلو أعمال المنظمات من بعض المخاطر التي تشكل عقبات في عمل المنظمات في سبيل تحقيق أهدافها، وبالتالي تحد هذه المؤثرات أو القوى من قدرة المنظمة على الانجاز بكفاءة عالية، وعلى المنظمات دراسة المحيط العام م حولها لمعرفة تلك المعوقات واكتشافها، ومن ثم الوصول لآلية محددة للحد من خطرها والعمل على خلق نوع من التوازن بين المنظمة وتلك المهددات، وذلك من خلال تحليلها وتحييدها لتتحول لقوى إيجابية تدعم المنظمة، وتكون المنظمة أكثر مرونة في خلق الحلول ومواجهة أخطار البيئة؛ إذا تمكنت من القدرة على تشخيص تلك البيئة ودراسة الخصائص المكونة لها، مما يسهل التعايش مع تلك البيئات.

ج- حماية المنظمة للبيئة من حولها:

هناك التزامات أخلاقية واجتماعية على المنظمات تجاه المجتمع المحيط بها، فينبغي عليها أن تعمل على حماية البيئة من حولها، وألا تفرز مخلفات إنتاجية تؤدي إلى تلوث البيئة. وزاد الاهتمام على المستوى العالمي والإقليمي بالبيئة وحمايتها ووضعت القيود والشروط الصارمة لمنظمات الأعمال الواجب إتباعها تجاه البيئة، كما ظهرت العديد من المنظمات التي تهتم بحماية البيئة ومحاربة المخلفات الإنتاجية الصادرة من منظمات الأعمال. وأصبحت موجهات حماية البيئة من الشروط الأساسية التي تخضع لها المنظمات من قبل الدولة حين الشروع في ممارسة الاستثمار وإنشاء المشروعات الجديدة.

المبحث الثاني

الثقافة التنظيمية

تحتاج منظمات الأعمال أثناء ممارستها لنشاطاتها أن تشكل ثقافتها الخاصة والتي تحكمها غالباً ثقافة المجتمع، حيث تتأثر هذه المنظمات بالثقافة الخارجية المحيطة بها كأحد عناصر البيئة التي لها انعكاس كبير على هذه المنظمات.

بدأ تناول مفهوم الثقافة التنظيمية في بداية ثمانينات القرن العشرين، وتشكلت نظرية مفادها أن لكل منظمة ثقافتها الخاصة، وهي تتكون من القيم والمبادئ الأساسية التي يكونها الأفراد داخل منظماتهم وبيئاتهم، والتي تدفع بسلوكيات معينة(١).

ويمكن تعريف الثقافة التنظيمية على أنها عبارة عن إطار للقيم والمعتقدات المشتركة التي تزود الأعضاء في المنظمة بقواعد السلوك المقبولة للأعمال، وهي مجموعة فلسفات وأيدلوجيات وقيم ومعتقدات وأعراف وتوقعات واتجاهات تكون مشتركة بين العاملين(٢).

كذلك تعرف الثقافة بأنها أنماط التفكير السائدة، المعتقدات والمشاعر والقيم التي تنشأ من الخبرة والتعلم الجماعي(٣).

أهمية الثقافة التنظيمية:

تتجلى أهمية الثقافة التنظيمية للمنظمة من خلال تأثيرها على الجوانب التالية(٤):

١/ التأثير على المعنويات:

حيث يؤثر التوافق والتطابق بين حاجات العاملين من جهة، والثقافة التنظيمية من جهة أخرى، على ارتفاع الحالة المعنوية للعاملين.

(١) سامر هداش، موضوعات معاصرة في إدارة الموارد البشرية، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠١٤م، ص١٧.
(٢) عبد اللطيف عبد اللطيف، إدارة الأعمال الدولية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٦م، ص٦٥.
(٣) عمر المقلي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة، منشورات جامعة السودان المفتوحة، مطابع العملة، الخرطوم، ٢٠٠٦م، ص٦٤.
(٤) قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الآيزو، دار الثقافة، عمان، ط١، ٢٠٠٩م، ص١٦٧.

٢/ التأثير في الأداء:

تعمل الثقافة التنظيمية السائدة بالمنظمة على خلق رابط قوي مع الأداء الكلي للشركة من خلال إحداث التغييرات الإيجابية التي تصب في صالح العمل.

٣/ المساعدة في تنفيذ إستراتيجية المنظمة:

يصعب تنفيذ الاستراتيجيات التي تتعارض مع ثقافة المنظمة حيث أنها تلعب دوراً كبيراً في المبادرة وتوجيه الأحداث داخل المنظمة.

٤/ تمييز المنظمة:

حيث ثبت أن ثقافة المنظمة تعكس هويتها وتمنحها الإحساس والشعور بالأهمية نحو تحقيق الأهداف المطلوبة.

خصائص الثقافة التنظيمية[١]:

وتتصف الثقافة التنظيمية بعدد من الخصائص التي تشكل العناصر أو المكونات الفرعية التي تتفاعل مع بعضها البعض لتشكل ثقافة المجتمع أو المنظمة والتي تتكون من الآتي:

١/ الجانب المعنوي: ويمثل النسق المتكامل من القيم والأخلاق والمعتقدات والأفكار.

٢/ الجانب السلوكي: يشمل عادات وتقاليد أفراد المجتمع، الآداب الفنون والممارسات العلمية المختلفة.

٣/ الجانب المادي: كل ما ينتجه أعضاء المجتمع من أشياء ملموسة كالمباني والمعدات والأطعمة وما إلى ذلك.

مسؤولية بناء وتشكيل الثقافة التنظيمية[٢]:

تساهم في هذه العملية جميع المستويات الإدارية بالمنظمة، ولكن بصفة أخص فهي مسؤولية الإدارة العليا، والتي يجب أن يكون لها تأثير مباشر في وضع وتحديد

(١) مصطفى محمود أبوبكر، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة، مرجع سابق، ص٤٠٧.
(٢) ديمنج وهأنجستروم، الجودة الشاملة – أسس ومبادئ وتطبيقات، مرجع سابق، ص١٤٧.

وتشكيل الثقافة التنظيمية الخاصة بالمنظمة ومجموعة القيم الجوهرية والسلوكيات والتصرفات التي تتوافق وغايات المنظمة العليا والمصالح المشتركة للمتعاملين مع المنظمة من مالكين وإدارة وموظفين والمجتمع الذي تتواجد فيه المنظمة، ويتعين على الإدارة العليا بالمنظمة تهيئة وخلق الثقافة التنظيمية التي تتسم بالآتي[١]:

١/ دفع العاملين بالمنظمة وحثهم على المشاركة في مناقشة الهموم والمشاكل المتعلقة بالعمل، خاصة تلك التي تقع في دائرة الاختصاص لكل منهم.

٢/ أن تكون ثقافة التحسين المستمر هي السائدة، وعدم الركون إلى درجة محددة من الجودة، فالتحسين المستمر لتحقيق التميز هو أساس التقييم والتقدير.

٣/ تشجيع العمل الجماعي وفرق العمل وألا يشعر أعضاء هذه الفرق بأنهم في وضع تنافس مع بعضهم.

٤/ أن تتم مواجهة الأخطاء فور وقوعها وألا يتم الانشغال عن ذلك بالسعي لتوجيه الاتهامات والبحث عن المسئولين عن الأخطاء لتوقيع الجزاء والعقاب.

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي للدراسة

١. **مجتمع وعينة الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بجامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع (٥٠) استمارة استبانة علي المستهدفين واستجاب (٤٢) فرداً، وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية للحصول علي قرارات عامة عن خصائص وملامح تركيبة مجتمع الدراسة وتوزيعه.

(١) عمر المقلي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة، مرجع سابق، ص٥٠ .

٢. **الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:** استخدم الباحث اختبار (مربع كاي) لاختبار الدلالة الإحصائية لفرضية الدراسة عند مستوى معنوية ٥٪ ويعني ذلك أنه إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لمربع كاي المحسوبة عند مستوى معنوية أقل من ٥٪، أو إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أكبر من قيمة مربع كاي الجدولية يرفض فرض العدم ويكون الفرض البديل (فرض الدراسة) صحيحاً. أما إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية المصاحبة لمربع كاي عند مستوى معنوية أكبر من ٥٪، أو إذا كانت قيمة مربع كاي المحسوبة أقل من قيمة كاي الجدولية فذلك معناه قبول فرض العدم وبالتالي يكون الفرض البديل(فرض الدراسة) غير صحيح.

٣. **البرنامج المستخدم في تحليل بيانات الدراسة:** لتحليل بيانات أسئلة الاستبانة استخدم الباحث برنامج spss والذي يشير اختصاراً ل .Statistical Package For the Social Sciences وهي تعني (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية).

٤. **خصائص عينة الدراسة:** يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (١)

خصائص عينة الدراسة

البيان	التصنيف	العدد	النسبة المئوية	المجموع	النسبة المئوية
النوع	ذكر	٣١	٪٧٣,٨	٤٢	٪١٠٠
	أنثى	١١	٪٢٦,٢		
العمر	٢٥ وأقل من ٣٠ سنة	٢	٪٤,٨	٤٢	٪١٠٠
	٣٠ وأقل من ٣٥ سنة	٤	٪٩,٥		
	٣٥ وأقل من ٤٠ سنة	٨	٪١٩,٠		
	٤٠ وأقل من ٤٥ سنة	٩	٪٢٣,٨		
	٤٥ وأقل من ٥٠ سنة	٦	٪١٤,٣		
	٥٠ سنة فأكثر	١٢	٢٨,٦		
الحالة الاجتماعية	عازب	١٠	٪٢٣,٨	٤٢	٪١٠٠
	متزوج	٣٠	٪٧١,٤		
	أخرى	٢	٪٤,٨		
المؤهل العلمي	ثانوي	٠	٪٠	٤٢	٪١٠٠
	دبلوم وسيط	٢	٪٤,٨		
	بكالوريوس	١٢	٪٢٨,٦		
	دبلوم عالي	٠	٪٠		
	ماجستير	١٢	٪٢٨,٦		
	دكتوراه	١٦	٪٣٨,١		
	أخرى	٠	٪٠		
نوع الوظيفة	موظف	١٠	٪٢٣,٨	٤٢	٪١٠٠
	رئيس قسم	٦	٪١٤,٣		
	مدير إدارة	١٨	٪٤٢,٩		
	أخرى	٨	٪١٩,٠		

الخبرة العلمية	اقل من ٥ سنوات	٤	٧,٥٪	٤٢	١٠٠٪
	من ٥ إلى ١٠سنوات	١٣	٣٢,٥٪		
	من ١١ إلى ١٥سنة	١٣	٣٢,٥٪		
	من ١٦ إلى ٢٠سنة	٤	٩,٥٪		
	٢١ سنة فأكثر	٨	١٩,٠٪		

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢١م.

يتبين من الجدول (١) أعلاه أن غالبية عينة الدراسة من الذكور، كما أن الفئة العمرية (٥٠ سنة فأكثر) هم أكثر أفراد عينة الدراسة مشاركةً في الإجابة علي تساؤلات الدراسة بنسبة بلغت (٢٨,٦٪)، يليهم في الترتيب الفئة العمرية (٤٠سنة إلى ٤٥سنة)، بنسبة (٢٣,٨٪)، ثم الفئة العمرية (٣٠سنة إلى ٣٥سنة) بنسبة (٩,٥٪)، وأخيراً تأتي مشاركة الفئة العمرية (٢٥وأقل من ٣٠سنة) كأدنى نسبة مشاركة في الإجابات علي تساؤلات الدراسة بنسبة (٤,٨٪). بشكل عام فإن أعمار أفراد عينة الدراسة كبيرة، بما يشير إلى توافر الخبرات بالجامعة، كما يلاحظ أن غالبية عينة الدراسة متزوجين بنسبة ٧١,٤٪ . ويلاحظ أيضاً أن ٣٨,١٪ يحملون شهادة الدكتوراه، و ٢٨,٦٪ لديهم شهادة بكالوريوس وماجستير. ويلاحظ أن ٤٢,٩٪ من عينة الدراسة مدراء إدارات، و٢٣,٨٪ موظفين، و١٤,٣ رؤساء أقسام. يلاحظ أيضاً أن (٢٨,٦٪) من أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة عملية في مجال عملهم (٥ سنة إلى ١٠ سنوات و ١١ سنة إلى ١٥ سنة)، كأعلى نسبة، يليهم في الترتيب من خبرتهم (٢١ سنة فأكثر) بنسبة بلغت (١٩,٠٪) ، ثم بعدهم من لديهم خبرة (١٦ إلى ٢٠ سنة) حيث بلغت نسبتهم (٩,٥٪) ، وأخيراً من عملوا أقل من ٥ سنوات خبرة ونسبتهم (٧,٥٪) كأقل نسبة.

٦. تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

سيتم قياس وتحليل البيانات التي وردت في فرضيات الدراسة كالتالي:

٦-١.اختبار الفرضية الأولى:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة المنظمة والسلوكيات القائمة على تفاعلات الأفراد.

الجدول رقم (٢)

اختبار الفرضية الأولى

العبارة	الوسيط	التفسير	مربع كاي Chi2	مستوى الدلالة الإحصائية
١. تؤدي الظروف البيئية إلى التأثير علي أساليب تفكير العاملين.	٤	أوافق	٦٣,٢٩٩	٠,٠٠
٢. تؤثر البيئة التنظيمية علي طرق التعامل بين الأفراد.	٤	أوافق	٦٤,٥٨٦	٠,٠٠
٣. تؤثر الظروف البيئية علي طرق التعامل مع الأطراف الخارجية.	٤	أوافق بشدة	٦٣,٩٤٣	٠,٠٠
٤. يؤدي المناخ التنظيمي إلى تشكيلالأخلاقيات المهنية بالمنظمة.	٤	أوافق	٢٩,٢٧٦	٠,٠٠
٥. تؤثر الظروف البيئية بالمنظمة علي التفاعل مع الأخلاقيات المستمدة من المجتمع.	٤	أوافق	٢٣,٢٤١	٠,٠٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠٢١م.

١/ من خلال الجدول (٢) أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (١) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على أن تؤدي الظروف البيئية إلى التأثير علي أساليب

التفكير لدي العاملين.، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٦٣,٢٩٩) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (موافق) . وهذا يثبت صحة العبارة رقم (١).

٢/ من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (١) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على أن تؤثر البيئة التنظيمية علي طرق التعامل بين الأفراد، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٦٤,٥٨٦) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (موافق) . وهذا يثبت صحة العبارة رقم (٢).

٣/ من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (٣) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون بشدة على أن تؤثر الظروف البيئية السائدة علي طرق التعامل مع الأطراف الخارجية .ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٦٣,٩٤٣) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق بشدة). وهذا يثبت صحة العبارة رقم (٣).

٤/ من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (٤) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على أن يؤدي المناخ التنظيمي السائد إلى تشكيل الأخلاقيات المهنية بالمنظمة ، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٢٩,٢٧٦) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق) . وهذا يثبت صحة العبارة رقم (٤).

٥/ من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (٥) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على أن تؤثر الظروف البيئية بالمنظمة علي التفاعل مع الأخلاقيات المستمدة من المجتمع ، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٢٣,٢٤١) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق). وهذا يثبت صحة العبارة رقم (٥).

ومن خلال هذه النتائج يتضح لنا صحة الفرضية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة المنظمة والسلوكيات القائمة على تفاعلات الأفراد.

٦-٢.اختبار الفرضية الثانية:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة المنظمة والأعراف والتوقعات بالمنظمة.

الجدول رقم (٣)

اختبار الفرضية الثانية

العبارة	الوسيط	التفسير	مربع كاي Chi2	مستوى الدلالة الإحصائية
١. تؤدي الظروف البيئية السائدة علي التأثير علي توقعات الرؤساء من المرؤوسين.	٤	أوافق	٥٠,٩٧٧	٠,٠٠
٢. تؤثر البيئة التنظيمية علي توقعات المرؤوسين من الرؤساء.	٤	أوافق	٤٥,٩٢٠	٠,٠٠

٣. تؤثر الظروف البيئية السائدة علي توقعات الزملاء من الزملاء الآخرين كالتقدير والاحترام المتبادل.	٤	أوافق	٢٥,٥٠٦	٠,٠٠
٤. تؤدي البيئة التنظيمية السائدة إلى توقع توفير مناخ يدعم احتياجات الفرد الاقتصادية.	٤	أوافق	٤٣,٣٤٥	٠,٠٠
٥. تؤدي البيئة التنظيمية السائدة إلى توقع توفير مناخ يدعم احتياجات الفرد النفسية.	٤	أوافق	٥٧,٣٢٢	٠,٠٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠٢١م.

١/ من خلال الجدول (٣) أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (١) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على أن تؤدي الظروف البيئية السائدة علي التأثير علي توقعات الرؤساء من المرؤوسين ، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٥٠,٩٧٧) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (موافق)، وهذا يثبت صحة العبارة رقم (١).

٢/ من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (٢) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على أن تؤثر البيئة التنظيمية علي توقعات المرؤوسين من الرؤساء، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٤٥,٩٢٠) ومستوى الدلالة

الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (موافق) . وهذا يثبت صحة العبارة رقم (٢).

٣/ من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (٣) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على أن تؤثر الظروف البيئية السائدة علي توقعات الزملاء من الزملاء الآخرين كالتقدير والاحترام المتبادل ، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٢٥,٥٠٦) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق بشدة) . وهذا يثبت صحة العبارة رقم (٣).

٤/ من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (٤) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على أن تؤدي البيئة التنظيمية السائدة إلى توقع توفير مناخ يدعم احتياجات الفرد الاقتصادية، خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٤٣,٣٤٥) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق). وهذا يثبت صحة العبارة رقم (٤).

٥/ من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (٥) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على أن تؤدي البيئة التنظيمية السائدة إلى توقع توفير مناخ يدعم احتياجات الفرد النفسية ، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٥٧,٣٢٢) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق). وهذا يثبت صحة العبارة رقم (٥).

ومن خلال هذه النتائج يتضح لنا صحة الفرضية هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة المنظمة والأعراف والتوقعات بالمنظمة.

اختبار الفرضية الثالثة:

هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة المنظمة والقيم الدائمة المتبعة في المنظمة:

الجدول رقم (٤)

اختبار الفرضية الثالثة

العبارة	الوسيط	التفسير	مربع كاي Chi2	مستوى الدلالة الإحصائية
١. تؤثر البيئة السائدة علي درجة الانضباط بين العاملين.	٤	أوافق	٦٣,٢٩٩	٠,٠٠
٢. تؤثر البيئة التنظيمية علي طرق التعامل بين الأفراد.	٤	أوافق	٦٤,٥٨٦	٠,٠٠
٣. تؤثر البيئية التنظيمية السائدة علي درجة بالصرامة في التعامل بين الرؤساء والمرؤوسين.	٤	أوافق بشدة	٦٣,٩٤٣	٠,٠٠
٤. تؤدي الظروف البيئية بالمنظمة إلى تشجيع المنافسة بين العاملين.	٤	أوافق	٢٩,٢٧٦	٠,٠٠
٥. تساعد الظروف البيئية السائدة علي تقدير الكفاءات والمبدعين.	٤	أوافق	٢٣,٢٤١	٠,٠٠

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الدراسة الميدانية ، ٢٠٢١م.

١/ من خلال الجدول (٤) أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (١) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على أن تؤثر البيئة السائدة علي درجة الانضباط بين العاملين ، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٦٣,٢٩٩) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (موافق) . وهذا يثبت صحة العبارة رقم (١).

٢/ من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (٢) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على أن تؤثر البيئة التنظيمية علي طرق التعامل بين الأفراد ، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٦٤,٥٨٦) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (موافق) ، وهذا يثبت صحة العبارة رقم (٢).

٣/ من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (٣) بلغ (٥) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون بشدة على تؤثر البيئة التنظيمية السائدة علي درجة بالصرامة في التعامل بين الرؤساء والمرؤوسين، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٦٣,٩٤٣) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق بشدة) . وهذا يثبت صحة العبارة رقم (٣).

٤/ من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (٤) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على تؤدي الظروف البيئية بالمنظمة إلى تشجيع المنافسة بين العاملين ، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٢٩,٢٧٦) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة

مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق) . وهذا يثبت صحة العبارة رقم (٤).

٥/ من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة الوسيط للعبارة رقم (٥) بلغ (٤) وهذا يعني أن المبحوثين يوافقون على تساعد الظروف البيئية السائدة علي تقدير الكفاءات والمبدعين ، ومن خلال قيمة مربع كاي Chi2 الذي بلغ (٢٣,٢٤١) ومستوى الدلالة الإحصائية ٠,٠٠ نجد أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية أقل من قيمة مستوى المعنوية (٠,٠٥) وهذا يعني أن هناك فروق معنوية لإجابات المبحوثين لصالح (أوافق). وهذا يثبت صحة العبارة رقم (٥).

من خلال هذه النتائج يتضح لنا صحة الفرضية أن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة المنظمة والقيم الدائمة المتبعة في المنظمة.

النتائج:

١/ يؤدي المناخ التنظيمي السائد إلى تشكيل الأخلاقيات المهنية بالمنظمة.

٢/ تؤثر الظروف البيئية بالمنظمة على التفاعل مع الأخلاقيات المستمدة من المجتمع.

٣/ تؤدي البيئة التنظيمية السائدة إلى توفير مناخ يدعم احتياجات الفرد الاقتصادية.

٤/ تؤثر الظروف البيئية بالمنظمة على توقعات الزملاء من الزملاء الآخرين كالتقدير والاحترام المتبادل.

٥/ تؤدي الظروف البيئية الجيدة بالمنظمة إلى تشجيع المنافسة بين العاملين.

٦/ تساعد الظروف البيئية الجيدة بالمنظمة على تقدير الكفاءات والمبدعين.

٧/ يؤدي المناخ التنظيمي الجيد إلى تشجيع الاقتراحات والمبادرات.

التوصيات:

١/ الاهتمام ببناء وتشيل الأخلاقيات الإيجابية بالمنظمة من خلال توفير مناخ تنظيمي مناسب.

٢/ مراعاة الأخلاقيات المجتمعية المحيطة، ومعرفة مدى قدرة المنظمة على التفاعل معها.

٣/ العمل علي توفير بيئة تنظيمية تدعم التوقعات الإيجابية بين الزملاء، وتعمل على تحقيقها.

٤/ الاهتمام بالكوادر المميزة والأفراد المبدعين بالمنظمات، عبر توفير ظروف بيئية تدعم هذا التميز والإبداع.

٥/ العمل على خلق المناخ التنظيمي الذي يشجع المبادرات والاقتراحات من قبل العاملين بالمنظمات، والعمل على تنفيذ الممكن منها.

المراجع

١/ إبراهيم عبد الهادي المليحي، استراتيجيات وعمليات الإدارة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،٢٠٠٢م.

٢/ رحاب التاج، أثر الثقافة التنظيمية في تشكيل سلوك العاملين تجاه تطبيق إدارة الجودة الشاملة – دراسة حالة الهيئة القومية للكهرباء ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١١م.

٣/ باسمة عبد الله الوطيان، العلاقة بين الثقافة التنظيمية وضغوط العمل على العاملين في المؤسسات المالية بالكويت، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٣م.

٤/ سمية رمضان، أثر أبعاد الثقافة القومية على سلوك الإدارة العليا في اتخاذ القرارات – بالتطبيق على شركات الأدوية والمستحضرات الطبية بقطاع الأعمال المصري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، ٢٠٠١م.

٥/ محمد الطعامنة، مدى ملاءمة الثقافة التنظيمية في منظمات القطاع العام في الأردن لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، نوفمبر ٢٠٠٠م.

٦/ علي إبراهيم عبد الهادي، المدخل إلى إدارة الأعمال، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٠م.

٧/ زكي مكي إسماعيل، مبادئ الإدارة، منشورات جامعة السودان المفتوحة، ٢٠٠٥.

٨/ ديمنج وهانجستروم، الجودة الشاملة – أسس ومبادئ وتطبيقات، ترجمه: هند رشدي، كنوز للنشر، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٩/ مصطفى محمود أبوبكر، التنظيم الإداري في المنظمات المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧م.

١٠/ عبد الله عبد الله السنفي وآخرون، الإدارة، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، ط٨، ٢٠١٣م.

١١/ عيد عريفج وآخرون، إدارة المنظمات الخاصة، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٠م.

١٢/ زكي مكي إسماعيل، نظرية التنظيم، منشورات جامعة السودان المفتوحة، السودان، ٢٠٠٨م.

١٣/ سامر هداش، موضوعات معاصرة في إدارة الموارد البشرية، الدار العالمية للنشر والتوزيع، مصر، ط١، ٢٠١٤م.

١٤/ عبد اللطيف عبد اللطيف، إدارة الأعمال الدولية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، ٢٠٠٦م.

١٥/ عمر المقلي وآخرون، إدارة الجودة الشاملة، منشورات جامعة السودان المفتوحة، مطابع العملة، الخرطوم، ٢٠٠٦م.

١٦/ قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الآيزو، دار الثقافة، عمان، ط١ ، ٢٠٠٩م.

الانتقال الديمقراطي في الكويت (النمط الانتقالي)

د. محمد عبدالرحمن حمد يوسف
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة القضارف – السودان

ملخص البحث

هدفت الورقة الي تشخيص حالة الانتقال الديمقراطي في الكويت بالنظر الي بعض المرتكزات الاساسية كالاحتكام الي شرعية دستور ديمقراطي والمواطنة كاساس للحقوق والواجبات بالاضافة الي المشاركة السياسية واهمية المجتمع المدني وذلك من خلال تجربة الحكم الكويتية واهميتها في العملية السياسية والانتقال الديمقراطي .

تأسست الفرضية الرئيسية للورقة أن الانتقال الديمقراطي في الكويت سيبقى شكلياً إذا افتقر الي قناعة النظام و المجتمع بضرورة وراهنيه الانتقال نحو الديمقراطية وان ذاك الانتقال الديمقراطي سيواجه بتعثرات كثيرة إذا افتقر إلى المشاركة السياسية والدستور الديمقراطي والحريات الأساسية وقيام مجتمع مدني وتحول الديمقراطية إلي قيمة اجتماعية . خلصت الورقة الي ان للتجربة الكويتية في مجال الاصلاح السياسي والانتقال الي نظام تعددي تاريخ ومحاولات مهمة وقد لعبت التحديات السياسية و الاجتماعية وطبيعتها اثراً كبيراً في الدفع او الارتداد بالتجربة الي الانتقال الديمقراطي وتعتبر معالجتها الضمان للتوصل الي الانتقال الديمقراطي الكامل.

Abstract

The paper aimed at diagnosing the state of democratic transition in Kuwait by looking at some of the basic pillars, such as invoking the legitimacy of a democratic constitution and citizenship as a basis for rights and duties, in addition to political participation and the importance of civil society, through the experience of Kuwaiti governance and its importance in the political process and democratic transition.

The main hypothesis of the paper was established that the democratic transition in Kuwait will remain a formality if it lacks the belief of the regime and the society in the necessity and currentness of the transition towards democracy, and that the democratic transition will face many stumbling blocks if it lacks political participation, a democratic constitution, basic freedoms, the establishment of a civil society, and the transformation of democracy into a social value.

The paper concludes that the Kuwaiti experience in the field of political reform and the transition to a pluralistic system has a history and important attempts. The political and social challenges and their nature have played a significant impact in pushing or returning the experience to the democratic transition, and dealing with it is the guarantee to reach a full democratic transition.

مقدمة

شهد العالم، في السبعينات والثمانينات مروراً بالتسعينات، وحتى نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة، واحدة من الظواهر السياسية ذات الأهمية البالغة وهي انتقال عدد كبير من دول العالم من أنظمة حكم استبدادية وشمولية إلى أنظمة ديمقراطية أو شبه ديمقراطية أطلق أستاذ السياسة الأمريكي (صموئيل هنتنجتون) على هذه الظاهرة اسم الموجة الثالثة للديمقراطية واستمرت الانتقالات الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات حتى الوقت الحاضر في كافة دول العالم في الشمال والجنوب على نحو متفاوت.

سعت الدولة الكويتية منذ نشأتها إلي إقامة حكم دستوري غير تقليدي كما هو الحال بالنسبة للإمارات والممالك العربية التي ينتشر فيها نظام الحكم الملكي بصورته التقليدية في المنطقة العربية وتحديداً الخليجية من سلطة مطلقة للحاكم تجمع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في أن واحد ووفق هذا المنظور يتعين رصد ومتابعة ومن ثم تقييم واستشراف لمستقبل الانتقال إلي الديمقراطية في الكويت .

تركز الورقة على موضوع الانتقال الديمقراطي في دولة الكويت وبالتحديد علي تفاعلات البيئة الداخلية كالاحتكام الي شرعية دستور ديمقراطي والمشاركة السياسية وتفعيل دور البرلمان والاصلاح السياسي للمؤسسات بشكل عام في حالة الانتقال الديمقراطي بالكويت.

أهمية البحث:

تستمد الورقة بعضاً من أهميتها من حقيقة أن الانتقال الديمقراطي في الكويت يمثل حالة النمط الانتقالي (الاصلاحي).

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة الاساسية التي تسعى الورقة لايجاد حل لها في دراسة محاولات الانتقال الديمقراطي للنظام السياسي الكويتي وامكانية ان تفلح تلك المحاولات الي انتقال ديمقراطي حقيقي .

أهداف البحث:

تهدف الورقة إلى مناقشة الأسس والمرتكزات النظرية للانتقال الديمقراطي لحالة الانتقال الديمقراطي الكويتي التي تمثل النمط الانتقالي (الاصلاحي) وتوضيح نتائج هذا الانتقال في تحقيق الانتقال الفعلي أو التعثر.

فرضيات البحث :

أن الورقة تتأسس علي فرضية رئيسية مفادها أن الانتقال الديمقراطي في الكويت سيبقى شكلياً إذا افتقر قناعة النظام و المجتمع بضرورة وراهنيه الانتقال نحو الديمقراطية وان ذاك الانتقال الديمقراطي سيواجه بتعثرات كثيرة إذا افتقر إلى المضمون القادر على تغذية المرتكزات الأساسية للتحول الديمقراطي كالمشاركة السياسية والدستور الديمقراطي والحريات الأساسية وقيام مجتمع مدني وتحول الديمقراطية إلي قيمة اجتماعية.

منهج البحث:

يشكل منهج تحليل النظم الاقتراب المنهجي للورقة لكونه أكثر المناهج استخداماً في دراسة النشاط السياسي، حيث يتكون النظام من مدخلات النظام، وعملية الانتقال، إضافة إلى المخرجات بالإضافة إلي عديد من المناهج وفي أدواتها المنهجية حاولت الورقة أيضا الإفادة من أدبيات الانتقال الديمقراطي أو علم الانتقال الذي يبحث أسباب الانتقال الديمقراطي و كيفيات حدوثه والمسارات التي يمكن أن يتحرك عبرها الانتقال وما إذا كان يتحرك نحو الترسيخ الديمقراطي أم يتجه صوب نهايات أخرى. كما تضمن الورقة استخدام منهج دراسة الحالة بالتركيز على حالة الكويت والمنهج القانوني الذي يتتبع حالة القوانين والمواثيق التي تضمن عملية الانتقال .

المبحث الأول

معايير الانتقال الديمقراطي

هناك عدد من المعايير أو الشروط الواجب توافرها في أي دولة تسعى للانتقال نحو الحكم الديمقراطي حيث وهي تتفاوت ما بين التطبيق الفعلي والشكلانية وتظهر مؤشرات الانتقال الديمقراطي من عدة نواحي ضمن خريطة الدولة السياسية والاقتصادية منها (الدستور، وتداول السلطة سلمياً والفصل بين السلطات والتعددية السياسية والنظام التمثيلي ونزاهة الانتخابات والحريات العامة في الرأي والتعبير والتنظيم وحرية الصحافة وتداول المعلومات)[١].

يعتبر دور المؤسسة السياسية ومؤسسات منظمات المجتمع المدني ذات اهمية كبرى وكذلك تأكيد دور الدستور والقانون والولاء للمصلحة العامة وتفعيل الدور الرقابي للبرلمان وطريقة إدارة الانتخابات ودور المعارضة والأحزاب السياسية وتفعيل دور الإعلام كلها من معايير الانتقال الديمقراطي[٢].

بالقياس على الدول العربية نجد ان أقطار عربية عدة بها بعض التطورات الإيجابية التي تتفاوت في مداها من قطر إلى آخر ، وبخاصة على صعيد الإقرار بالتعددية التنظيمية لكن بقيود ودون تجاوز الإطار العام للنظام السلطوي الذي ساد العالم العربي منذ أوائل الخمسينات (والنظام السلطوي هو ذلك النظام الذي يقوم على احتكار نخب معينة للحكم في غياب أي قدر من المنافسة لها سواء كان هذا الاحتكار بالقوة القمعية السافرة أو نتيجة قبول شعبي لا يعبر عن نفسه في صورة مشاركة إيجابية مع غياب كامل لدور المجتمع المدني والآليات الديمقراطية)[٣].

(١) عبد الإله بلقزيز ، نحن والنظام الديمقراطي ، المستقبل العربي ، السنة ٩ ، العدد ٨٥ ، ١٩٧٩ ، ص ٣٨.
(٢) فائز الربيع ، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية ، دار الحامد ٢٠٠٤ ، ط١ ، عمان ، ص ١٨١.
(٣) وحيد عبد المجيد ، الديمقراطية في الوطن العربي، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة ثانية ، مايو ٢٠٠٢ ، ص ٢٦٤.

المبحث الثاني

الانتقال الديمقراطي (الحالة الكويتية)

إن دولة الكويت لم تركن إلي المصدر التقليدي لاكتساب شرعيتها و حاولت تدعيم شرعيتها بزيادة الفعالية و المشاركة و إضافة إليها منذ البداية العقلانية القانونية كمصدر للشرعية بتبنيها نظام برلماني يقوم علي الانتخاب الحر ويمارس الوظائف التشريعية كما سلكت بعض الأنظمة الاخري المسلك نفسه بدرجات متفاوتة مثل الأردن والمغرب والبحرين والجدير بالذكر أن هذه البلاد قطعت شوطاً ابعد في مسيرة التطور الاجتماعي الاقتصادي أو هي ذات تكوينات اجتماعية واثنيه أكثر تبلوراً من أقطار الملكيات الأخرى(١).

إن الكويت تعيش تجربة ديمقراطية متميزة نسبياً عن بقية أقطار العالم العربي ويرجح ذلك إلى تمتعها بظروف اقتصادية مزدهرة وظروف دستورية وقانونية تضمن لها درجة يعتد بها من حرية التعبير والحماية من التعرض للإرهاب وتوفر مساحة من المشاركة السياسية(٢) حيث انتهجت الدولة الكويتية منذ نشأتها الأولى نهجاً شورياً يؤسس للعلاقة بين الحاكم والمحكوم علي مرتكزات الديمقراطية نوعاً ما بحيث يضمن للمواطنين حق اختيار الحاكم ومبايعته ومساءلته في كل ما يتعلق بشؤون الحكم وإدارة البلاد(٣).

أول تجربة شهدتها الكويت هي قيام أول مجلس إستشارى في الكويت الذي كان في العام ١٩٢١ في إطار ما سمى بمطالب الإصلاح(٤) وكان المجلس هو محصلة لمطالب النخبة التجارية البازغة انزاك وقد تم تعيين هذا المجلس الاستشاري بعيد أن

(١) سعد الدين ابراهيم واخرون، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي : بحوث و مناقشات الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة ٣ ، مايو ٢٠٠٢ ، ص ٤١٩.

(٢) عبد الله النيبارى تعقيب على ورقة "محمد الرميحي" ، تجربة المشاركة السياسية في الكويت ١٩٦٢ – ١٩٨١ ورقة قدمت في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بحوث ومناقشات الثورة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص ٦٤٦.

(٣) حسين علي الصباغة ، النظام البرلماني في دولة الكويت : الواقع والمستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٤٢٤ ، ٢٠١٤/٦ ، ص٤١ .

(٤) عبد الله النيبارى ، مصدر سابق ، ص ٦٤٦.

تسلم احمد الجابر شؤون الحكم سنة ١٩٢١ وكون المجلس من اثني عشر عضواً منقسمين إلي منطقتي الكويت المعروفتين انزاك (٦ أعضاء من منطقة القبلة غرب و٦ أعضاء من منطقة شرق) وأن المجلس لم يكن فعالاً رغم كونه استشارياً بسبب كثرة الخلافات الشخصية وعدم احترام مبدأ رأي الأغلبية وعدم المواظبة علي الحضور وقلت اجتماعاتهم إلي أن وصل الأمر إلي بطلان المجلس(١). وتعد هذا المجلس بمثابة التجربة الأولي نحو الإصلاح السياسي .

تجربة الإصلاح السياسي الثانية فقد لحقت بالأولي بعد أكثر من خمس عشرة سنة وكان ذلك في السنوات الأخيرة من الثلاثينات ١٩٣٧-١٩٣٨ حيث شهدت منطقة الخليج من جديد نتائج التغييرات التي بدأت بعد الحرب العالمية الأولي – مع بشائر وجود النفط والتدفقات المالية الأولي الناجمة من إعطاء الامتيازات – أما الأسباب الموضوعية الداخلية التي ساهمت في بلورة حركة الإصلاح الثانية فقد كان من بينها التدهور الذي أصاب الوضع الاقتصادي في قطاع التجارة وصيد اللؤلؤ من جهة وبطء خطوات التنظيم في الإدارة الوليدة لمرافق الإمارة التي بدأت تستفيد من التدفقات الأولي لأموال النفط من الجهة الاخرى(٢).

التجربة السياسية القانونية الثانية فى١٩٣٧ – ١٩٣٨ جاءت في إطار مطالبة بعض العناصر الداخلية في الكويت بالإصلاح وأعلنت بعد هذه المطالبات وثيقة ١٩٣٨م(٣) وولدت حركة الإصلاح هذه من خلال مسمي "الكتلة الوطنية" حيث انتهت مطالبها بالمجلس بتشكيل مجلس منتخب من قطاعات محدودة من المجتمع (١٥٠ عائلة كما تذكر اغلب المصادر التاريخية) وكون هذا المجلس من جديد من اثني عشر عضواً إلا أن أهم فاصلة تاريخية يجدر الإشارة إليها هي تلك الوثيقة التي أصدرها المجلس في

(١) محمد الرميحي ، تجربة المشاركة السياسية في الكويت ١٩٦٢ – ١٩٨١ ، المستقبل العربي ، العدد ٦٤ ، ١٩٨٤/٦ ، ص ٩٣.
(٢) محمد الرميحي ، مصدر سابق ، ص ٩٣ .
(٣) عبد الله النيبارى ، مصدر سابق ، ص ٦٤٦.

يوليو ١٩٣٨ والتي نصت على الأتي[١]:

المادة الأولي: الأمة مصدر السلطات متمثلة في هيئة نوابها المنتخبين .

المادة الثانية: على المجلس التشريعي أن يشرع القوانين التالية : الميزانية – القضاء – الأمن – العام – المصارف – الصحة – العمران – الطوارئ وكل قانون تقتضي مصلحة البلاد تشريعه.

المادة الثالثة: مجلس الأمة التشريعي مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية والاتفاقات وكل ما يستجد من هذا القبيل لا يعتبر شرعياً إلا بموافقة المجلس وإشرافه.

المادة الرابعة : بما أن البلاد ليس فيها محكمة استئنافية فان مهام المحاكمة المذكورة تناط بمجلس الأمة التشريعي حتى تشكل جهة مستقلة لهذا الغرض .

المادة الخامسة: رئيس المجلس التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد.

علي الرغم من أن المجلس قد تكون من مجموعة محدودة من أعضاء المجتمع وسيطرت أفراد العائلة علي المجلس إلا أن ذلك كان قد تجسد مؤسسياً من خلال أول مجلس تشريعي في البلاد الذي شكل نقطة انطلاق نحو بناء مجتمع ديمقراطي يقوم علي تقسيم السلطات والمشاركة في الحكم وضمان توفير آليات المشاركة السياسية والرقابة التشريعية[٢] ولقد قام المجلس رغم فترة عمره القصيرة بتحقيق انجازات إصلاحية في مجال المال والقضاء والإدارة ففي مجال القضاء قام المجلس بفصل من سماهم " بالقضاة الفاسدين" وحتم علي القضاة استنباط أحكامهم من مجلة الأحكام العدلية الشرعية وفي الشؤون المالية أنشئت أول دائرة مالية للإشراف علي ما يرد للحكومة من مال وطريقة صرفه وتوزيعه وألغيت جميع الاحتكارات التي رآها المجلس ضارة بالاقتصاد كما ألغيت بعض الضرائب وفي الإدارة طردت العناصر الإدارية الفاسدة

(١) محمد الرميحي ، مصدر سابق ، ص ٩٣-٩٤ .
(٢) حسين علي الصباغة ، مصدر سابق ، ص٤١.

كما تميزت الفترة بانطلاقة ثقافية متميزة علي الرغم من هذه الإصلاحات إلا أن ظروفاً داخلية وذاتية وخارجية من أهمها الوضع الاقتصادي وعلاقات الكويت بشركات النفط الجديدة وعدم استيعاب المجلس لظروف الحركة الاجتماعية الداخلية كلها من جملة عناصر أخري أدت كلها إلي في نهاية المطاف إلي الإطاحة بالتجربة وخلفت وراءها بعض الإصلاحات(١).

التطور الثالث جاء في الخمسينات ففي عام ١٩٥٤ تأسست في الكويت اللجنة الوطنية لأنصار السلام ، تمشياً مع صيحة التحرر في العالم العربي ثم تأسست الرابطة الديمقراطية للمطالبة بمجلس تأسيسي ودستور حديث ونمت الحركة القومية في الكويت انعكاسا لأحداث الثورة المصرية ثم الوحدة بين مصر وسوريا إبان ذلك تكون المجلس الأعلى من أعضاء الأسرة الحاكمة وألحق به مجلس إستشارى من أبناء الأسرة البارزين أيضاً وعلى صعيد التكوينات الاجتماعية والطبقية فإن هذه الفترة شهدت تغييراً في تركيب النخب الاجتماعية والسياسية فبعد أن كانت هذه النخب تستند أساسا لأعضاء الأسرة الحاكمة ومجموعة عائلات كبار التجار ، فقد ظهرت قوتان أخريان مع تصاعد المطالبة بالإصلاحات السياسية هما : القبائل البدوية المستوطنة حديثاً والطبقة الوسطى الناشئة وذلك مع تبلور الوعي السياسي لتعكس نوعاً من التعددية في المجتمع الكويتي(٢).

من ناحية أخرى فإن أبناء الطبقة الوسطى طالبوا بقيام الأحزاب السياسية بدلاً من العلاقات والروابط القبلية والعائلية ، كما نادت هذه الفئات بشغل وظائف الدولة من قبل ذوى الجدارة والأهلية بدلاً من الاعتماد على المعايير التقليدية والأرثية وكانت نواة هذه النخبة تطالب بالمشكلة السياسية والإصلاح السياسي الداخلي وعندما أعلن استقلال دولة الكويت في يناير ١٩٦١ أعلنت الدولة مباشرة انتخاب مجلس تأسيس

(١) محمد الرميحي ، مصدر سابق ، ص ٩٤ .
(٢) عبد الله النيبارى ، مصدر سابق ، ص ٦٤٨.

الدستور في يوليو١٩٦١ وأوكلت مهمة الإعداد للانتخابات للمجلس الأعلى والمجلس الإستشارى وجرت أول انتخابات في ديسمبر١٩٦١ وفى يناير١٩٦٢ كان أول اجتماع للمجلس التأسيسي المنتخب وتم تبنى دستور مؤقت من ٣٨ مادة " ضمنت الحريات الأساسية للكويتيين " ثم أعد المجلس التأسيسي الدستور الجديد الذي وقعه الأمير في يناير١٩٦٣ تألف الدستور من ١٨٣ مادة ونظر إليه على أنه "عقد" بين أمير الكويت وشعبها وفى يناير ١٩٦٣ عقد مجلس الأمة الكويتي اجتماعه الأول(١).

اعتبر يناير من العام ١٩٦٣ مهم في الكويت حيث تنافس ٢١٠ من المرشحين علي مقاعد المجلس التشريعي الخمسين وكانت تحتل كل من الدوائر العشر خمس من المقاعد وبين يناير ١٩٦٣ ويناير ١٩٨١ جرت انتخابات عامة في الكويت للمجالس التشريعية المتعددة تستمر مدة المجلس الواحد أربع سنوات وقد عاشت الكويت في ظل الدستور من يناير ١٩٦٣ حتى أغسطس ١٩٧٦ عندما عطل الدستور واستمر التعطيل لمدة خمس سنوات وكانت البلاد تسير بخطي ثابتة تجاه تعميق المشاركة والنضج السياسي ساهمت في ذلك النخب السياسية الأربعة – الأسرة الحاكمة ، العائلات التجارية ، البدو المستوطنون ، النخبة الناشئة من الطبقة الوسطي – بتفرعاتها المختلفة ولقد كان النضج السياسي ملحوظاً من خلال تزايد أعداد المرشحين في الانتخابات وظهور تكتلات سياسية غير تقليدية وظهرت مجموعات ضغط جديدة خاصة من خلال التجمعات الدينية /السياسية التي يطلق عليها بعض الكتاب " الإسلام السياسي " ففي يناير ١٩٨١ شهدت الانتخابات الخامسة سجالاً محتدماً بين الفئات الداخلية المتعددة ولقد استطاعت أطراف من التيار الإسلامي السياسي كحركة الإخوان المسلمين وحركة السلفيين والحركة الشيعية بتوصيل ممثلين لها إلي البرلمان وزاد عدد الدوائر من عشرة دوائر إلي خمس وعشرين دائرة وتحمل ممثلين اثنين من كل دائرة إلي المجلس(٢).

(١) نفس المصدر ، ص ٦٤٥.
(٢) محمد الرميحي ، مصدر سابق ، ص ١٠٢-١٠٤.

على عكس برلمانات العالم الثالث لم يكن مجلس الأمة في الكويت مجرد مؤسسة عملها التصديق الاعمي علي القرارات المقدمة إليها كما أشار مايكل هدسون " أستاذ دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورجتاون " حيث يقول : بالإضافة إلي ما يخرج به الزائر إلي مجلس الأمة في الكويت من انطباع سريع بان المجلس مكان لانتقاد الحكومة بشكل صاخب فان المجلس اوجد أساليب دستورية في التعبير عن الرأي وهو منفذ للتعبير للعناصر السياسية والاجتماعية في الكويت ومجموعات البدو المستقرين ورجال الأعمال والمثقفين والسياسيين والمهنيين والوطنيين[١]. استمر العمل البرلماني وفق الدستور عن طريق مجالس نيابية منتخبة بعد الاستقلال حتى الغزو العراقي في أغسطس ١٩٩٠.

التطور الرابع جاء بعد حرب الخليج الثانية ولقد كان حرب تحرير الكويت من أهم الأحداث التي فرضت معطيات جديدة علي الساحة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي عموماً والكويت علي وجه الخصوص وبخاصة أن الحرب قد أبرزت الانكشاف الأمني لهذه الدول وضعف قدراتها العسكرية ولقد عجلت حرب تحرير الكويت بظهور متغيرات جديدة أسهمت في بروز فعاليات داخلية ناشطة علي الساحة السياسية وقد كان من ابرز النتائج الداخلية في الكويت هي ظهور مطالبات شعبية بالمزيد من المشاركة السياسية علي أن الغزو العراقي للكويت لفت الأنظار إلي ضعف الأداء التي اتسمت به الحكومة الكويتية في التعامل مع الغزو وكانت بحاجة إلي دعم الكويتيين بالداخل والخارج لتأكيد شرعيتها وهي في المنفي ودفعها هذا إلي إدخال بعض الإصلاحات الدستورية[٢]. وبناء على ما تم الاتفاق عليه في مؤتمر جدة الشعبي بالمملكة العربية السعودية في أكتوبر ١٩٩٠م الذي التقى فيه الحاكم جابر الأحمد الجابر الصباح مع مجموعة من أبناء الشعب الكويتي – أثناء الاحتلال – فقد تعهد الطرفان

(١) نفس المصدر ، ص ١٠٣.

(٢) ابتسام الكتبي واخرون ، التحولات الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي ، في كتاب الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ٢٠٠٤ ، لبنان – بيروت ، ص ٣٠٩-٣١٠ .

على العمل لبناء كويت ما بعد الغزو لتكون أكثر قوة لتدارك الأخطاء الناجمة عن الغزو العراقي وضمان تقوية الجبهة الداخلية[١] وتبدو الكويت في هذه الأثناء وكأنها تمهد لعقد اجتماعي سياسي جديد بين الحاكم – المعزول انزاك – والشعب الكويتي.

في عام ١٩٩١ وبعد حرب الخليج حدث تطور مهم في الحالة السياسية عموماً وازداد الحراك السياسي علي نحو غير مسبوق و أخذت المسألة الديمقراطية بعداً مهماً وجديداً في الكويت تمثل في قوة المعارضة السياسية وجرأتها في طرح مطالبها ولكن حاولت الحكومة احتواءها وتهدئتها عبر طرق غير عنيفة في أغلبها ويبدو علي الحكومة عدم التسريع في النظر لمطالب المعارضة السياسية والتي شملت جملة من المطالبات أهمها ضمان الاستمرار في التعددية السياسية الحقيقية وتقييد السلطات الأميرية وإجراء انتخابات حرة ونزيهة لمجلس الأمة وأعادت حكومة الشيخ سعد العبد الله الصباح تأثير وعودها والتزامها بالانتقال الديمقراطي على نحو ما وعد الشيخ جابر الصباح أمير الكويت وطالبت المعارضة الكويتية بتحديد موعد دقيق للانتخابات في إطار ضغطها من أجل توسع المشاركة السياسية و تزايدت آمال المعارضة في التغيير مع استقالة حكومة الشيخ سعد العبد الله في مارس١٩٩١ بيد أن تشكيل الحكومة الجديدة جاء على غير آمال المعارضة المنظمة وعددها سبع قوى سياسية في المشاركة في حكومة موسعة رغم استجابة الأسرة الحاكمة لمطالب المعارضة وتقليص عدد الوزراء من العائلة من سبعة وزراء إلى خمسة وزراء وفى محاولة لتهدئة المعارضة أعلن أمير الكويت – انزاك – في يونيو ١٩٩٢ عن موعد الانتخابات في أكتوبر ١٩٩٢م الأمر الذي اعتبرته المعارضة تلكؤاً من قبل الأسرة الحاكمة في تطبيق الممارسات الديمقراطية[٢].

رغم الإشارة إلى أن الانتخابات ستجرى على أساس التنافس بين أحزاب متعددة وبدأ المجلس عمله في ٢٠ أكتوبر ١٩٩٢ واستمر حتى ٥ أكتوبر ١٩٩٦ وفي

(١) مني ششتر ، مسيرة الديمقراطية والدستور في الكويت ، مقال منشور بمجلة الكويت بتاريخ ٢٠١٥/٢/٣ علي شبكة الانترنت بالموقع http://kuwaitmag.com ، بدون صفحة .

(٢) فيليب شميتر وتيرى لين كارل ، مصدر سابق ، ص١١.

١٩٩٦ تم إجراء انتخابات برلمانية وقد حصلت التيارات الإسلامية السنية والشيعية علي تمثيل واضح في المجلس وفي يوليو ١٩٩٩ تم إجراء انتخابات برلمانية بعد تأزم الموقف بين الحكومة والبرلمان انتهت بحله والعودة إلي انتخابات جديدة حصل فيها كل من التيارين الليبرالي والإسلامي والمستقلين علي ثقل واضح علي حساب ممثلي الحكومة[١] و تتالت المجالس النيابية المنتخبة في الكويت تباعا، حيث تقام الانتخابات كل أربع سنوات ينتخب فيها الناخبون ٥٠ عضوا لمجلس الأمة ، وينتخب الأعضاء منهم رئيساً للمجلس[٢].

مما تجدر الإشارة إليه أن تعامل الحكومة مع البرلمان بعد انتهاء الحرب علي الرغم من تعدد الأزمات بين الطرفين يعكس قوة مركز الأخير الذي لم تجرؤ الحكومة الكويتية علي حله من دون مبررات دستورية كما كانت تفعل في السابق أي ما قبل حرب الخليج الثانية.

افتراض البحث أن التطور الرابع هو حرب الخليج الثانية وما بعدها يؤسس لاعتبار ما بعد ثورات "الربيع العربي" في ٢٠١١ بمثابة التطور الخامس دون إغفال لأحداث الحادي عشر من سبتمبر لما لها من أهمية وتأثير علي بلدان العالم العربي والتي عملت كمحفز للبلدان العربية عموماً في مزيد من الانفتاح السياسي نحو مجتمعاتها مرغمة أو راغبة في وذلك بعد اتهام البلدان الإسلامية و العربية بالإرهاب ومع أهمية وحيوية الدعوات القوية التي أخذت تبرز في الغرب والولايات المتحدة وخصوصا بعد أحداث ١١ سبتمبر الإرهابية لتعميم قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم، وخصوصا في البلدان العربية والإسلامية، غير انه غالبا ما جرى و يجري استخدامها أو توظيفها بصورة انتقائية خدمة لمصالح الولايات المتحدة والغرب الإستراتيجية وأهدافهم الآنية[٣].

(١) ابتسام الكتبي واخرون ، مصدر سابق ، ص ٣١٠ - ٣١١ .
(٢) مني ششتر ، مصدر سابق ، بدون صفحة.
(٣) نجيب الخنيزي ، اليسار، الديمقراطية والعلمانية في الخليج والجزيرة العربية ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٥٦٦ ، ٤/١٢/٢٠١١ علي الموقع الالكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٢٨٦٠٨٢.

استقبلت أقطار مجلس التعاون الخليجي ومنها دولة الكويت انعكاسات ثورات "الربيع العربي" في بداية عام ٢٠١١ بنوع من الحزر والترقب لأنها لم تصادف أن واجهت أحداثا إقليمية حاسمة غيرت من شكل الحكم في المنطقة بمثل ما حدث في عام ٢٠١١ وبالرغم من التغييرات والإصلاحات التي قامت بها الحكومات الخليجية ومنها الكويت إلا أن التطورات بعد ثورات "الربيع العربي" تضعها في خانة المسؤولية التاريخية لدراسة ما تم انجازه ومقارنته بمستوي إفرازات ثورات "الربيع العربي" التي أطاحت بأقدم الحكومات الإقليمية في المنطقة بسبب الفجوة التي خلقت بين الحاكم والمحكوم(١).

بدت الكويت طوال عام ٢٠١٢ والنصف الأول من ٢٠١٣ ساحة لأزمات سياسية متتالية نجم عنها حل البرلمان وإجراء انتخابات تشريعية مرتين وبعد الصراعات المتكررة بين مجلس الأمة المنتخب في ٢٠٠٩ والحكومة بقيادة رئيس الوزراء السابق ناصر الأحمد الصباح أعلن أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح استقالة الحكومة وحل المجلس للمرة الثالثة في فبراير ٢٠١٢.

أسفر ذلك عن فوز المعارضة الإسلامية إلا أنه في يونيو ٢٠١٢ حكمت المحكمة الدستورية ببطلان انتخابات مجلس فبراير ٢٠١٢ وإعادة مجلس عام ٢٠٠٩ ولقد أثار هذا الحكم غضباً شعبياً واسعاً وفشل المجلس المعاد في الانعقاد بسبب مقاطعة نواب المعارضة ودعا الأمير إلى انتخابات جديدة في سبتمبر ٢٠١٢.

أصدر الشيخ صباح الأحمد الصباح مرسوماً في نهاية أكتوبر ٢٠١٢ يقضى بتقليص عدد النواب لتحقيق ما أسماه "إصلاح نظام معيب وحماية الأمن والاستقرار" حيث صدر حكم المحكمة الدستورية بشأن مرسوم الصوت الواحد في ١٦ يونيو ٢٠١٣ إذ قضت المحكمة بتحصين المرسوم الأميري بتعديل آلية الانتخاب لتكون صوتًا واحدًا بدلاً من أربعة أصوات ، لكنها قضت بعدم دستورية مرسوم إنشاء اللجنة الوطنية العليا للانتخابات؛ ومن ثم أمرت بحل مجلس الأمة المنتخب في ديسمبر ٢٠١٢، وإجراء

(١) جاسم يونس الحريري ، مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي ،مجلة المستقبل العربي ،السنة ٣٥ ، العدد ٤١٠ ، ٢٠١٣/٤ ، ص ٤٧.

انتخابات جديدة وفق مرسوم الصوت الواحد[١] وقد رفضت المعارضة هذا التعديل الإنتخابى الذي يقلل من قدرته على تشكيل التحالفات ومن بين القوى المقاطعة تنظيمات إسلامية أمثال الحركة الدستورية الإسلامية والتجمع السلفي الإسلامي كما أن منها تجمعات ليبرالية ويسارية أمثال كتلة العمل، والمنبر الديمقراطي فضلاً عن القبائل التي تؤدى دوراً مؤثراً على الصعيدين الإجتماعى والسياسي في الكويت[٢] حيث جاء التعديل في غياب مجلس الأمة الذي تم حله بناء علي حكم من المحكمة الدستورية وتري المعارضة انه لا ضرورة لإصدار هذه التعديلات في غياب البرلمان وتمت الانتخابات وفقاً لهذا القانون الجديد الذي اقره مجلس الأمة الجديد في ٢٠١٣[٣].

في السابع والعشرين من يوليو ٢٠١٣ اقيمت انتخابات مجلس الأمة السادس عشر في تاريخ مسيرتها الديمقراطية، وهي ثالث انتخابات نيابية تُجرى في غضون ١٧ شهرًا ، والسادسة خلال سبع سنوات ، والرابعة التي تجرى وفق نظام الدوائر الانتخابية الخمس حيث دُعي نحو ٤٤٠ ألف كويتي وكويتية لاختيار ٥٠ نائبًا لعضوية برلمان جديد بعد أن أبطلت المحكمة الدستورية انتخابات ديسمبر ٢٠١٢ وأمرت بإجراء انتخابات برلمانية جديدة، وهي المرة السادسة التي يُحل فيها البرلمان الكويتي منذ مايو ٢٠٠٦؛ إما بسبب الخلافات السياسية بين الحكومة ومجلس الأمة، أو بموجب حكم قضائي وتباينت مواقف القوى السياسية والاجتماعية من المشاركة في الانتخابات الأخيرة من عدمها؛ فعلى صعيد القوى السياسية والنيابية، قاطعت "كتلة الأغلبية" في مجلس الأمة المبطل والذي انتُخب في فبراير ٢٠١٢، وبلغ عدد المقاطعين من هذه الكتلة ٢٧ نائبًا سابقًا، مؤكدين أن هذا الموقف يأتي "التزامًا بما سبق أن أعلن قبل صدور حكم المحكمة الدستورية والذي أكد على مقاطعة أية انتخابات تتم وفق مراسيم ضرورة[٤].

(١) محمد بدري عيد ، الانتخابات الكويتية : بين تواصل المسيرة الديمقراطية والاستقرار السياسي، موقع الجزيرة للدراسات http:// studies.aljazeera.net بتاريخ الاثنين ١٢ أغسطس ٢٠١٣.

(٢) أحمد يوسف أحمد ، نيفين مسعد(تحرير) وآخرون ، حال الأمة العربية ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان – بيروت، ط الأولي أغسطس ٢٠١٣ ، ص ١٦٦ – ١٦٧ .

(٣) علي الدين هلال (تحرير) وآخرون ، حالة الأمة العربية ٢٠١٣ – ٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان – بيروت ، ط الأولي مايو ٢٠١٤ ، ص ٢١٦ .

(٤) محمد بدري ، مصدر سابق ، بدون صفحة.

كما قاطعت غالبية التيارات الإسلامية والليبرالية الانتخابات التي أُجريت وفقًا للصوت الواحد الذي ترفضه هذه التيارات، بينما شاركت بعض القوى الأخرى، وشارك ليبراليون بشكل فردي لا سيما ممن يُحسبون على ما يسمى بكتلة العمل الوطني فبالنسبة للتيار الليبرالي، أكد المنبر الديمقراطي مقاطعته للانتخابات اعتراضًا على حكم المحكمة الدستورية في شأن نظام الصوت الواحد، معتبرًا أنه "لم يُنهِ حالة الصراع السياسي والاجتماعي، بل زادها احتقانًا"، وأن هذا النظام "بدأ يفرز ويكرس الانقسامات الداخلية، كما أنه أدى لتفشي سلبيات العمل الانتخابي". وأكد المنبر أن عدم خوض الانتخابات يأتي اتساقًا مع قناعته بأن "خوض الانتخابات في المعطيات الحالية يجعل إرادة الناخب الكويتي أسيرة ومختطفة فعلى صعيد القوى السياسية الإسلامية، قاطعت الحركة السلفية الانتخابات ترشحًا وانتخابًا، مبررة ذلك بأداء الحكومة الذي عمل على "إصدار مراسيم الضرورة لتعزيز النهج الفردي وإلغاء مؤسسات الدولة واختزالها في السلطة التنفيذية فقط ما يعد تحجيمًا لدور الأمة وإلغاء لوجودها وللأسباب ذاتها لم تشارك الحركة الدستورية الإسلامية "حدس" بأي مرشحين لها في الانتخابات غير أن التجمع السلفي شارك في الانتخابات باعتبارها "واجبًا شرعيًا ووطنيًا"، داعيًا الناخبين لاختيار الأصلح(١).

في المقابل أعلنت جميع التجمعات الشيعية عن خوضها الانتخابات باعتبار أن المشاركة "واجب وطني وتجسيد عملي لحكم المحكمة الدستورية ومع ذلك، أعلن بعض الرموز التقليدية الشيعية ذات الثقل في الممارسة البرلمانية عن مقاطعتها للانتخابات، مثل النائب السيد حسين القلاف الذي عزا موقفه إلى "التخبط السياسي وسوء استخدام الأدوات الدستورية أما القبائل، فخلافًا لموقفها من انتخابات ديسمبر/كانون الأول الماضي، فقد حسمت موقفها إما عبر "التشاوريات"، أو ترك الباب مشرعًا لجميع

(١) محمد بدري، مصدر سابق، بدون صفحة.

أبنائها للمشاركة بالانتخابات ترشحًا وانتخابًا والأمر الجدير بالملاحظة في هذا السياق أنه من المعطيات المهمة التي شكّلت الإطار العام للانتخابات، دعوة العديد من الدعاة المواطنين للمشاركة وحثهم عليها "لتحقيق المصلحة المرجحة وعدم ترك المجال لغير الأكفاء، والتحذير من المقاطعة لأنها "تفتح باب الشر"، و"دفعًا للمفسدة التي قد تقع بوصول من لا يستحق لكرسي التشريع[١].

جدول يبين انتخابات مجلس الأمة الكويتي ٢٠١٣
مقارنة بمجلس ديسمبر ٢٠١٢ (المنحل)

	عدد المرشحين ٢٠١٣	عدد المرشحين ديسمبر ٢٠١٣	نسبة المشاركة في التصويت ٢٠١٣	نسبة المشاركة في التصويت ديسمبر ٢٠١٣	ملاحظة
المجموع الكلي	٤١٨	٣٩٤	٥٤,٥٪	٤٠٪	٤٤٠ ألف ناخب كويتي كما بلغت نسبة المشاركة أكثر من٥٩٪ في انتخابات فبراير ٢٠١٢
الدائرة الأولي	٣٩	٦٢	٥٨,١٪	٥٧,٢٪	ذات أغلبية شيعية
الدائرة الثانية	٣٠	٦١	٥٨,٨٪	٥٤,٧٪	
الدائرة الثالثة	٥٢	٦٧	٥١,٢٪	٥٢,٢٪	
الدائرة الرابعة	٨٨	٤٩	٥٠,٩٪	٢٩,١٪	أغلبية قبائل
الدائرة الخامسة	١٠١	٤٧	٤٨,٤٪	٢٠,٦٪	أغلبية قبائل
مشاركة النساء	٥	١٤	١,٦٪	٣,٥٪	ترشح ٢٦ امراة في انتخابات ٢٠٠٦ و١٩ في فبراير ٢٠١٢
مقاعد النساء	٢	٣			
القبائل	٢٥ مقعداً				نسبة ٥٠ ٪ من مقاعد البرلمان
الشيعة	٨ مقاعد	١٧ مقعد			تدني مقاعد الشيعة في انتخابات ٢٠١٣ عنها في ديسمبر ٢٠١٢
السنة	٨ مقاعد	٥ مقاعد			
كتلة العمل الوطني	٧ مقاعد				
منسحبون	١٠٨	١٠٨			

(١) نفس المصدر، بدون صفحة.

خاض انتخابات ٢٠١٣ (٣١٠) مرشحًا بينهم ٥ سيدات ؛ حيث تصدرت الدائرة الخامسة الدوائر الخمس بـ (١٠١) مرشح، تلتها الدائرة الرابعة في المرتبة الثانية بـ (٨٨) مرشحًا، ثم الدائرة الثالثة بـ (٥٢) مرشحًا، تبعتها الدائرة الأولى بـ (٣٩) مرشحًا، ثم حلّت الدائرة الثانية في المرتبة الأخيرة بـ (٣٠) مرشحًا ويشار في هذا الصدد إلى انسحاب أكثر من ١٠٠ مرشح ممن تقدموا بأوراق ترشحهم عند فتح باب التسجيل للانتخابات في ٩ يوليو ٢٠١٣ حين بلغ العدد (٤١٨) مرشحًا ومرشحة.

يلاحظ أن نسبة المشاركة في التصويت قد شهدت ارتفاعًا نسبيًا في هذه الانتخابات أخذًا بعين الاعتبار تراجع معدلات المشاركة بشكل عام خلال انتخابات المجالس الثلاثة الأخيرة عن سابقاتها؛ حيث بلغت نسبة المشاركة في انتخابات ٢٠١٣ حوالي ٥٤,٥٪ مقابل أقل من ٤٠٪ في انتخابات ديسمبر ٢٠١٢، بينما بلغت ٥٩,٥٪ في انتخابات فبراير ٢٠١٢، و٥٨,٢٪ في انتخابات ٢٠٠٩ ووفقًا للنتائج الرسمية، فقد جاءت نسبة المشاركة بحسب الدوائر الانتخابية على النحو التالي: الدائرة الأولى (٥٨,١٪)، الثانية (٥٨,٨٪)، الثالثة (٥١,٢٪)، الرابعة (٥٠,٩٪)، والخامسة (٤٨,٤٪) انعكس هذا التطور بشكل لافت في النتائج التي أسفرت عنها عملية الاقتراع ، كما ألغت نسبة المشاركة المرتفعة نسبيًا هذه المرة وصف ب"برلمان ربع الشعب" الذي أُطلق على المجلس السابق تشير القراءة العامة لمخرجات ونتائج الانتخابات، مقارنة مع نتائج مجلس ٢٠٠٩ والمجلسين المبطلين (فبراير وديسمبر ٢٠١٢) إلى عودة قوية للقبائل مقابل خسارة واضحة لكل من الطائفة الشيعية والمرأة[١].

يمكن رصد العديد من دعوات الإصلاح والفعاليات والمؤتمرات التي استهدفت بلورة أجندات للإصلاح في المجالات المختلفة سواء علي المستويين الشعبي والرسمي ومن بينها[٢]:

(١) محمد بدري ، مصدر سابق ، بدون صفحة .
(٢) احمد الديين ، الحاجة إلي الإصلاح في الكويت ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٣٥ ، العدد ٤٠٢ ، ٢٠١٢/٨ ، ص ٤٥.

١. **برامج التجمعات السياسية:** هناك العديد من الوثائق المهمة التي طرحتها التجمعات السياسية منذ بداية السبعينيات تضمنت دعوات إلي تبني نهج إصلاحي منها " التقدميون الديمقراطيون " ١٩٧١ بمناسبة انتخابات مجلس الأمة الثالث و"منهاج عمل التجمع الوطني " نوفمبر ١٩٧٤ و " برنامج العمل الوطني لنواب الشعب " ديسمبر ١٩٧٨ و " البرنامج الانتخابي لمرشحي التجمع الديمقراطي " ١٩٨٥ و " إعلان المبادئ " الصادر عن المنبر الديمقراطي الكويتي ديسمبر ١٩٩١ و " نعدكم " البرنامج الانتخابي لمرشحي المنبر الديمقراطي الكويتي ١٩٩٢ و " رؤية وطنية للمستقبل " برنامج عمل التجمع الوطني الديمقراطي عن الفترة ١٩٩٨ – ٢٠٠٠ ووثيقة " طريق الكويت نحو النهضة والتغيير " الصادر عن المنبر الديمقراطي الكويتي مارس ١٩٩٩ و " الوثيقة الأساسية " للتحالف الوطني الديمقراطي في ديسمبر ٢٠٠٢ و " برنامج العشرين نقطة " للمنبر الديمقراطي الكويتي بمناسبة انتخابات ٢٠١٢ ، التي تشكل في مجموعها رؤى إصلاحية وطنية قدمتها التجمعات السياسية الكويتية قصد منها الإصلاح الدستوري والانتقال الفعلي إلي الديمقراطي كما تناولت فيها مختلف الاختلالات التي تعانيها البلاد كما تضمنت اقتراحات ملموسة للإصلاحات المنشودة .

٢. **وثائق مؤتمرات الإصلاح التي دعت إليها مؤسسات المجتمع المدني :** ومن بينها وثيقة " الحكم الصالح : الطريق إلي التنمية " الصادرة عن جمعية الشفافية الكويتية في مارس ٢٠٠٧ و " الحوار الوطني للإصلاح السياسي " الذي نظمته جمعية الشفافية من نوفمبر ٢٠٠٨ إلي مارس ٢٠٠٩ وورقة " الإصلاح الاقتصادي شرط أساسي لنجاح إستراتيجية المركز التجاري والمالي " الصادرة من غرفة تجارة وصناعة الكويت ابريل ٢٠٠٩ وأوراق " ندوة التوجهات المستقبلية للاقتصاد الكويت " الصادرة عن المؤتمر العلمي الأول للاقتصاديين الكويتيين

مايو ١٩٩٣ .

٣. **وثائق الإصلاح الرسمية:** من أهمها " الوثيقة الوطنية للإصلاح والتنمية " الصادرة عن وزارة التخطيط مارس ١٩٩٣ و " إستراتيجية التنمية بعيدة المدى لدولة الكويت " المجلس الاعلي للتخطيط ١٩٨٩ " الإطار العام للخطة الإنمائية للسنوات ٢٠١٠-٢٠١١ و ٢٠١٣ – ٢٠١٤ الصادر بالقانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٠[١].

يلاحظ المطلع علي هذه الوثائق أن الوثائق الصادرة عن التجمعات السياسية الكويتية قد تطرقت إلي مختلف الاختلالات التي تعانيها الكويت ولكنها في الغالب تناولتها كعناوين وقضايا ومطالب واقتراحات من دون ربطها بخطوات عملية وسياسات وإجراءات ملموسة للتنفيذ فيما نلاحظ أن وثائق مؤسسات المجتمع المدني قد ركزت في غالبها علي الإصلاحات في المجالات محددة تتصل باهتمامات هذه المؤسسات ما عدا وثائق جمعية الشفافية الكويتية ومؤتمراتها التي تناولت الإصلاح السياسي أما الوثائق الرسمية فقد تجاهلت تماماً أي خلل سياسي ولا تتطرق إلي استحقاقات الإصلاح السياسي مع ما تتميز به الوثائق الرسمية من بيانات ومعلومات وما تضمنته من سياسات وإجراءات تنفيذية إلا أن الغالب علي الوثائق الحكومية هو عدم انتقالها إلي مستوي التطبيق إلا ما يتصل بالمشروعات ذات الطبيعة الاقتصادية الواردة في الخطة الإنمائية وهذا قصور واضح لايمكن تبريره للسلطة التنفيذية[٢].

تقييم لتجربة الانتقال الديمقراطي بدولة الكويت والتحديات التي تواجهها :

ليس من السهل تقديم تقويم شامل لتجربة المشاركة في الكويت فقد مرت التجربة بعدة أطوار زيادة ونقصان في الأداء وتكيفت لأسباب موضوعية داخلية وخارجية بها من الثوابت والمتغيرات الكثير فهل استمرت التجربة الدستورية في الكويت بنجاح ؟ ولان

(١) احمد الديين ، مصدر سابق ، ص ٤٦.
(٢) نفس المصدر ، ص ٤٦.

التقييم يحتاج إلي كثير من القراءة والإحصاءات وقراءة مؤشرات النجاح والفشل في التجربة إلا أن الدراسة ستركز في تقييمها علي معوقات عمليات الانتقال ومن ثم ستركز على الايجابيات والعوامل المساعدة لتطور عملية الانتقال الديمقراطي في الكويت ثم تبين أهم التحديات التي تواجهها الدولة الكويتية.

شهد العام ١٩٦٧ حدث مهم وهو عملية تزوير الانتخابات لتحقيق بعض المكاسب الحكومية منها تكوين مجلس سهل الانقياد لا يثير التساؤلات عن سياسات السلطة التنفيذية و تحديداً بسبب عدم رغبة المجلس في المصادقة علي الاتفاقيات النفطية سنة ١٩٦٦ و سعي الأمير إلي انتخاب برلمان طيع سنة ١٩٦٧ من شأنه التصديق علي تلك الاتفاقيات[١] وحملة التجنيس غير المنظمة في أوائل السبعينات لتخريب عملية التصويت في بعض المناطق ثم تلاها حل مجلس الأمة بطريقة غير دستورية وتعليق بعض مواد الدستور في عام ١٩٧٦ ومحاولات تعديل دستور ١٩٦٣ من المواد المتصلة " برقابة المجلس على الحكومة سنة ١٩٨٠ ثم حل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور في عام ١٩٨٦ وتجربة المجلس الوطني كبديل لمجلس الأمة وكشكل إنتقالى دائم لا دستوري نحو إعادة الحياة الدستورية عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ قبل الغزو العراقي للكويت وبعد تحرير الكويت خلافاً للوعود السابقة[٢]. كل تلك الأحداث شكلت نقطة استفهام وعلامة مهمة حول الانتقال الديمقراطي المنشود في الكويت .

يتركز الاختلال السياسي في احتدام التعارض بين عقلية المشيخة وانفرادها بالسلطة من جهة ومشروع بناء الدولة الكويتية الحديثة ومتطلبات التطور الديمقراطي للمجتمع الكويتي[٣] فالدستور أعطى امتيازات كبيرة للأسرة الحاكمة ولرئيس الدولة وقد ثبت مركز الإمارة وتوارثها بقانون يرقى إلى مرتبة الدستور وأعطى لرئيس الدولة

(١) سامي عطا الله تحرير : ابراهيم البدوي وسمير المقدسي ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط الاولي ، يناير ٢٠١١ ، ص ٢٩٠.

(٢) خلدون حسن النقيب ، محنة الدستور في الوطن العربي ؛ العلمانية والأصولية وأزمة الحرية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ١٧ ، العدد ١٨٤ ، يونيو ١٩٩٤ ، ص ٣٤ .

(٣) احمد الديين ، مصدر سابق ، ص ٤٣ .

حقاً توفيقياً للاعتراض على القوانين كما أعطاه حقاً مساوياً للمجلس المنتخب في تعديل الدستور أي أنه لا يمكن إدخال أي تعديل على الدستور من دون موافقة رئيس الدولة كذلك فإن مجلس الأمة تكون من أعضاء منتخبين وأعضاء معينين هم الوزراء الذين شكلوا ربع المجلس مما أعطى الحكومة كتلة كبيرة داخل المجلس هذا إلى جانب أن الحكومة ليست ملزمة بالحصول على ثقة المجلس عند تشكيلها كما أن تشكيل الحكومة ليس مرتبطاً بنتائج الانتخابات أي أن مبدأ تداخل السلطة بين الأحزاب أو الكتل النيابية بناء على حصولها على أغلبية مقاعد المجلس النيابي لا يؤخذ به في النظام الكويتي فالمتاح في التجربة الكويتية هو "حق المعارضة" وانتقاد السلطة التنفيذية في قاعة البرلمان(١).

ينظم الإمارة في الكويت، قانون خاص له قوة الدستور وقد ينص الدستور نفسه في المادة الرابعة منه على إن الكويت وراثية في ذرية المغفور له مبارك الصباح ويعين ولي العهد خلال سنه على الأكثر من توليه الأمير ويكون تعيينه بأمر أميري بناءاً على تزكية الأمير ومبايعته من مجلس الأمة، تتم في جلسة خاصة بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس وفي حالة عدم التعيين على النحو السابق ، يذكي الأمير لولاية العهد ثلاثة علي الأقل من الذرية المذكورة، فيتابع المجلس احدهم ولياً للعهد، ويشترطون في ولي العهد إن يكون رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين مسلمين(٢). بقاء هذه المادة والمحافظة عليها من شأنها أن تجعل الحكم بيد الأسرة الحاكمة لا بيد الشعب كما هو منصوص عليه في الدستور وبالتالي تجعل من أمر تحول السلطة الفعلية في يد المواطنين أو الشعب أمرا بعيد المنال أن لم يكن مستحيلاً كما أن تعديل الدستور يعتبر إشكالية في حد ذاتها ففي مدي قابلية الدستور الكويتي للتعديل تفاعل واضعو الدستور الكويتي مع الاعتبارات التي تحكم الدساتير فجعلوا دستورهم قابل للتعديل ولكن وفق إجراءات خاصة اشد من إجراءات تعديل القانون وقد جعلوا للسلطة التنفيذية

(١) عبد الله النيبارى ، مصدر سابق ، ص ٦٦٦- ٦٦٧.

(٢) يحي الجمل ، أنظمة الحكم في الوطن العربي ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بحوث الثروة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣ ٢٠٠٢ ، ص ٣٦١.

دوراً مماثلاً لدور السلطة التشريعية في تعديل القانون على نحو يجعل التعديل مستحيلاً دون موافقة الأمير و الدستور خلا من أي ضمانات واضحة لحرية تشكيل الأحزاب ولم يصدر حتى – ٢٠١٥ – أي تشريع ينظم حرية تشكيل الأحزاب وبالرجوع إلي القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٢ بشأن الأندية و جمعيات النفع العام يلاحظ انه يمنح وزارة الشؤون الاجتماعية سلطة مطلقة في قبول إشهار أي ناد أو جمعية أو رفضه وهو ما يشكل عقبة في طريق حرية الأحزاب و التنظيمات السياسية ويمنع تحقيق التداول السلمي مع التأكيد أن العديد من التنظيمات و القوي السياسية تقوم بعمل مشابه نسبياً لدور الأحزاب السياسية إلا أنها تفتقد الإشهار الحزبي الذي يوفر بيئة أفضل للعمل السياسي(١).

عبر الدستور الكويتي في مادته رقم ٤٣ عن " حرية تكوين الجمعيات و النقابات علي أسس وطنية وبوسائل سلمية مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون ولا يجوز إجبار احد إلي الانضمام إلي جمعية أو نقابة " وكما ورد في المذكرة التفسيرية للتعليق عليها التي تبرر عدم النص علي الهيئات التي يشمل مدلولها العام بصفة خاصة الأحزاب السياسية وذلك حتى لا يتضمن النص الدستوري الإلزام بإباحية الأحزاب(٢).

على الرغم من أن الدستور نص على حريات متعددة (حرية الرأي والاجتماع وتكوين جمعيات ونقابات) إلا أنه لم ينص ولم يمنع قيام الأحزاب السياسية يقال في ذلك أن قطراً صغيراً كالكويت لا تناسبه الأحزاب في حجمه السكاني والجغرافي ، وأن مثل تلك الأحزاب قد يكون لها تأثيرات عكسية وانقسامية ، وهذا الرأي تناسى أن البديل عن ذلك يكمن في وجود تيارات تتسم في الغالب بطابع السرية فلا ضرر من وجود الأحزاب إذاً لتعميق الممارسة الديمقراطية فالقراءة الأولي للدستور الكويتي ومذكرته التفسيرية

(١) حسين علي الصباغة ، مصدر سابق ، ص٤٣-٤٤.
(٢) نفس المصدر ، ص٤٤.

تولد لدي المرء انطباعاً مهماً وهو انه لم يتضمن نصاً في شأن الأحزاب السياسية فهو لم يدعو إلي إنشائها كما انه لم يحظر قيامها في المستقبل وإنما ترك ذلك خياراً مفتوحاً وفقاً لتقدير ظروف الملائمة السياسية حيث يعمد إلي إنشائها وتنظيمها متى ما كان الوقت مناسباً لذلك(١).

في الستينات والسبعينات وظف الأمير البدو والشيعة لمواجهة المعارضة من التجار والوطنيين وفي مناسبات أخري تلاعب بالانتخابات سنة ١٩٦٧ وفي حالة أخري حاولت الحكومة تغيير القانون الانتخابي لانتخاب مجلس طيع عن طريق زيادة عدد الدوائر من ١٠ إلي ٢٥ وفي سنة ١٩٨٠ و كذلك سنة ١٩٩٠ حاولت الحكومة الحد من سلطة المجلس عن طريق تغيير الدستور(٢).

جاء مؤخراً – ٢٠١٤– العديد من المشاريع المقدمة من نواب مجلس الأمة التي تدعو إلي إشهار الأحزاب السياسية في الكويت وتنظر اللجنة التشريعية في مجلس الأمة الكويتي اقتراح قانون لإشهار الأحزاب السياسية – وهذا ما لم يحصل حتى كتابة هذا البحث ٢٠١٥ – مع التأكيد علي أهمية الأحزاب السياسية في الحراك الديمقراطي و تطوير البنية السياسية والاجتماعية في المجتمع(٣).

هناك تداخل واضح بين ما هو سياسي وما هو اجتماعي وربما كان الجانب الديني أو الشرعي هو اقل عوامل الصراع في هذه المسألة صحيح أن هناك جماعة تحمل شعار السلف تعترض علي حقوق المرأة السياسية من منطلق شرعي وتعتبرها قضية ولاية عامة لا يجوز للنساء ممارستها ولكن للحقيقة وجه آخر هو أن جماعات تنتمي إلي مناطق انتخابية معظمها قبلية محافظة تجاه قضايا المرأة لكن في السنوات الأخيرة وقعت تغييرات كبري في الكويت خارج الأطر المتعارف عليها(٤) سعى مجلس الوزراء

(١) عبد الله النيبارى ، مصدر سابق ، ص ٦٦٦– ٦٦٧.
(٢) سامي عطا الله ، مصدر سابق ، ص ٢٩٠–٢٩١.
(٣) حسين علي الصباغة ، مصدر سابق ، ص ٤٥ .
(٤) نفس المصدر ، ص ٥٠ .

في أكتوبر ٢٠٠٣ إلى تمرير مشروع قانون يعطي المرأة الحق الكامل في الانتخاب، ثم تم رفض هذا المشروع مجددا ولكنه عندما طرح مرة أخرى للتصويت توج هذا الجهد بالنجاح وتم التصويت عليه في ١٦ مايو ٢٠٠٥. وأخيرا منحت المرأة حقوقها كاملة حيث قرر البرلمان تمرير مشروع القانون الذي يعطي المرأة حقها في المشاركة الكاملة في العملية السياسية وحصلت المرأة أخيرا على حقها في التصويت وفي ٥ يونيو ٢٠٠٥ عينت الحكومة سيدتين في المجلس البلدي الذي كان يشكل حديثا وفي انتخابات يونيو ٢٠٠٦ لم تفز أي امرأة بالرغم من حصول المرشحات على عدد لا بأس به من الأصوات وكذلك لم تفز في انتخابات ٢٠٠٨[١].

للمرة الأولى في تاريخ الكويت وبعد ٤ أعوام من منحهن حق التصويت والترشيح؛ فازت ٤ كويتيات في الانتخابات المبكرة لمجلس الأمة الكويتي– المكون من ٥٠ مقعدًا– التي جرت السبت ١٦ مايو ٢٠٠٩. وتعتبر هذه خطوه مهمة في تحقيق تضمين حقوق المرأة إلا أنها تحتاج للمزيد بالنسبة للوصول إلي حالة من الانتقال الديمقراطي وما يزيد من النظرة السلبية في عملية الانتقال إلي الديمقراطية هي النتائج الأخيرة في انتخابات المجلس ٢٠١٣ وضعف مشاركة المرأة التي تراجعت عن مشاركتها في الانتخابات السابقة[٢].

يقول كارل ماركس :(في المجتمعات التي يسيطر بها الاقتصاد الريعي تقوى علاقات القرابة والعصبية أما في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية فتسيطر علاقات الإنتاج) والاقتصاد الكويتي يقوم على ريع النفط وبنية الاقتصاد الريعي في الكويت لا تخرج عن سياق أخواتها في دول الخليج العربي ودول العالم الثالث التي قامت دولة الرفاه الاجتماعي على تضخم موارد الدولة المالية وبالتالي زيادة الإنفاق على مشاريع الرفاه الاجتماعي من خدمات صحية و تعليمية وإسكانية ووظائف حكومية ذات دخل

(١) مقال بصحيفة الأنباء الالكترونية، ب . ك ، بتاريخ الخميس ٢٤ مايو ٢٠١٢ ، علي الموقع الالكتروني .http://www.alanba.com.kw

(٢) مقال بموقع الإسلام اليوم ، ب . ك ، بتاريخ ٢٠١٥ ، علي الموقع الالكتروني http://www.islamtoday.net.

مجزي[١] ويتركز الاختلال الاقتصادي في البنية الاقتصادية الريعية ذات المورد الأحادي وتأدية الاقتصاد الكويتي وظيفة متخلفة في إطار التقسيم الدولي للعمل في تصدير النفط الخام بالإضافة إلي النهج الاقتصادي للقوي الاجتماعية المتنفذة[٢] فمن الإشكاليات البارزة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الدولة الكويتية والمؤثرة في المسألة الديمقراطية ارتباط السلطة السياسية بالسلطة الاقتصادية في الدولة الريعية – الكويت – فالنخبة أو العائلة الحاكمة تخشي أن مشاركة الشعب في السلطة السياسية يعني خسارتها للسلطة الاقتصادية والعكس قد يكون صحيحاً بمعني أن التنمية البشرية الشاملة قد تؤدي إلي خسارة النخبة الحاكمة أو العائلة المالكة مواقعها السياسية[٣].

كان للريع النفطي تأثير بالغ الشدة في العلاقة بين الدولة ومجتمعها فقد أدي حصول الدولة على الريع النفطي إلى تحررها من الاعتماد على مصادر الإنتاج المحلية من اجل عائداتها ومنحها استقلال اقتصادي وسياسي وجعل النظام الاقتصادي والاجتماعي بأكمله معتمداً على إنفاق الدولة كما أعطي هذا الريع للدولة القدرة علي بناء أجهزة بيروقراطية لتوزيع المنافع علي المجتمع والسيطرة على النشاط السياسي وبذلك غدت الدولة اقوي من مجتمعاتها بل اقوي من أي طبقة أو تكوينة اجتماعية[٤].

لقد غير النفط الديناميات التاريخية بين الدولة والمجتمع في الكويت كما في غيرها من الدول الريعية كما انه اضعف الطبقات الاجتماعية القديمة خصوصاً النخب الاقتصادية (كالتجار) الذين يمثلون مصدر العائدات الذي طالما اعتمدت عليه الدولة ففي الوقت الذي كان فيه هؤلاء التجار طليعة المطالبين بالإصلاح والمولين للدولة في عهد ما قبل النفط ترك كل منهم توجهاته الإصلاحية والسياسية لينضم إلي قافلة أولئك الذين تم الإبقاء على ثرواتهم مقابل تخليهم عن الحياة السياسية[٥].

(١) حلقة حوارية بعنوان : الكويت وأزمة النصف ديمقراطية ، بمجلس وعد الرمضاني علي الانترنت علي الموقع الالكتروني : http://www.aldemokrati.org/m/print.php?artid=٧٧٦٧ ، ١٥/١/ ٢١٠٥.

(٢) احمد الديين ، مصدر سابق ، ص ٤٣.

(٣) وسيم حرب واخرون ، إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية ،منشورات الحلبي ، ط١ ، ٢٠١٠ ، لبنان – بيروت ، ص٨٩.

(٤) ابتسام الكتبي واخرون ، مصدر سابق ، ص ٣٠٣ – ٣٠٤ .

(٥) عبد الله الشايجي ، الكويت إلي اين ؟ التحديات ومستقبل النموذج الديمقراطي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٦٨ ،١٠/٢٠٠٩ ، ص٥٥.

لقد عززت الثروة النفطية بصورة عامة سلطة حكام الخليج من خلال تأمين استقلالهم المالي عن السكان كما تجسد هذا الأمر بصفة خاصة في حالة الكويت فبسبب اعتماد الأمير علي التجار مالياً قبل الحقبة النفطية نجحوا في إجباره علي منحهم الحقوق السياسية من خلال تكوين المجلس التشريعي سنة ١٩٣٨ ولكن ما أن أصبح النفط مصدراً هاماً للإيرادات حتى شعر الأمير بأنه قوي إلي حد امتلاك القدرة علي نقض الفهم الضمني بين العائلة والتجار وذلك عبر حل المجلس فضخامة الثروة النفطية لم تجعل الأمير مستقلاً عن التجار فقط بل مكنته أيضا من تسديد جميع ديون الأسرة الحاكمة لهم(١).

طور الحكام عبر شراء الولاء السياسي برامج للرفاه المعيشي شمل الإسكان والخدمات الصحية للسكان ففي الكويت كانت الخدمات التي تضمنت أيضاً المساعدات السكنية والماء والكهرباء إضافة إلي إعانة شهرية تقدم إلي العائلات ذات الدخل المتوسط والادني وكبار السن والعاجزين والأرامل كما قام الحكام بشراء ولاء التجار من خلال المعاملة التفضيلية والاحتكارات ومنح الصفقات والعقود التجارية والأراضي عبر الاستحواذ وإضافة إلي شراء ولاء السكان والتجار كانت العائلة أهم مجموعة مستفيدة من الريوع النفطية و في معظم دول الخليج ولإرضاء العائلة لجأ الحكام إلي ثلاثة أنواع من المكاسب : الإعانات ، المناصب الحكومية ، والأراضي فالحاكم كان عليه أن يرضيهم لتجنب أي تمرد وكان في الوقت نفسه يعمل علي إرضاء طلباتهم لكي لا يتسبب بإفلاس الدولة وفي الكويت لم يلجأ الحاكم إلي المال فقط بل قام بتوزيع المناصب الحكومية على العائلة الحاكمة وذلك لإعطائهم دوراً ما في النظام من جهة ولمراقبتهم من جهة أخرى(٢).

لم تكن التسوية مع التجار وأفراد العائلة هي السياسة الوحيدة التي اتبعتها الدولة للحفاظ على الاستقرار الداخلي إذ أعطى امتلاك الريع للدولة مصادر لتطوير

(١) سامي عطا الله مصدر سابق ، ص ٢٨٣.
(٢) نفس المصدر ، ص ٢٨٣ .

أحلاف جديدة بين الفئات الأخرى في المجتمع وتوزيعه بطريقة مفيدة سياسياً فشملت جميع المواطنين وأن تفاوتت في درجتها النسبية ولقد رُبط تواصل الحكم الأتوقراطي في بلدان الخليج بالنفط إلى حد ما فوجود اكبر الاحتياطات للنفط في هذه البلدان منحها القدرة على شراء سكوت سكانها مقابل برامج الرفاه وكذلك قمع المعارضة عن طريق نفيها وترحيلها أو استعمال القوة في نهاية المطاف مع أن لعنة الموارد الطبيعية تلتقط حالات مثل العربية السعودية والإمارات فإن الكويت لا تندرج ضمن الفئة نفسها بسبب وجود برلمان منتخب منذ ١٩٦٢ ولو مع سلطات محدودة(١).

كان من رأي "جياكومو لوتشياني" أن الدول التي تحصل على جزء كبير من إيراداتها من ريع ينشأ في الخارج ستظهر وضعاً سياسياً مختلفاً عن الدول التي تعتمد على فرض الضرائب علي النشاط الاقتصادي المحلي و إلا يتوقع من دول الريع أن تتجه نحو الديمقراطية وفي الأقل طالما ظلت ريعية وبحسب جياكومو أن الأزمة المالية المرتبطة بتدهور مصدر الريع أو زواله قد تكون حافزاً مهماً على التحرك نحو الديمقراطية(٢).

الدولة التي تحصل على ريع يتأتي من الخارج مثل الكويت قد تشهد صراعات على السلطة وقد تشهد انقسامات فئوية ولكن من غير المحتمل أن تشهد مطالبة شعبية بالديمقراطية و أن الأفراد والجماعات والفئات سواء داخل الصفوة الحاكمة أو خارجها بكفاح متواصل من أجل توسيع نصيبها في الريع فان من النادر أن تقوم بالدعوة إلى تبني القواعد الديمقراطية أو إلى توسيع المشاركة السياسية(٣).

من ناحية فان الاختلال الاجتماعي يؤثر في العملية الدستورية في الكويت ويبرز من جهة في تنامي الهويات الصغرى والاستقطابات الفئوية والمناطقية والقبلية والطائفية على حساب الهوية الوطنية الكبرى ويبرز من جهة أخري في اختلال نسبة

(١) ابتسام الكتبي واخرون ، مصدر سابق ، ص ٣٠٦ .
(٢) جياكومو لوتشياني ، الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية ، تحرير غسان سلامة ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الايطالي فوناسيوني ايني انريكو ماتي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط الثانية ٢٠٠٠ ، بيروت- لبنان ، ص ١٧٩ .
(٣) جياكومو لوتشياني ، مصدر سابق ، ص ١٨٠ .

التركيبة السكانية بين المواطنين وغير المواطنين[١] فقد لعبت العائلة و القبيلة والمذهب دوراً اساسياً في تعزيز أو إضعاف فرصة المرشح للفوز بمقعده كما لعب العامل الاقتصادي والعلاقات الشخصية دوراً اضعف باتجاهه الفوز وكان على المرشح سلوك الطريق الذي يعزز من فرصته للفوز بما في ذلك الاعتماد علي الوسائل التقليدية كالنفوذ العائلي أو الولاء القبلي أو الانتساب لمنصب معين كل ذلك في غياب الأحزاب المنظمة أما المرشحين الذين يفتقدون إلى الصلات اللازمة كالمثقفين والتكنوقراطيين والمعارضين فقد يشكلون أما تجمعات سياسية صغيرة ذات منحي تجميعي أو يلتصقون بنشاطات محببة إلي الجمهور العريض كالهيئات الرياضية أو الفنية أو الدينية[٢].

بينما تزداد المجتمعات الحديثة تنوعاً نجدها تنتقل في الوقت نفسه إلي حالة من التفكك والصراع الاجتماعي في الكويت ويعود ذلك إلي تعامل الأنظمة السياسية بمكوناتها ونخبها في التعامل مع إدارة التنوع كما يعد المجتمع الكويتي مجتمعاً مهاجراً تشكل علي نحو قرنين ونصف القرن فبينما ازداد المجتمع الكويتي تنوعاً بفضل التغير والتعليم والحداثة والهجرات ونمو الطبقة الوسطي عانت الدولة ضعفاً في مقدرتها على تطبيق العدالة والمساواة بين هذه الفئات المختلفة لا سيما وأن حقوق الأقليات والجماعات المختلفة تمثل أحد ركائز العملية الديمقراطية وفي ذلك يمكن طرح أبرز القضايا والإشكاليات الكويتية التي تضع العملية الديمقراطية برمتها على المحك[٣]:

أ. قضية البدون:

تطورت قضية البدون بصورة طبيعية من جراء تحول فئة من الناس ومن القبائل وغيرها من القادمين إلي الكويت ممن انقطعت صلاتهم بالوطن سواء أكان هذا الوطن في العراق بشكل أساسي أو في السعودية أو في إيران في الحصيلة برزت قضية البدون بوصفهم فئة لا تحمل أي جنسية بينما لديها أقارب من حملة الجنسية الكويتية

(١) احمد الديين ، مصدر سابق ، ص ٤٣.
(٢) محمد الرميحي ، مصدر سابق ، ص ١٠٤.
(٣) حسين علي الصباغة ، مصدر سابق ، ص ٤٩-٥٠ .

ففي عام ١٩٨٦ توقفت الكويت عن اعتبار البدون جزءاً من الإحصاء الأمر الذي أدي بداية انتشار التخوف والتذمر من الوضع الجديد في صفوفهم وقد صدرت علاوة علي ذلك إجراءات تمنعهم من حقوق التعليم والعلاج كبقية الكويتيين إلا أن الزلزال الأكبر الذي مس هذه المجموعة كان غزو العراق للكويت عام ١٩٩٠ فمنذ ذلك الوقت وبعد التحرير وبع خروج عشرات الألوف من البدون وضعت دولة الكويت إجراءات مشددة عليهم مؤكدة أن لديهم جوازات سفر أخري من دول أخري وعليهم أن يخرجوا لتسوية أوضاعهم .

هذه القضية تشكل نقطة فاصلة في سجل حقوق الإنسان لدولة الكويت و الاتجاه لحل هذه الإشكالية يعني التصدي لقضية مهمة في العملية الديمقراطية وهي حل إشكالية المواطنة بصورة جذرية في الكويت ما يمكن أن يحدث خلاف لذلك يؤدي إلى تفاقم أزمة البدون ويمكن أن يؤدي إلى انتكاسة في البناء الديمقراطي – المشروط أصلا – .

ب. القبلية والصراع الاجتماعي:

ما زالت القبيلة تمثل الصوت الأبرز في حسم نتائج الانتخابات الكويتية وبات ما يعرف بالانتخابات الفرعية وهي تلك التي تجريها القبائل داخلياً لمعرفة مرشحيها مظهراً مألوفاً في كل الدورات الانتخابية هذه الانتخابات الفرعية التي تمنعها قوانين الانتخابات الكويتية باتت تمثل للكثيرين النتائج الأولية للانتخابات العامة إذ انه في كثير من الأحيان يكفي للشخص أن يكون مرشح القبيلة ليضمن مقعده في مجلس الأمة و يتفاقم الصراع الاجتماعي إذا اقترنت الندرة في الموارد المتاحة بشراسة التنافس عليها بين مختلف قطاعات المجتمع وقد يبلغ الخطر أقصاه إذا استأثرت جماعة ما بالجزء الأكبر من الموارد على حساب باقي الجماعات وإذا ما تم التسليم بهذه الرؤية فإن ما يدفع البدو إلى التصادم مع السلطة من خلال الاستجوابات المتكررة وقيادة

بعض الإضرابات العمالية فهو أن الحضر في الكويت يمثلون أقلية مهيمنة تمارس نفوذاً مجتمعياً لا يتناسب إحصائياً مع تعداد المجموعة فهم يشكلون نسق الاتجاهات العامة للمجتمع(١).

يجب التذكير بأن النظام السياسي في الكويت هو نظام وسط بين النظامين البرلماني والرئاسي وروعيت فيه الخصوصية الكويتية في إرساء دعائم الديمقراطية مع الحفاظ علي حكم إل الصباح وان تطبيق نظام الأحزاب يحتاج لإجراءات معينة لان النظام الكويتي لم يصمم علي أساس النظام البرلماني الذي تكون ركيزته الأساسية الأحزاب وعلي تشكيل أعضاء مجلس الأمة المنتخبين بل أن مسائل أخري مثل تولي أفراد الأسرة الوزارات المختلفة مسألة لم يرد فيها تفاصيل(٢).

ج. الصراع بين المجلس والحكومة:

فقد شهدت الكويت خلال السنوات الماضية، أزمات متلاحقة بين الحكومة ومجلس الأمة، والتي تنتهي عادة باستقالة الحكومة أو بحل المجلس، بحيث تراجع متوسط عمر الحكومات من عامين إلي ستة أشهر، وتراجع متوسط عمر مجلس الأمة من ٤ أعوام إلي أقل من عام، وقد تكررت هذه الظاهرة، رغم التغيير الذي يطال تشكيلة الحكومة أو عضوية المجلس، الأمر الذي يثير التساؤل حول الأسباب الدافعة لذلك، والتي يبدو أنها تتجه إلي تفريغ التجربة الديمقراطية من مضمونها التفسير الأول يتعلق بسلوكيات الحكومة، بوجه عام، والتي تفتخر دائما بأن الكويت "واحة الديمقراطية" في منطقة الخليج، لكنها في الوقت نفسه ترفض استجواب وزرائها، رغم أن الاستجواب هو أحد الملامح المميزة لأي نظام ديمقراطي برلماني فعال إن الديمقراطيات البرلمانية لا تعرف استجواب وزير وغض الطرف عن وزير أخر واعتباره "فوق المساءلة"، وإلا عد ذلك مخالفة دستورية صريحة، ويستثني من المساءلة الذات الأميرية كما يقول الدستور

(١) حسين علي الصباغة، مصدر سابق، ص ٥٠.
(٢) نفس المصدر، ص ٥٢.

فالقبول بقواعد النظام الديمقراطي، يفترض القبول بنتائجه والتعامل مع السيناريوهات المختلفة التي تسفر عن تطبيقه ومن ثم فإن الحكومة الكويتية تواجه خيارين لا ثالث لهما: إما القبول بالتوجه الديمقراطي بجميع شروطه المكفولة بالدستور، وإما استمرار دورة الأزمات السياسية بما يعطل حركة التنمية ومسار الإصلاح في البلاد فالأزمات السياسية المتلاحقة التي تشهدها الساحة الكويتية تتكرر بنفس الوتيرة، حيث تتعدد الأزمات مع كل خلاف أيا كان حجمه، ولا يملك مجلس الأمة لإجبار الحكومة علي التراجع عن قراراتها سوي اللجوء للاستجواب، بالتوازي مع شن حملة إعلامية واسعة النطاق لتأليب الرأي العام الداخلي(١).

التفسير الثاني يختص بأوضاع وممارسات المعارضة الكويتية ذاتها، حيث أنها تلجأ للأدوات الرقابية البرلمانية في بعض الأحيان بدون مبررات حقيقية، وإنما بهدف استعراض عضلاتها وإبراز أنيابها للحكومة، وربما تستغل المعارضة في مجلس الأمة الصراع الأميري الداخلي من خلال استجواباتها لإقصاء الأسرة الحاكمة من رئاسة الحكومة، وتعيين رئيس وزراء جديد من بين أفراد المجتمع الكويتي، علي نحو ما هو قائم في الحالة الأردنية، والتوصل لمعادلة جديدة مفادها "لكم الحكم ولنا إدارته" بدلا من صيغة "لنا الإمارة ولكم التجارة" التي حكمت توازن القوي داخل المجتمع الكويتي مثل غيره من بقية المجتمعات الخليجية(٢).

تعرض المجلس التشريعي في الكويت (مجلس الأمة) وبرغم انه المجلس الذي استمر لفترة أطول من مجالس دول الخليج الاخري " مثل البحرين الذي استمر لعامين فقط " لتعطيل من حين إلي آخر فمنذ تأسيسه في ١٩٦٢ فانه حل سنة ١٩٧٦ وأعيد انتخابه سنة ١٩٨٠ ثم حل من جديد سنة ١٩٨٦ ولكنه أعيد مجدداً سنة ١٩٩٢ وان

(١) محمد عز العرب ، لماذا تتعثر التجربة الديمقراطية في الكويت ، مقالات وكتابات في صحيفة الأهرام الرقمي الالكترونية علي الموقع الالكتروني : http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=١٦٩٣٩&eid=٧٨٨٧ ، الجمعة ٤/ ديسمبر/٢٠٠٩.

(٢) نفس المصدر ، بدون صفحة.

إستراتيجية إعادة إحياء البرلمان لم تنفع الأمير دائماً إذ كانت قصيرة المدى فبعد إحياء المجلس كانت المعارضة تستجمع قواها بسرعة في محاولة للتأثير في السياسات وبخاصة بالنسبة للقضايا النفطية كان الأمير غالباً ما يرد بحل المجلس كما فعل في السنوات ١٩٣٨ و ١٩٧٦ و١٩٨٦ ففي سنة ١٩٣٨ طلب المجلس من الأمير تحويل الإيراد النفطي إلى البرلمان لغرض المراقبة المالية رد الأمير بحل المجلس والوضع نفسه جاء سنة ١٩٨٦ عند حل المجلس مجدداً وبين إعادة المجلس وحله كان الأمير يلجأ إلي إجراءات أخرى لاحتوائه[١]. إلى أن تم حله في العام ٢٠١٢ وأعيد في ٢٠١٣.

اعتماد انتخابات مجلس ٢٠١٣ على الزخم الاجتماعي وسط غياب واضح للبرامج الانتخابية والأطروحات السياسية الإصلاحية وكذلك العزوف النسائي عن المشاركة في الانتخابات، سواء ترشحًا أو انتخابًا ، والتراجع المستمر في هذا الاتجاه؛ فقد ترشح في انتخابات ٢٠١٣ (٥) سيدات مقابل (١٣) في انتخابات ديسمبر ٢٠١٢، و(١٩) في انتخابات فبراير ٢٠١٢، في حين ترشحت (٢٦) سيدة في أول انتخابات شاركت فيها المرأة في يونيو ٢٠٠٦ وهو ما قد يُعزى إلى حالة الإحباط التي أصابت المرأة الكويتية من عدم جدوى ذهابها المتكرر للتصويت (منذ ٢٠٠٦ وحتى الآن) بينما لم تلبِّ المخرجات الانتخابية، رجالاً ونساء، المطالب الرئيسية للمرأة؛ حيث ظلت قضاياها المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية معلقة دون حلول جذرية يلاحظ عدم نجاح أي من المرشحين الذين تورطوا في قضايا شراء الأصوات والمال السياسي، مما يؤشر إلى ارتفاع مستوى الوعي السياسي لدى الناخبين، وترسخ قناعة مجتمعية مفادها أن من يدفع المال لشراء الأصوات لن يتردد في بيع قضايا الناخبين من أجل الحصول على المال مستقبلاً[٢].

(١) سامي عطا الله ، مصدر سابق ، ص ٢٨٩- ٢٩٠.
(٢) محمد بدري ، مصدر سابق ، بدون صفحة.

يمكن رصد أبرز دلالات نتائج انتخابات مجس أمة ٢٠١٣ على النحو التالي:
شهدت تركيبة مجلس الأمة الجديد تغييرًا بنسبة ٥٤٪ تقريبًا مع تفاوت نسبي في نسب التغيير بين الدوائر الانتخابية الخمس إذ بلغت نسبة التغيير أقصاها في الدائرة الخامسة (٨٠ ٪)، و(٦٠٪) في الرابعة، بينما بلغت (٥٠٪) في الثالثة، و(٤٠٪) في الدائرتين الأولى والثانية؛ حيث عاد ٢٦ نائبًا من مجلس ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، و٩ نواب انتُخبوا في مجالس سابقة قبله، فيما دخل المجلس ١٧ نائبًا للمرة الأولى و جاءت النتائج لتصب في صالح مرشحي القبائل الذين حصدوا (٢٥) مقعدًا بنسبة ٥٠ ٪ من إجمالي المقاعد، توزعت كالتالي: (٥) مقاعد لقبيلة العوازم، و(٣) مقاعد لكل من عنزة وعتيبة والكنادرة، ومقعدان لكل من مطير وصلبة والرشايدة (الذين خسروا مقعدين مقارنة بمجلس ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢)، ومقعد واحد لكل من الظفير وشمر والعجمان والهواجر والعداوين والسهول ومن بين العوامل المفسرة للعودة القوية للقبائل في البرلمان الجديد، ارتفاع نسبة المشاركة لا سيما في الدائرتين الرابعة والخامسة إلى الضعف تقريبًا مقارنة بالانتخابات السابقة التي شهدت عزوفًا عن التصويت في هاتين الدائرتين تحديدًا بسبب مقاطعة القبائل الكبرى للانتخابات؛ مما مكّن المرشحين من أبناء الطائفة الشيعية من حصد مقاعد فيهما للمرة الأولى في تاريخهم، وبالتالي ساهم اقتران المشاركة القبلية هذه المرة مع ارتفاع نسبة التصويت عمومًا في زيادة تمثيل القبائل على حساب الشيعة. ويكفي للدلالة على صدقية هذا الاستنتاج أن نشير إلى التراجع في المراكز التي حصل عليها المرشحون الشيعة الفائزون في هذه الانتخابات مقارنة مع مراكزهم في الانتخابات الأخيرة ؛ فعلى سبيل المثال تراجعت النائبة معصومة المبارك إلى المركز العاشر في انتخابات أمة ٢٠١٣ بعدما كانت قد شغلت المركز الخامس في انتخابات ديسمبر الأول ٢٠١٢[١].

(١) محمد بدري، مصدر سابق، بدون صفحة.

تراجع تمثيل الشيعة في المجلس الجديد إلى ٨ مقاعد مقابل ١٧ مقعدًا في المجلس السابق، وهو ما يفسَّر بالسبب المذكور آنفًا، فضلاً عن احتدام التنافس بين المرشحين الشيعة وغياب التنسيق فيما بينهم مع ملاحظة أن هذا العدد يكاد يكون المتوسط المعتاد للتمثيل الشيعي بالمجلس والذي يتراوح عادةً بين ٧ إلى ٩ نواب وفي المقابل، رفع الإسلاميون السنة تمثيلهم في البرلمان الجديد إلى ٨ نواب مقابل ٥ في المجلس السابق؛ حيث عاد التيار الإسلامي بقوة بعد أن عزز التجمع السلفي موقعه البرلماني بالحصول على ثلاثة مقاعد (مقابل مقعدين في المجلس السابق)؛ ففاز مرشحوه الثلاثة جميعًا، بالإضافة لفوز خمسة نواب إسلاميين غير منتمين لتيار أو كتلة بعينها (إسلاميون مستقلون كما أسفرت الانتخابات عن عودة لكتلة العمل الوطني بعد غياب تام عن المجلس السابق، وذلك بفوز ستة نواب أبرزهم: مرزوق الغانم، وفيصل الشايع و اقتصر تمثيل المرأة على مقعدين فقط من أصل ٥ مرشحات، متراجعًا من ثلاثة مقاعد في مجلس ديسمبر ٢٠١٢[١].

التحدي الأساسي والمغزى الأهم في التجربة الديمقراطية في الكويت أنها تجرى على رغم وقوعها في محيط تقليدي حيث لا تعترف الأنظمة الخليجية كافة بإمكانية تطبيق وممارسة الديمقراطية بين شعوب المنطقة وبالتالي فإن أحد المخاطر التي أحاطت بالتجربة الكويتية هو خشية الآخرين من انتشار عدوى حرية الرأي أو حرية الصحافة والمطالبة بالمشاركة السياسية والحياة البرلمانية[٢].

بالرغم من وجود ميزات تجعل من الانتقال الديمقراطي أمرا ممكناً ومتاحاً إلا أن هناك بعض العقبات تحول أو تأخر من الإسراع في عملية الانتقال ولا يمكن إدخال التعديلات الدستورية بمجرد أن تكتمل منظومة الإصلاح سواء بتعديل بعض المواد أو إضافة أخري مستحدثة وإنما يستوجب الأمر إعادة النظر في التشريعات والقوانين

(١) نفس المصدر ، بدون صفحة.
(٢) فيليب شميتر وتيرى لين كارل ، مصدر سابق ، ص١١.

القائمة علي تنظيم العملية السياسية برمتها[١] وأن النموذج الديمقراطي في الكويت يشير إلي ما يعرف بـ"ديمقراطية منتصف الطريق"، الأمر الذي قد يشير إلي استمرارية عملية الشد والجذب الحالية والتي تعد بدورها من مؤشرات تعثر تجربة الانتقال الديمقراطي، رغم الانتقالات الإيجابية التي تراكمت بمرور الزمن، إلا أن هناك هاجسا مازال مسيطرا علي المتطلعين لكويت أفضل مفاده أن يتم الاكتفاء بتحديث السلطوية التقليدية أو ما يطلق عليه "دمقرطة السلطوية" أكثر من كونها مدخلا للتحول الديمقراطي الراسخ[٢].

د. في إمكانية انتقال دولة الكويت إلى نظام ديمقراطي:

يخلط النظام السياسي الكويتي بين النظام البرلماني والنظام الرئاسي ومن المعروف في العالم أن النظام الفرنسي خير ما يمثل النظام المختلط ولكن لا يوجد وجه شبه بين النظام الفرنسي والكويتي فالرئيس الفرنسي ينتخب مباشرة من الشعب أما الأمير الكويتي فلا ينتخب من الشعب بل من البيت الأميري وكذلك مجلس النواب الفرنسي ينتخب من الشعب مباشرة علي عكس مجلس الأمة الذي يكون جزءاً من أعضائه معينين (من خلال الوزراء)[٣].

على الرغم مما ورد فيمكن في البداية الإشارة إلي بعض العوامل التي تساهم بصورة أو بآخري في إمكانية انتقال الكويت إلي دولة ديمقراطية والتأكيد علي أهمية تلك العوامل مما يدفع باتجاه العملية الديمقراطية[٤]:

أولها: دستور الكويت للعام ١٩٦٢ وبالرغم من عدم اكتماله ديمقراطياً إلا انه يضع أسسا لدولة المؤسسات والقانون ويكفل مجموعة من الحقوق والحريات ويقوم علي مبدأ فصل السلطات ويضمن المشاركة الشعبية عبر الانتخابات والمؤسسة النيابية ومحاسبة الحكومة.

(١) حسين علي الصباغة ، مصدر سابق ، ص ٤٨-٤٩.
(٢) محمد عز العرب ، مصدر سابق ، بدون صفحة.
(٣) حسين علي الصباغة ، مصدر سابق ، ص ٤٧-٤٨.
(٤) احمد الديين ، مصدر سابق ، ص ٤٤.

ثانيها: وجود تجمعات سياسية ناشطة تمارس عملها علناً وان لم تتمتع بعد بالإشهار القانوني والشخصية المعنوية[١] و نشأة خلال مسيرة الكويت عدة تيارات وكتل بعضها ذو طابع ديني و الآخر طابع اقتصادي أو سياسي أو مذهبي أو قبلي ويعكس وجود التنظيمات السياسية بالذات بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي عام ١٩٩١ ظهور مجموعات متنوعة من التنظيمات والتجمعات السياسية وحدثت نقلة نوعية لعمل وأساليب التيارات السياسية في التعامل مع القضايا المجتمعية وأفادت هذه التجمعات من هامش الحرية السياسية في الكويت وسماح الحكومة لهذه التنظيمات بالعمل في الحياة السياسية[٢].

ثالثها: وجود شبكة واسعة من مؤسسات المجتمع المدني ممثلة في النقابات العمالية وغرفة التجارة واتحادات أصحاب الأعمال وجمعيات النفع العام والأندية والجمعيات المهنية[٣] تعد منظمات المجتمع المدني الركيزة الأولي لبلورة الأفكار و الأطروحات و الرؤى السياسية التي لها دور بارز في قيام تنظيمات فكرية وسياسية ودينية في البلاد وتوجد في الكويت العشرات من جمعيات النفع العام ذات الاهتمامات المختلفة ويدل وجود هذه التنظيمات علي أسبقية الكويت في محاولات إرساء انتقال ديمقراطي[٤].

تؤثر منظمات المجتمع المدني بفاعلية في صناعة الرأي العام ولقد لعبت دوراً مبكراً في تهيئة الأجواء للانتقال إلي الديمقراطية إذ شهد الكويت مطلع الثلاثينات أول إضراب لسائقي الأجرة (التاكسي) احتجاجاً علي القيود التي فرضها الحكم وقد انشئت في مطلع الخمسينات مجموعة نوادي رياضية ونوادي للعمال والمعلمين وكانت تمارس عمليات الاقتراع لانتخاب مجالس إدارتها هذا فضلا عن إثراءها الحوار العام في المجتمع والدفع بالخلافات نحو الحلول الوسطية إلا أنها كرست فكرة الاقتراع و

(١) نفس المصدر ، ص ٤٤.
(٢) حسين علي الصباغة ، مصدر سابق ، ص٤٢.
(٣) احمد الديين ، مصدر سابق ، ص ٤٤.
(٤) حسين علي الصباغة ، مصدر سابق ، ص٤١.

الانتخاب و التمثيل النيابي ولقد بلغت هذه الأندية زادت تأثيرها في الرأي العام أعلن في احتفال الوحدة بين مصر وسوريا معارضة النقابات والأندية للأسرة الحاكمة لوقوفها ضد المد القومي ١٩٥٩- آنذاك – فأغلقت السلطة الحاكمة الأندية الرياضية و السياسية واتحاد الخريجين و المعلمين و الأدباء كما علقت إصدار الصف لما اعتبرته تهديداً[١].

رابعها: الهامش الواسع المتاح نسبياً لحرية الإعلام في مجالاته المقروءة والمرئية والمسموعة بالإضافة إلي وجود رأي عام شعبي حي ومتفاعل[٢].

تمثل تجربة الانتقال الديمقراطي في الكويت حالة مغايرة ، ووضعية متقدمة قياساً علي بقية الدول الخليجية ، وما يؤهلها لبلوغ هذه المكانة ما يحدث من تفاعلات كثيفة في مجالها العام، تبرز في مؤشرات محددة منها تطور المناهج التعليمية ، وحيوية الندوات الثقافية ، وازدياد مساحة الحريات الصحفية ، وتعدد التجمعات ، وتنوع التيارات الفكرية ، بالإضافة إلي مأسسة الممارسة الديمقراطية والمتمثلة في مجلس الأمة الذي يتم اختيار أعضائه عبر انتخابات تنافسية مباشرة – علي الرغم مما يعتريها في بعض الأحيان – بحيث يمارس النواب الجالسون تحت قبته أدوارا تشريعية ورقابية قوية، الأمر الذي أدي في بعض الحالات إلي إحداث تغييرات وزارية عدة عقب مسلسل للاستجوابات النيابية، وخاصة للوزراء المنتمين للأسرة الحاكمة والتي لا تزال ممسكة بالمناصب السيادية في كل التشكيلات الحكومية[٣].

خامسها: التداول السلمي للسلطة في الكويت فمما يعزز التجربة الكويتية في العملية الديمقراطية أن الكويت لم يشهد نزاعات دموية كثيرة بين المتخاصمين ولقد اتسمت معظم خصوماتهم بالطابع السلمي والتسامح فلم تتسع نطاق المواجهات بين النظام و أنصار مجلس الشورى عام ١٩٣٨ إذ كان ضحاياها اقل من خمسة و أحداث عنف متفرقة في الستينات و الثمانينات من القرن الماضي وباستثناء الأحداث العنيفة التي

(١) إسماعيل الشطي ، الكويت وتجربة الانتقال إلي الديمقراطية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٨٩ ، ٢٠٠٣/٣، ص ١٣٣.
(٢) احمد الديين ، مصدر سابق ، ص ٤٤.
(٣) محمد عز العرب ، مصدر سابق ، بدون صفحة .

صاحبت خلافة مبارك الأول فان توارث الحكم ظل خالياً من أية أحداث عنف[١].

هـ. مستقبل النظام البرلماني في الكويت:

الكويت في السابق كان علي حكامها بسبب حاجتهم إلي دعم التجار المالي أن يتخلوا عن بعض سلطاتهم لهم في المقابل وهو ما تتوج في تأسيس البرلمان في وقت مبكر يعود إلي سنة ١٩٣٨ ومع أن النفط أعاق تطور الانتقال الديمقراطي فان التهديدات من المطالب العراقية سنة ١٩٦١ والثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩ والحروب حرب الخليج سنة ١٩٩١ كل ذلك جعل الأسرة الحاكمة تدرك أنها لا تستطيع التراجع عن المكاسب السياسية التي تم تحقيقها أي البرلمان[٢] وان قيام الثورات العربية الأخيرة واحتياج الشعوب إلي قيم الديمقراطية من مشاركة سياسية وحرية و مطلوبات بناء الدولة الديمقراطية لا تقبل إلا تحولات جوهرية وليست صورية أو إلي الرفاه فقط و الجدير بالملاحظة انه ستوجد معارضة علي الدوام ولكن هذه المعارضة لن تكون أكثر ديمقراطية من الحكام ولن تظهر الديمقراطية كحل امثل لتحقيق الأهداف المنشودة – لجميع المواطنين – لان الجماعات قائمة علي الأولويات التي تخصها بالذات الأمر الذي لا يصلح لتنظيم الإجماع وتأييد الأغلبية وبالتالي فان توخي الحذر – في هذه الدراسة – من البيانات التي يصرح بها الحكام ومنتقديهم علي السواء بالنوايا الديمقراطية وبالتالي فان النظر إلي ما تحقق في الواقع يصبح هو الأساس لقراءة الانتقال الديمقراطي – علي نحو ما تناولته الدراسة – من انفتاح مشروط في العملية السياسية ويبقي الانتقال مرهون إلي نقل حقيقي للسلطة إلي أيدي المواطنين دون استئثار القلة بسبب الريع أو أية أسباب أخرى على مقاليد السلطة الحقيقية وترك شعارات الديمقراطية للمواطنين[٣]. كما أن النفط و النظام الريعي دخل كعامل مهم بل أساسي وحاسم في عملية الإصلاح السياسي في الكويت.

(١) إسماعيل الشطي ، مصدر سابق ، ص ١٢٩.
(٢) سامي عطا الله ، مصدر سابق ، ص ٢٨٩– ٢٩٠.
(٣) نفس المصدر ، ص ١٨٠ .

يتوقف مستقبل النظام البرلماني في الكويت علي مجموعة من المقترحات[١]:

- أن يتم تفعيل دور منظمات المجتمع المدني ، حيث تؤدي هذه المنظمات باعتبارها شريكاً أساسياً للكيانات و المؤسسات التنفيذية والتشريعية دوراً مهماً وفاعلاً في حركة الإصلاح السياسي ينبع من دورها كأداة رقابية وجماهيرية ووسيط للتعبير عن مطالب القاعدة الشعبية .
- من الضرورة أن تكون التعديلات الدستورية لمزيد من الحريات وإلا يتم اعتبارها تعديلات باطلة .
- الحد من الوصاية الحكومية المفروضة علي مؤسسات المجتمع المدني وتعديل القوانين المخلة بمبدأ استقلاليتها وإقرار تأسيس الأحزاب السياسية خطوة إلي الإمام في طريق الديمقراطية و تأكيد مبدأ فصل السلطات والتعددية السياسية والحزبية وتداول السلطة ديمقراطياً وسيادة القانون واستقلال القضاء و توسيع القاعدة الانتخابية بتخفيض سن الناخب إلي ١٨ عاماً وإلغاء حق وقف العسكريين عن الانتخاب[٢].
- احترام الحريات الشخصية وإطلاق الحريات والحقوق الديمقراطية الأساسية من حرية معتقد وحرية الرأي وحرية التعبير وحرية النشر وحرية الاجتماع والحق في التظاهر السلمي والإضراب عن العمل وحرية النشاط النقابي والاجتماعي وحرية التنظيم السياسي والحزبي وإجراء إصلاح تشريعي شامل يلغي القوانين والإجراءات المقيدة للحريات والحقوق الديمقراطية ويهدف إلي سن قوانين تفسح المجال أمام المواطنين لممارسة حرياتهم وحقوقهم الديمقراطية وضمان حق الأفراد في الاحتكام مباشرة أمام المحكمة الدستورية وإزالة القيود المفروضة علي حق التقاضي أمام المحكمة الإدارية في قضايا الجنسية والإقامة والصحف ودور

(١) حسين علي الصباغة ، مصدر سابق ، ص ٥١.
(٢) احمد الديين ، مصدر سابق ، ص ٤٨ – ٤٩.

العبادة[١].

- مدى استقرار العلاقة بين الحكومة والمجلس و أن الانتقال الديمقراطي يقتضي التعاون الإيجابي بينهم وأن تكون الجهود خلال الفترة القادمة مليئة بالإنجاز في جميع المجالات والميادين والواقع أن مستوى هذا التعاون المأمول بين السلطتين من عدمه سيكون رهنًا بأمرين رئيسيين : أولهما: طبيعة تشكيلة الحكومة حيث إن وجود وزراء تكنوقراط أكفاء سياسيًا من شأنه أن يساعد الحكومة على تحقيق إنجازات ملموسة ترفع شعبيتها لدى الرأي العام الكويتي ويجنّبها مخاطر تعرض وزرائها للاستجوابات من جهة، ويجعلها قادرة على التعاطي الإيجابي مع النواب من جهة أخرى أما الأمر الآخر الذي سيحدد طبيعة التعاون الحكومي النيابي من عدمه فيتمثل في مدى المرونة السياسية التي سيتمتع بها ويبديها النواب الجدد في التعامل مع الحكومة وتقييم أدائها، وما يرتبط بذلك من الرصانة والتدرج والتمهل في تفعيل أدوات الرقابة الدستورية البرلمانية لا سيما الاستجواب[٢].

وفقًا لطبيعة تركيبة المجلس الجديد في ٢٠١٣، ترجح المؤشرات عدم وجود نية مسبقة لتسليط "سيف الاستجوابات" على رقبة الحكومة المقبلة ووزرائها خاصة بالنظر إلى الغياب شبه التام لرموز الأغلبية المعارضة في مجلس الأمة المبطل في فبراير ٢٠١٢، والتي قاطعت الانتخابات –ترشحًا وانتخابًا– في دورتيها الأخيرتين (ديسمبر ٢٠١٢، ويوليو ٢٠١٣)[٣].

- تطوير الاقتصاد بشكل واضح وتحويل الكويت إلي مركز مالي و اقتصادي يساهم في تغيير العقلية الريعية بحيث يغدو المجتمع إنتاجيا يساهم في تطوير المجتمع اقتصادياً وعملياً .

(١) احمد الديين ، مصدر سابق ، ص ٤٨.
(٢) محمد بدري ، مصدر سابق ، بدون صفحة.
(٣) نفس المصدر ، بدون صفحة.

- تعزيز التماسك من خلال تغليب مصلحة الدولة علي مصلحة القبيلة من خلال احترام الأقليات الاجتماعية الاخري ومعالجة مشكلة البدون وإعادة النظر في مفهوم المواطنة لتعديل المسار الديمقراطي و زيادة الوعي الثقافي بين أفراد المجتمع وتنشئته تنشئة سياسية و قانونية حقيقية تساهم في تطوير المجتمع سياسياً نحو مزيد من الحريات والمشاركة السياسية في إدارة الدولة(١).

يوجد عاملين أساسين – بالإضافة إلي ما سبق ذكره – و جوهريين تري الدراسة أهميتهما لضمان الانتقال الديمقراطي بدولة الكويت هما:

١. ضمان العمل بالأمة مصدر السلطات قولاً وفعلاً وفك القيود الدستورية وإجراء تعديلات تضمن الانتخابات هي الفيصل الوحيد بين المشاركة السياسية وعدم التعيين في المجالس التشريعية.
٢. العمل علي تحول الكويت إلي إمارة دستورية علي نمط الملكيات الأوربية (البريطانية) وغيرها بحيث ترجع السلطات إلي الشعب وضمان المحافظة الشرفية للإمارة وإلا سيكون الحكم في نهاية المطاف علي أن التقييد في الحكم لصالح أقلية معينة هو بمثابة ضمان واستمرار تسلط الأقلية علي الأكثرية وهو ما يعني الديمقراطية الصورية أو اللا ديمقراطية.

تبدو قراءة مستقبل الحكومات الخليجية – وتحديداً دولة الكويت – في خيوط العلاقة بين الحاكم والمحكوم من خلال السلطة التنفيذية (أي الحكومة) علي هذا الأساس وهو انعكاس للواقع الحالي يشكل ضمانة مهمة لتصحيح هذه العلاقة لان العلاقة بين الاثنين مصابة بالعديد من الأزمات مما يحتم الإشارة إلي الاحتمالات التي يمكن حدوثها في المستقبل المنظور وعليه يمكن طرح احتمالين(٢):

(١) حسين علي الصباغة ، مصدر سابق ، ص ٥١ .
(٢) جاسم يونس الحريري ، مصدر سابق ، ص ٦٠-٦١.

الأول: انعدام التغيير في عمل وأداء الحكومة وهنا يري السيناريو أن الحكومة لا تحتمل التغيير في المستقبل بل هي بعيدة كأحد تداعيات التغيير لعدة أسباب :

- أن مواطني الخليج بصفة عامة والكويت بصفة خاصة لديهم القليل من الأسباب الاقتصادية الدافعة إلي التغيير الثوري .
- شرعية النظام أعمق من شرعية النظم الجمهورية العربية .
- طبيعة مواطني الخليج والكويت أنهم يعيشون أشبه ما يكون بالمجتمعات الأبوية التي يكون فيها الولاء لرئيس الدولة كما يكون الولاء لرئيس قبيلة شيخاً كان أم ملك أم أمير من خلال تحالفات متجذرة وعصبيات ذات تقاليد راسخة .

فضلاً عن ذلك قد يوضع عمل الحكومات هذه في خانة المصلحة القومية بالتوافق والتحاجج بالمؤثرات الإقليمية (شيعة – سنة) أو دولية .

الثاني: سيناريو التغيير في شكل وأداء الحكومة : التغيرات الحاصلة في حكومة الكويت دائماً لا تمس هيكلية وجوهر النظام السياسي لكن التغيير الماثل هو العمل علي ضخ المزيد من الإصلاحات الاقتصادية علي نحو ما فعلت السعودية بعد الثورات العربية من تقديم منح ملكية بمليارات الدولارات بما أطلق عليه الملك في مارس ٢٠١١ ثورة اقتصادية في المملكة إضافة إلي ما حدث في البحرين بصرف ألف دينار بحريني أي نحو ٢٦٣٠ دولاراً لكل أسرة وتوفير ٢٠ ألف فرصة عمل(١).

أضحي الربيع العربي ضاغطاً باتجاه إجراء إصلاحات بنيوية في البعد التشريعي والقانوني وبناء مؤسسات قادرة علي التطبيق الصارم للقانون ويشدد البعض علي إعادة الهيكلة الذكية للقطاعات الحكومية والعامة كما أن هناك إجماع أو ما يشبهه علي أن الإنسان هو محور العملية التنموية ومن أهم استحقاقات الربيع العربي بلورة رؤية إدارية شاملة لتحقيق تنمية بشرية مستدامة متكاملة بكافة أبعادها متضمنة

(١) نفس المصدر ، ص ٦١-٦٢.

تكوين القدرات ورأس المال البشري والعمل علي حسن توظيفها وتفعيلها بما يزيد من الرفاه الإنساني والاجتماعي[١]. وهذا هو جوهر عملية التغيير إذ لا يمكن الاعتماد علي جانب الرفاه والتنمية الاقتصادية في الكويت.

خاتمة

تظل تجربة الانتقال الديمقراطي بالكويت تجربة ذات تاريخ طويل اعتمدت على الاصلاح وكغيرها من التجارب الانسانية مرت بنجاحات وتحديات كبيرة ويمكن للدولة الكويتية ان تمضي في التحول الكامل الي النظام الديمقراطي اذا ما توافرت العناصر المؤدية للانتقال وقد وفر ما سمي " بالربيع العربي " لموضوع الانتقال الديمقراطي في الكويت إطارا سياسياً مهماً ويمكن القول أن هناك ضرورة ملحة لتطوير التجربة الكويتية او الانقلاب عليها فهي تعتمد على استكمال تجربة الاصلاح من الداخل الذي بدأته الحكومات المتعاقبة فضلا عن الدول المحيطة بدولة الكويت والتي تربطها معها كثير من العلاقات واوجه الشبه يمكنها التأثير على التجربة الكويتية تلك الدول التي لم ترغب في الانتقال الي نظم ديمقراطية وعملت على تحسين الوضع الاقتصادي لسكانها.

النتائج:

توصلت الورقة الي عدد من النتائج اهمها:

- للتجربة الكويتية في مجال الاصلاح السياسي والانتقال الي نظام تعددي تاريخ ومحاولات مهمة يمكن في نهاية الامر ان توصل الي الانتقال الكامل .
- تلعب التحديات الاجتماعية وطبيعتها اثراً كبيراً في الدفع بالتجربة الي الانتقال الديمقراطي او الارتداد عن الانتقال الديمقراطي .
- إقرار تأسيس الأحزاب السياسية خطوة إلي الامام في طريق الديمقراطية مع التاكيد على ارتباطه بالتجربة والممارسة .

(١) عبد الله البريدي ، الدولة المعدلة ثورياً بوصفها مخرجاً لمأزق الربيع العربي مع إشارة إلي الوضع الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٣٥ ، العدد ٤٠٩ ، ٢٠١٣/٣ ، ص ٥٧.

التوصيات:

توصلت الورقة الي عدد من التوصيات:

- لا بد من تفعيل دور منظمات المجتمع المدني ، حيث تؤدي هذه المنظمات باعتبارها شريكاً أساسياً للكيانات و المؤسسات التنفيذية والتشريعية دوراً مهماً وفاعلاً في حركة الإصلاح السياسي ينبع من دورها كأداة رقابية وجماهيرية ووسيط للتعبير عن مطالب القاعدة الشعبية (التبني المجتمعي للديمقراطية).
- الحد من الوصاية الحكومية المفروضة علي مؤسسات المجتمع المدني وتعديل القوانين المخلة بمبدأ استقلاليتها
- تطوير المؤسسات السياسية التشريعية والتنفيذية والانحياز نحو سلطة الشعب الكاملة ضمان لنجاح الانتقال الديمقراطي .
- ادارة عملية التغيير وفقاً للاسس العلمية والعملية من تجارب الدول الاخرى .
- ادارة الاختلاف والتنوع المجتمعي وحل المشكلات الاجتماعية التي تشكل تحدياً للدولة في عملية الانتقال .
- الاهتمام بالاقتصاد وتطويره يساهم بصورة كبيرة في الاستقرار السياسي.

المصادر والمراجع

أولاً : الكتب العربية:

١. ابتسام الكتبي واخرون ، التحولات الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي، في كتاب الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ٢٠٠٤ ، لبنان – بيروت .

٢. أحمد يوسف أحمد ، نيفين مسعد(تحرير) وآخرون ، حال الأمة العربية ٢٠١٢ – ٢٠١٣ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان – بيروت ، ط الأولي أغسطس ٢٠١٣.

٣. جياكومو لوتشياني ، الريع النفطي والأزمة المالية للدولة والتحرك نحو الديمقراطية، تحرير غسان سلامة ، ديمقراطية من دون ديمقراطيين ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المعهد الايطالي فونداسيوني ايني انريكو ماتي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط الثانية ٢٠٠٠ ، بيروت– لبنان .

٤. سامي عطا الله تحرير : ابراهيم البدوي وسمير المقدسي ، تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط الاولي .

٥. سعد الدين ابراهيم واخرون، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي : بحوث و مناقشات الندوة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة ٣ ، مايو ٢٠٠٢ .

٦. عبد الله النيبارى تعقيب على ورقة "محمد الرميحي" ، تجربة المشاركة السياسية في الكويت ١٩٦٢ – ١٩٨١ ورقة قدمت في أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الثورة الفكرية ، مركز دراسات الوحدة العربية .

٧. علي الدين هلال (تحرير) وآخرون ، حالة الأمة العربية ٢٠١٣ – ٢٠١٤ مراجعات ما بعد التغيير ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان – بيروت ، ط الأولي مايو ٢٠١٤.

٨. فائز الربيع ، الديمقراطية بين التأصيل الفكري والمقاربة السياسية ، دار الحامد ٢٠٠٤ ، ط١ ، عمان .

٩. فيليب شميتر وتيري لين كارل ، الديمقراطية .. وغيرها، مركز دراسات التنمية السياسية الدولية، القاهرة .

١٠. وحيد عبد المجيد ، الديمقراطية في الوطن العربي، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، طبعة ثانية ، مايو ٢٠٠٢ .

١١. وسيم حرب واخرون ، إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية ،منشورات الحلبي ، ط١ ، ٢٠١٠ ، لبنان – بيروت.

١٢. يحي الجمل ، أنظمة الحكم في الوطن العربي ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط٣ ٢٠٠٢.

ثانياً: المجلات والدوريات :

١. احمد الدين ، الحاجة إلى الإصلاح في الكويت ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٣٥ ، العدد ٤٠٢ ، ٢٠١٢/٨ .

٢. إسماعيل الشطي ، الكويت وتجربة الانتقال إلي الديمقراطية ، المستقبل العربي ، العدد ٢٨٩ ، ٢٠٠٣/٣ .

٣. جاسم يونس الحريري ، مستقبل الحكومات الخليجية بعد الربيع العربي ،مجلة المستقبل العربي ،السنة ٣٥ ، العدد ٤١٠ ، ٢٠١٣/٤ .

٤. حسين علي الصباغة ، النظام البرلماني في دولة الكويت : الواقع والمستقبل ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٤٢٤ ، ٢٠١٤/٦ .

٥. خلدون حسن النقيب ، محنة الدستور في الوطن العربي ؛ العلمانية والأصولية وأزمة الحرية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ١٧ ، العدد ١٨٤ ، يونيو ١٩٩٤ .

٦. عبد الإله بلقزيز ، نحن والنظام الديمقراطي ، المستقبل العربي ، السنة ٩ ، العدد ٨٥ ، ١٩٧٩ .

٧. عبد الله البريدي ، الدولة المعدلة ثورياً بوصفها مخرجاً لمأزق الربيع العربي مع إشارة إلي الوضع الخليجي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٣٥ ، العدد ٤٠٩ ، ٢٠١٣/٣ .

٨. عبد الله الشايجي ، الكويت إلي اين ؟ التحديات ومستقبل النموذج الديمقراطي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد٣٦٨ ،٢٠٠٩/١٠.

٩. محمد الرميحي ، تجربة المشاركة السياسية في الكويت ١٩٦٢ – ١٩٨١ ، المستقبل العربي ، العدد ٦٤ ، ١٩٨٤/٦ .

ثالثاً: الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت):

١. حلقة حوارية بعنوان : الكويت وأزمة النصف ديمقراطية ، بمجلس وعد الرمضاني علي الانترنت علي الموقع الالكتروني : http://www.aldemokrati.org/m/15 ، 2105 /1/print.php?artid=7767

٢. محمد بدري عيد ، الانتخابات الكويتية : بين تواصل المسيرة الديمقراطية والاستقرار السياسي، موقع الجزيرة للدراسات .http://studies.aljazeera net بتاريخ الاثنين ١٢ أغسطس ٢٠١٣ .

٣. محمد عز العرب ، لماذا تتعثر التجربة الديمقراطية في الكويت ، مقالات وكتابات في صحيفة الأهرام الرقمي الالكترونية علي الموقع الالكتروني : http://digital. ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=16939&eid=7887 ، الجمعة ٤/ ديسمبر/٢٠٠٩ .

٤. مقال بصحيفة الأنباء الالكترونية، ب . ك ، بتاريخ الخميس ٢٤ مايو ٢٠١٢ ، علي الموقع الالكتروني http://www.alanba.com.kw .

٥. مقال بموقع الإسلام اليوم ، ب . ك ، بتاريخ ٢٠١٥ ، علي الموقع الالكتروني http://www.islamtoday.net .

٦. مني ششتر ، مسيرة الديمقراطية والدستور في الكويت ، مقال منشور بمجلة الكويت بتاريخ ٢٠١٥/٢/٣ علي شبكة الانترنت بالموقع http://kuwaitmag.com ، بدون صفحة .

٧. نجيب الخنيزي ، اليسار، الديمقراطية والعلمانية في الخليج والجزيرة العربية ، الحوار المتمدن ، العدد ٣٥٦٦ ، ٤/١٢/٢٠١١ علي الموقع الالكتروني : http:// www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=286082

أثر جودة المنتج في المزيج التسويقي
على زيادة القدر التنافسية للمنشآت الصناعية في السودان
[دراسة حالة مصانع الزيوت من وجهة نظر العاملين بالقطاع]

د. هشام عبد آدم عوض الكريم
استاذ ادارة التسويق المساعد
جامعة البطانة – السودان

د. حسن بشير حسن محمد
أستاذ نظم المعلومات الادارية المساعد
جامعة البطانة – السودان

المستخلص

تعمل المنشآت الصناعية اليوم فى بيئة تتصف بالتغيير المستمر والمتسارع بجانب مواجهتها لظروف المنافسة لذلك لابد من الاهتمام بجودة المنتج في المزيج التسويقى بطريقة تمكن من تحقيق الإشباع لحاجات ورغبات المستهلكين، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر عنصر جودة المنتج في المزيج التسويقي على زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية في السودان بالتطبيق على بعض مصانع زيوت الطعام وذلك من خلال دراسة دور جودة المنتج في زيادة القدرة التنافسية. وتأتى أهمية الدراسة من أهمية جودة المنتج في تحقيق مردود مادي للمنشآت الربحية والحصول على ميزة تنافسية، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه وطبيعة الدراسة، واستخدمت الإستبانة كأداة لجمع البيانات باختيار عينة عشوائية طبقية من مصانع الزيوت في السودان وهي صافولا، مرحب، الشركة العربية، والمأمون. ثم معالجة البيانات إحصائياً وتحليلها بإستخدم برنامج الحِزم الإحصائيّة للعلوم الإجتماعيّة (SPSS) لحساب النسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، ومعامل الإرتباط (بيرسون) لإيجاد العلاقة بين محاور الدراسة المختلفة. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أنه توجد علاقة بين جودة المنتج في المزيج التسويقي وزيادة القدرة التنافسية في الصناعة السودانية. كما أوصت الدراسة بضرورة ضبط جودة المنتج وفقاً لحاجات ورغبات المستهلكين، وأخيراً لتخاذ القرارات الخاصة بكل عنصر من عناصر المزيج التسويقى بمعزل عن العناصر الأخرى لتكامل واعتمادية هذه العناصر لنجاح أي إستراتيجية تسويقية .

الكلمات المفتاحية:

المنتج؛المزيج التسويقي؛ القدرة التنافسية؛ الصناعة السودانية.

Abstract

Industrial facilities today operate in an environment characterized by continuous and rapid change in addition to facing the conditions of competition, so it is necessary to pay attention to the quality of the product in the marketing mix in a way that enables to achieve the satisfaction of the needs and desires of consumers. Sudan, by applying it to some edible oils factories, by studying the role of product quality in increasing competitiveness. The importance of the study stems from the importance of product quality in achieving a financial return for profitable enterprises and obtaining a competitive advantage. The study followed the descriptive analytical approach to suit the nature of the study, and used the questionnaire as a tool for data collection by selecting a stratified random sample of oil factories in Sudan: Savola, Marhab, the Arab Company, and Al Mamoun. Then the data was processed statistically and analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) to calculate percentages, arithmetic averages, and correlation coefficient (Pearson) to find the relationship between the different axes of the study. The study reached a set of results, the most important of which is that there is a relationship between the quality of the product in the marketing mix and the increase in competitiveness in the Sudanese industry. The study also recommended the need to control product quality according to the needs and desires of consumers, Finally, "decisions for each element of the marketing mix are not taken in isolation from the other elements for the integration and reliability of these elements for the success of any marketing strategy.

Keywords:

Product; marketing mix; Competitiveness; Sudanese industry

أولاً: الإطار العام للبحث

١. مقدمة:

تعمل المنظمات اليوم في ظل ظروف بيئية تتصف بالتغيير المستمر والسريع بجانب مواجهتها لظروف المنافسة الصعبة في أسواقها مما يجعل الأمر أكثر صعوبة. حيث أن إستراتيجيات وبرامج المزيج التسويقي تؤدي لزيادة الكفاءة وجذب العملاء وتلبية إحتياجات ورغبات المستهلك من المنتج (الزاكي،٢٠٠٩م).

كما أشار تيمان (٢٠٠٠م) إلى أن ضعف الطاقة الإنتاجية المستغلة يقود إلى إرتفاع التكلفة والذي بدوره يضعف من الموقف التنافسي، ولا يدرك المدراء أهمية التخطيط الإستراتيجي وبالتالي لا يوجد ثمة إعتبارات جادة لمواجهة تحديات العولمة، ويفضل المستهلك السوداني المنتج المحلي، وفشل المنتجين المحليين في الوفاء بإحتياجات السوق المحلية يقود إلى تحول المستهلكين للمنتجات المستوردة وبالتالي الوضع الراهن لتفضيلات المستهلك بالسودان تتفاوت وتتأرجح ما بين ميزان السعر، الجودة، الوفرة والمكانة الإجتماعية وليست هناك قاعدة عامة.

٢. مشكلة البحث:

أصبحت المؤسسات تدرك أهمية الدور الذي تلعبه الأنشطة التسويقية في إنجاح سياساتها وتحقيق أهدافها فهذه الأهمية للتسويق وأنشطته ماهي إلا نتيجة للصراع والتنافس الشديد بين المؤسسات في سبيل البقاء والنمو والإستمرار، ومن هنا جاءت هذه الدراسة حول الدور الذي يلعبه عنصر المنتج في زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية حيث تمثل جودة المنتج القوى المؤثرة للحصول على ميزه تنافسيه للمنشآت الصناعية ومن ثم تحقيق المردود المادي للبقاء والنمو والتطور والإستمرار، وعليه يطرح البحث السؤال الرئيسي التالي:

ماهو الدور الذي يلعبه المنتج في زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية؟ وتنبثق من السؤال الرئيسي أعلاه أسئلة فرعية كالآتي:

- ما مفهوم جودة المنتج في المنشأت الصناعية.
- ما هو دور جودة المنتج الذي تقدمه الشركة في زيادة القدرة التنافسية للمنشأت الصناعية في السودان؟

٣. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الهدف العام والذي يتمثل في دراسة دور عناصر المنتج في زيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية في السودان وذلك من خلال الأهداف التفصيلية التالية:

- معرفة مفهوم جودة المنتج فى الصناعة السودانية.
- معرفة مفهوم القدرة التنافسية في المنشأت الصناعية في السودان.
- دراسة العلاقة بين جودة المنتج في المزيج التسويقي وزيادة القدرة التنافسية للمنشآت الصناعية في السودان
- المساهمة في تقديم توصيات تساعد صناع القرار الإداري في الالمام بالعناصر التي تؤثر في زيادة القدرة التنافسية في المنشأت الصناعية في السودان.

٤. فرضيات البحث:

هناك علاقة إيجابية بين جودة المنتج في المزيج التسويقيوزيادة القدرة التنافسية للمنشأت الصناعية بالسودان.

٥. أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية صناعة الزيوت لكونها تشكل غذاء" هاما" للإنسان وسلعة من السلع الغذائية الإستراتيجية، بالإضافة إلى فرص العمل ورفد خزينة الدولة بالضرائب والإسهام في حصيلة البلاد من العملات الصعبة من إيرادات صادرات

الصناعة، فضلا عن الإستفادة من مخلفات الصناعة من أعلاف وأمباز للثروة الحيوانية. بالإضافة إلى أهمية عنصر المنتج في كونه يمثل القوى المؤثرة في تحقيق مردود مادي للمنشآت الربحية والحصول على ميزه تنافسيه، وكذلك مساعدة إدارة التسويق في مصانع الزيوت على وضع الخطط والإستراتيجيات المناسبة بعد تحديد العناصر المؤثرة في جودة المنتجات وتطويرها وخلق القدرة التنافسية.

ثانياً: الإطار النظري

١. مفهوم المنتج:

يعتبر المنتج من أبرز عناصر المزيج التسويقي في المؤسسة حيث أنه الأساس الذى تقوم عليه العناصر الأخرى ويقوم هذا المفهوم على أي شيء يحمل خصائص وصفات ملموسه أو غير ملموسه يمكن عرضها في السوق لجذب الإنتباه اليها ويمكن من خلالها تلبية الإحتياجات والرغبات الإنسانية المادية أو الخدمية، وأيضا" هو ذلك المزيج من المكونات المادية والغير مادية التي يشتريها المستهلك بهدف إشباع حاجة من حاجاته المتعددة وتلبية متطلباته، وكذلك هو أي شيء يمكن تقديمه للسوق بغرض الإستهلاك أو الإستخدام أو الحيازة أو لإشباع حاجة أو رغبة معينة وهو بذلك المفهوم يحتوى على جميع العناصر الملموسة وغير الملموسة والأشخاص والأماكن والمنظمات والأفكار، فما يبين أن المنتج هو وحدة مميزة بمجموعة من الخصائص مثل الحجم، والسعر، والمظهر المادي، واللون، والطعم. ويقوم المشترى وفقاً لهذا المفهوم بشراء المنتج بهدف الحصول على الخصائص الملموسة التي يحتويها، كما أنه يشترى الإنطباع أو التصور الذى يحصل عليه من هذا المنتج كالإسم التجاري أو العلامة التجارية أو الشهرة أو خدمات ما بعد البيع، ويمكن النظر إلى المنتج من خلال ثلاثة أبعاد رئيسة هي: أشار عبدالفتاح (٢٠١٢م).

المنتج الجوهري: ويمثل الدافع الرئيس الذى يقف وراء شراء المستهلك للسلعة أو الخدمة وبذلك فهو يشمل المزايا الأساسية التي يبحث عنها المشترى والتي تسمح بإشباع حاجاته ورغباته.

المنتج الملموس: ويشتمل على أكثر من الجوهر المادي للمنتج فهو يشير إلى الملامح والأبعاد المادية الملموسة الخاصة بالجودة والصفات المميزة والعلامة والغلاف وهذه الأبعاد تسهل عملية المبادلة للمنتج الجوهري.

المنتج المتنامي: ويمثل هذا البعد المضمون السلعي المتكامل للمنتج فهو يشتمل على جميع الخدمات التي ترافق المنتج الجوهري والأساسي إضافة إلى مجموعة من الخدمات المرتبطة به كالتوزيع والتركيب والضمان والصيانة.

كما تعرف المنتجات على أنها تلك السلع والخدمات المرتبطة مع بعضها البعض الآخر، إما لأنها تحقق نفس الهدف الذي تصنع لأجله أو الذي يسعى إليه المستهلكون، أو لأنها تصنع من نفس المواد، أو لانها تشبع حاجات معينة، أو لأنها تباع لنفس المجموعة من المستهلكين. (بيان،١٩٩٩).

٢. تصنيف المنتجات:

يرى معلا(٢٠٠١م) أنه لا توجد هناك إستراتيجية تسويقية يمكن أن تكون صالحة لكافة أنواع المنتجات لهذا فإن التخطيط التسويقي يقتضى وجود مجموعة من المنتجات يكون لكل منها منهجية تسويقية متميزة وعليه تصنف المنتجات إلى:

- **التصنسف على أساس المنتج:**

السلع المعمرة: وهى السلع المحسوسة التي تتصف بإستعمالها لفترة زمنية طويله نسبياً وغالباً ما تشتري مرات قليلة في الحياة (أجهزة كهربائية – السيارات – الأثاث – وتتميز بإرتفاع أسعارها ويسعى المستهلك إلى جمع أكبر قدر من المعلومات لإختيار البديل السلعي المناسب.

السلع غير المعمرة: تتصف هذه المجموعة بأنها تشترى لأكثر من مرة كالصابون ومعجون الأسنان وتتصف بتكرار معدل شرائها من قبل المستهلك ولا يلجأ المستهلك إلى المقارنات في إتخاذ قرار الشراء وإنما يوصف سلوكه الشرائي بالسلوك العفوي.

الخدمات: وتطلق على كافة الأشياء غير الملموسة التي يتولد عنها منافع وإشباعات يمكن بيعها كالخدمة الفندقية والخدمة المصرفية وما شابه ذلك، ويصعب فصلها عن الشخص مقدم الخدمة، و قد تكون قابله للفناء.

- **التصنيف على أساس الغرض من شراء السلعة:**

السلع الإستهلاكية: وهى السلع التي يشتريها المستهلك النهائي لإشباع حاجاته ورغباته الشخصية وتتمثل في الآتي:

السلع سهلة المنال: وهي السلع التي يشتريها المستهلك بإستمرار وبأقل جهد ممكن، وتتسم بإنخفاض أسعارها، ومن أمثلتها الصحف والصابون.

سلع التسوق: هى السلع التي يميل المستهلك في شرائها إلى إجراء المقارنات السلعية على أساس ملاءمتها وجودتها وسعرها وتصميمها وموديلها ومن أمثلة سلع التسوق الملابس والأثاثات والسيارات والأجهزة الكهربائية. هي تلك السلع التي يقوم المستهلك بشرائها بعد أن يقوم بمقارنة السعر ، الجودة والطراز لعدد من البدائل، وغالباً ما يقوم بزيارة عدد من المحلات قبل أن يقوم بإتخاذ قراره الشرائي.(اسماعيل،٢٠٠٤).

السلع التخصصية: هي السلع التي تتصف بخصائص متميزة وفريدة وترتبط بعلامات تجارية متميزة ويكون المستهلكين على إستعداد لبذل جهود خاصة من أجل الحصول عليها كما ينطوي قرار شرائها على رغبة من المستهلك للتميز والتفاخر بها، وتكون أسعار هذه السلع في العادة مرتفعة ومن أمثلتها أنواع معينة من السيارات والتحف واللوحات الفنية وملابس المناسبات الخاصة ويميل المستهلك في العادة إلى إجراء المقارنات بين هذه السلع. هي تلك السلع التي يمكن القول عنها بان المستهلك عندما

يصر على سلعة معينة ولديه الاستعداد لبذل جهد كبير في سبيل الحصول عليها رغم وجود بعض السلع الأخرى البديلة (عمر، ١٩٩٦).

السلع غير المطلوبة: هى السلع التي ربما لا يعرفها المستهلك أو يعرفها ولكنه لا يفكر في شرائها حالياً، وغالباً ما تكون هذه السلع جديدة كأجهزة إنذار الدخان والتأمين على الحياة والمؤسسات العلمية ويحتاج المستهلك الى التعرف عليها مما يتطلب حملات أعلانية مكثفة.

السلع الصناعية: وهى السلع التي يشتريها الأفراد أو المؤسسات بغرض إستخدامها في عمليات إنتاجية لاحقه لإنتاج سلع إستهلاكية أو أنناجيه أو لإستخدامها في تسيير الأعمال أو لإعادة بيعها وتشمل:

المواد الأولية والأجزاء: هى السلع التي تدخل في عملية الإنتاج بصورة كلية وتتضمن المواد الخام والسلع نصف المصنعة والأجزاء سواء كان ذلك بغرض إتمام عملية الإنتاج أو بإعتبارها أجزاء أساسية في إنتاج سلعة أخرى.

السلع الرأسمالية: وهي السلع الصناعية التي تساعد على إنتاج سلع أخري ولكنها لا تدخل في تكوينها مثل المعامل والمولدات الكهربائية ووحدات الكمبيوتر والآلات الكتابية.

مهمات التشغيل: وهي سلع لا تدخل في إنتاج السلعة ولكنها تساعد في ذلك كمهمات التشغيل والزيوت والوقود وورق الطباعة.

٣. دورة حياة المنتج:

عرف (عبيدات،٢٠٠٠)دورة حياة المنتج على أنها تمثل الإطار الزمني الذي يبين فيه اتجاه الطلب على المنتج منذ تقديمه لحين لحظة استبعاده.

كما تمر أغلب المنتجات بمراحل مختلفة في دورة حياتها منذ فترة تقديمها حتى إنهيارها وإختفائها من السوق وتحديد هذه المراحل يساعد فى وضع الخطط التسويقية

الأفضل للمؤسسة وهذه المراحل تشمل ما يلى:

مرحلة تقديم المنتج: تشهد هذه المرحلة إنخفاض كبير في معدل نمو المبيعات وقد ينعدم فيها الربح بسبب المصاريف الكبي التي تحصل عند تقديم المنتج والإستثمار فيه (عبدالفتاح ٢٠١٢م).

مرحلة النمو: تمثل هذه المرحلة فتره القبول السريع للمنتج في السوق وتحسين في معدلات الأرباح من جانب السوق، ويتأثر قرار شراء المستهلك في هذه المرحلة بعدة عوامل أهمها زيادة عدد المنافسين وإتجاه سعر المنتج إلى الإنخفاض.

مرحلة النضج: تتزايد المبيعات في هذه المرحلة بمعدلات متناقصه أقل من السابق وتزداد شدة المنافسة فيها لأن معظم المنتجات تقع في هذه المرحلة وهذا التنافس يؤدي إلى إنخفاض سعر المنتج وتزداد تكاليف التسويق وعموما يتأثر القرار الشرائي للمستهلك في هذه المرحلة بإجراء تعديلات وتحسينات على المنتج وإنخفاض عدد المنافسين وبقاء المؤسسات الأكبر حجما" القادرة على المنافسة في السوق.

مرحلة الإنهيار: هي المرحلة التي تنخفض فيها معدلات المبيعات كثيراً وتنهار معدلات الأرباح وتنخفض المبيعات في هذه المرحلة بسبب التقدم التكنولوجي والتفكير في إحتياجات ورغبات المستهلكين، وتحاول المؤسسات في العادة تجنب الدخول إلى الإنهيار عن طريق التطوير والإبتكار حيث يتم من خلال ذلك تجديد دورة حياة المنتج .

٤. مفهوم التسويق:

هو عملية اكتشاف وتحويل حاجات ورغبات الزبائن إلى منتجات ذات مواصفات موضوعية بدقة والتي بدورها تجعل بالإمكان أن يتمتع الزبون بتلك المنتجات ، أي أنه هنالك علاقة تبادلية مع الزبون تتم في ظل بيئة ديناميكية.(محمد،٢٠٠٢)

كما عرفها(عبدالنبي، ٢٠٠٣) بأنها ذلك النشاط الذي يحكم التدفق الاقتصادي للسلع والخدمات للمستهلكين بطريقة فعالة تعمل على مقابلة الطالب بالعرض محققة بذلك أهذاف المجتمع.

٥. مفهوم القدرة التنافسية:

يعرف النجار(٢٠٠٤م) التنافسية على أنها القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو وإستقرار وتوسع وإبتكار وتجديد، وإمكانية تقديم منتوج ذو جودة عالية وسعر مقبول من قبل المستهلك، المنشأة التنافسية هي المنشأة المربحة والقادرة على زيادة ربحيتها من خلال رفع الإنتاجية أو خفض تكاليف الإنتاج أو تحسين الجودة أو كل ذلك معاً، وعليه فإن التنافسية ما هي إلا ذلك التحدي الذي تسعى من خلاله المنظمة إلى تحسين أدائها عن طريق زيادة الإنتاجية والرفع من مستوى الجودة من أجل تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة مقارنة بالمنظمات الأخرى.

مؤشرات التنافسية:

الربحية: يعتبر مؤشر الربحية كافياً على التنافسية الحالية للمؤسسة كما أن الحصة من السوق هي الأخرى تشكل مؤشراً عن التنافسية إذا كانت المؤسسة تعمل على تنظيم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد تحقيق غرض رفع حصتها في السوق ويمكن للمؤسسة أن تكون في سوق تنافسية تنتجه هي ذاتها نحو التراجع وفي هذه الحالة فإن التنافسية الحالية للمؤسسة لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية في السوق وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تكون مرتبطة بالقيمة السوقية لها.

تكلفة الصنع: يمكن إعتبار تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين كمؤشر كافي عن التنافسية في فرع نشاط ذو إنتاج متجانس مالم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمؤسسة.

الحصة من السوق: من الممكن لمؤسسة ما أن تحقق أرباحاً وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوي الدولي ويحدث هذا عندما تكون السوق المحلية محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية.

٧. الميزة التنافسية:

يعرف مرسى(١٩٩٨م) الميزة التنافسية بأنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة وبالسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية طلبات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة مقارنة مع المؤسسات الأخرى، وكذلك تعرف الميزة التنافسية بأنها مجموع الخصائص أو الصفات التي يتصف بها المنتوج أو العلامة وتعطي المؤسسة بعض التفوق على منافسيها المباشرين، وعليه فإن تحقيق الميزة التنافسية للمنشأة تتمثل في قدرتها على بيع منتجاتها في الأسواق الخارجية وعلى منافسة المنتجات الأجنبية التي تباع في السوق المحلية على أن تقاس الميزة التنافسية من خلال مقارنة الأسعار والتكاليف وتحديد ربحيتها وكذلك أنصبة المنشآت من السوق بالنسبة للمنافسين الأساسيين، وحتى تكون الميزة التنافسية فعالة لابد من الأسبقية والتفوق على المنافسين وإمكانية الدفاع عنها وإستمراريتها.

٨. الدراسات السابقة:

حظي موضوع جودة المنتجات بإهتمام الباحثين وإختلفت جوانب الإهتمام لدى كل منهم بحيث كان هناك تباين في الجوانب التي تطرق لها كل منهم حسب منظوره ونورد منها مايأتي:

دراسة تاج الدين (٢٠٠٢): بعنوان دور إدارة الإنتاج في تحقيق أهداف المنشأة، دراسة حالة مصنع البركة للبسكويت، هدفت الدراسة إلى معرفة دور إدارة الإنتاج في تحقيق أهداف المنشأة، وإستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في الإهتمام بوجود المنتج بشكل أساسي، وإنشاء أدارة منفصلة لضبط الجودة والإهتمام بقسم البحوث والتطوير الذي بنشأته تتاح فرصة مواكبة أذواق وأنماط المستهلكين المتجددة والمتطورة، وأوصت الدراسة بضرورة الإهتمام بجودة المنتج، وإنشاء أدارة منفصلة لضبط الجودة، والإهتمام بقسم البحوث والتطوير لمواكبة أزواق المستهلكين المتجددة والمتطورة.

دراسة الزاكي (٢٠٠٩): بعنوان أثر إستخدام إستراتيجيات المزيج التسويقي في أداء منشآت الأسمنت، دراسة حالة مصنع عطبرة، هدفت الدراسة إلى إبراز أهمية الإستراتيجيات التسويقية المختلفة من حيث (السعر، الجودة، الشهرة) كتلبية لإحتياجات ورغبات المستهلكين، وإتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي. وتم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها إن تبنى إستراتيجيات وبرامج المزيج التسويقي يؤدي لزيادة الكفاءة وجذب العملاء ويلبي إحتياجات ورغبات المستهلكين ويحقيق الأهداف المرجوة، المستهلك السوداني يركز على السعر أكثر من الخصائص الأخرى، كما أن عدم وفره المنتج المحلي وتشابهه مع خصائص المستورد يؤدي إلى إنتقال المستهلك من المنتج المستورد، وعدم إستغلال الطاقة بالكفاءة المطلوبة من أهم الأسباب المؤدية إلى إرتفاع أسعار المنتج المحلي. وأوصت الدراسة إتباع برامج تأهيل وتطوير المنتجات بإستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تساهم في الإنتاج المحلي، وأنشاء مصانع جديدة في مناطق تواجد الخام، الأخذ بالمفهوم الحديث للتسويق، وإعتماد إستراتيجيات جديدة عبر إستشارة الخبراء، إيجاد عملاء جدد مع المحافظة على الفعليين لزيادة كفاءة وفعالية أداء المنشآت.

دراسة الحسن (٢٠٠٧): بعنوان أثر الإستراتيجات التسويقة على تفضيلات المستهلك في السودان، بالتطبيق على منشأت المياه الغازية، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر المنافسة والتغيير في عادات الإستهلاك وإبراز أهمية إتباع إستراتيجيات وبرامج مزيج المنتجات مع تحديد خصائص مزيج المنتجات الذي يلبي إحتياجات ورغبات المستهلكين، تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة ، وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها أن ضعف الطاقه المستقلة يقود إلى إرتفاع التكلفة مما يضعف من الموقف التنافسي، كما أن المديرين في المنشأت الصناعية السودانية لايدركون أهمية التخطيط الإستراتيجي، ويفضل والمستهلك السوداني مزايا

السعر عن الجودة. وأوصت الدراسة بإتباع برامج تأهيل وتطوير المنتجات بإستخدام التكنولوجيا الحديثة حتى تساهم في الناتج القومي المحلي ، مع الأخذ بالمفهوم الحديث للتسويق وإعتماد إستراتيجية جديدة عبر إستشارة الخبراء، القيام ببحوث التسويق ووفرة المزيج السلعي بالأسواق المختلفة مع إيجاد عملاء جدد والمحافظة على العملاء الفعليين لزيادة كفاءة فعالية أداء المنشأت.

دراسة (حجاج و صديقي ،٢٠١٣): دور إبداع المنتج في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شرآة روائح الورود لصناعة العطور، هدف البحث إلى توضيح دور إبداع المنتج باعتباره أحد أشكال الإبداع التكنولوجي في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية، واختيرت شرآة روائح الورود لصناعة العطور بالوادي في الجزائر مجالا للبحث وفق دراسة الحالة، ولقد تم اختيار المؤسسة لسببين الأول : هو قلة الدراسات في قطاع صناعة العطور، والثاني باعتبارها من بين أولى المؤسسات الجزائرية التي تنشط في القطاع. استندت نتائج البحث إلى تحليل واقع الأنشطة والممارسات التي قامت بها المؤسسة في الفترة ٢٠٠١ –٢٠٠٥، فضلا عن تحليل نتائج دراسة قامت بها المؤسسة وآذلك بعض المقابلات التي أجريناها والمؤشرات المستخرجة من وثائق المؤسسة. إذ أظهرت النتائج الدور الذي لعبه إبداع المنتج في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة محل الدراسة.

ثالثاً: الدراسة الميدانية

منهج البحث:

طبيعة الموضوع المراد دراسته تفرض طبيعة ونوع المنهج المستخدم بمعنى أن إستخدام منهج معين يتوقف على شكل البحث المطلوب وأهدافه والظروف المحيطة بإجرائه، لذلك قام الباحثان بإتباع المنهج الوصفيى التحليلي لأنه يناسب طبيعة هذه

الدراسة، بالإضافة إلى أن هذا المنهج يعتمد على تحليل البيانات ودراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويقوم بجمع الحقائق والمعلومات والملاحظات ويوصفها وصفاً دقيقاً ويعبر عنها تعبيراً نوعياً وكمياً فالمهمة الجوهرية للوصف هي أن يحقق الباحثان فهماً أفضل للظاهرة موضوع البحث. نظراً لما تضمنه هذا البحث من عناصر ومحاور قام الباحثان بإستخدام المعلومات الثانوية التي تم الحصول عليها من المصادر الثانوية متمثلة في المراجع والكتب والمجلات فضلاً" عن البحوث والدراسات السابقة والإنترنت، بالإضافة إلى المعلومات الأولية التي تم الحصول عليها من خلال الإستبانة.

قام الباحثان بتفريغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss). وتم استخدام الاحصاءات الاتية:

التكرارات والنسب المئوية: وقد استخدمت في عرض البيانات الشخصية الخاصة بالمجيبين.

الوسط الحسابي: وقد استخدم لعرض الإجابات لبعض الأسئلة الواردة في الاستبانة لتعزيز التحليل.

الارتباط (Correlation) : استخدم لقياس درجة معنوية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير الوسيط

مجتمع البحث: يتكون مجتمع البحث من مصانع الزيوت في السودان، وتم إختيار أربعة مصانع تمثل مجتمع البحث وذلك للأسباب الأتية :

- التجربة الطويلة العريضة لهذه المصانع في مجال تصنيع الزيوت.
- تمت مراعاة التوزيع الجغرافي لهذه المصانع مع التركيز على منطقة الوسط وذلك لأنه يمثل نسبة كبيرة من مجتمع الدراسة.
- سهولة وإمكانية إتصال الباحثان بهذه المصانع.

- وهذه المصانع هي؛ مصانع زيوت صافولا، مصانع زيوت مرحب، الشركة العربية، مصانع زيوت المأمون.

عينة البحث: تم إختيار عينة الدراسة بناءً على إختيار العينة الطبقية العشوائية بإعتبار كل مصنع عبارة عن طبقة، وتم توزيع ١٦٠ إستبانة بمعدل ٤٠ إستبانة لكل مصنع وتم جمع ١٣٥ إستبانة تمثل عينة البحث. علما بأن عدد العاملين بالمصانع يبلغ (٢٦٥) عامل تقريباً، وتم استفتاء حملة الشهادات الجامعية (الدبلوم التقني- البكالوريوس – الماجستير – الدكتوراه) وذلك لإلمامهم بموضوع الدراسة علمياً وعملياً.

يوضح الجدول (١) أدناه توزيع أفراد عينة البحث حسب المصانع، ويلاحظ أن مصنع صافولا يحظى بأكبر نسبة من عينة البحث ٣٣,٣٪، يليه مصنع مرحب بنسبة ٢٥,٩٪ من عينة البحث، وتحصلت مصانع الشركة العربية على ٢٢,٢٪، وأخيراً مصانع المأمون كانت أقل نسبة من عينة البحث ١٨,٥٪ .

جدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة البحث حسب المصانع

م	المصنع	التكرار	النسبة٪
١	صافولا	٤٥	٣٣,٣
٢	مرحب	٣٥	٢٥,٩
٣	الشركة العربية	٣٠	٢٢,٢
٤	المأمون	٢٥	١٨,٥
المجموع		١٣٥	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

الصدق والثبات لإداة البحث:

جدول رقم (٢)

الصدق والثبات لإستبانة البحث

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق
جودة المنتج	١٥	٠,٩٢	٠,٩٦
مؤشرات القدرة التنافسية	١٢	٠,٩١	٠,٩٥

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

من الجدول رقم (٢) السابق يتضح أن جميع معاملات الثبات والصدق عالية (أكبر من ٩٠٪) وهذا يوضح أن الإستبانة بصورة عامة تتمتع بثبات وصدق كبيرين ، مما يشير إلى أننا إذا طبقنا هذه الدراسة بإستخدام هذه الإستبانة بصورتها الحالية على مجتمع مماثل مئة مرة سوف نحصل على نفس النتائج.

طريقة التحليل:

إستخدمت الدراسة تحليل النسبة المئوية للمعلومات الإساسية للمبحوثين تحليل الإنحدار الخطي وفقاً للمعادلة إدناه:

$$Y = B0 + B1(X1) + Ui$$

أولاً : حساب الإرتباط بين المتغير التابع و المتغير المستقل:

جدول رقم (٣)

معاملات الأرتباط بين مؤشرات القدرة التنافسية و المتغيرات جودة المنتج

Correlations		
		مؤشرات القدرة التنافسية
جودة المنتج	Pearson Correlation	0.677
	Sig. (2-tailed)	0.000
	N	135

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

الجدول رقم (٣) يوضح قيم الارتباط (Correlation) بين مؤشرات القدرة التنافسية و العامل المؤثر فيه وقيم الدلالة الإحصائية (Sig) المقابلة لها، حيث يتضح من الجدول أن قيم الدلالة الإحصائية أقل من نسبة الخطأ المسموح به (٠,٠٥) مما يشير إلى أن قيم الإرتباط لها دلالة إحصائية أي معنوية، أي يتضح أن هنالك إرتباط طردي قوي مقداره (٦٨٪ تقريباً) بين جودة المنتج ومؤشرات القدرة التنافسية أي كلما زادت جودة المنتج تزيد مؤشرات القدرة التنافسية لدى المؤسسة (الشركة).

ثانياً: **الكشف عن خطية العلاقة بين مؤشرات القدرة التنافسية و متغير جودة المنتج:**

من أشهر الطرق لتوضيح خطية العلاقة بين المتغير التابع وأي متغير مستقل هي طريقة التمثيل البياني لقيم المتغير التابع (القدرة التنافسية) مع كل متغير مستقل (جودة المنتج)، فإذا كانت النقاط في صورة خط المستقيم دل ذلك على خطية العلاقة و العكس صحيح.

٥. الخصائص الاساسية لعينة الدراسة:

تشتمل على تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الإستبانة التي تم تحديدها مسبقا في عينة الدراسه وعرض هذه البيانات وتفسيرها ومناقشتها بإستخدام نظام إحصائي مبسط للخروج بقراءات واضحه يسهل معها الوصول إلى نتائج حقيقيه للدراسة.

توزيع العينة حسب متغير العمر:

جدول رقم (٤)

توزيع العينة حسب متغير العمر

م	العمر	التكرار	النسبة٪
١	أقل من ٤٠ سنة	٢٧	٢٠
٢	من ٤٠–٤٥ سنة	٦٠	٤٤,٥
٣	من ٤٥–٥٠ سنة	٢٧	٢٠
٤	من ٥٠–٥٥ سنة	١٠	٧,٤
٥	أكثر من ٥٥ سنة	١١	٨,١
المجموع		١٣٥	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يشير الجدول رقم (٤) إلى أن غالبية أفراد العينة هم من الفئة العمرية الثانية (٤٠–٤٥) حيث بلغ عددهم ٦٠ فرداً ويمثلون نسبة ٤٤,٥٪ من العينة؛ وهذا يوضح أن أكبر نسبة من المبحوثين من الأفراد الناضجين، وبالتالي هم أكثر من يقيّمون عناصر المنتج، وتكون إفاداتهم على درجة عالية من تحقيق نتائج الدراسة.

توزيع العينة حسب متغير النوع:

جدول رقم (٥)

توزيع العينة حسب متغير النوع

م	النوع	التكرار	النسبة٪
١	ذكر	١١١	٨٢,٢
٢	أنثى	٢٤	١٧,٨
المجموع		١٣٥	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يوضح الجدول رقم (٥) أن غالبية أفراد العينة من الذكور؛ حيث بلغ عددهم ١١١ فرداً بنسبة ٨٢,٢٪. ويرى الباحثان أن تحيز النشاطات الصناعية للذكور دون الإناث

يرجع لطبيعة الأعمال في هذه المنشآت؛ التي توافق الأعمال فيها الذكور أكثر من الإناث.

توزيع العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (٦)

توزيع العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية

م	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة٪
١	أعزب	٣٩	٢٨,٩
٢	متزوج	٩٠	٦٦,٧
٣	مطلق	٤	٣
٤	أرمل	٢	١,٥
المجموع		١٣٥	٪١٠٠

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يشير الجدول رقم (٦) إلى أن غالبية أفراد العينة من المتزوجين بنسبة ٦٦,٧٪، وهذا يؤكد أن غالبية عينة الدراسة مستقرون في عملهم، وهذا يعد من عوامل الإستقرار الذي يؤثر إيجاباً على إجاباتهم .

توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (٧)

توزيع العينة حسب متغير المؤهل العلمي

م	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة٪
١	دبلوم تقني	١٥	١١,١
٢	بكالوريوس	٦٥	٤٨,١
٣	ماجستير	٤٤	٣٢,٦
٤	دكتوراه	١١	٨,١
المجموع		١٣٥	٪١٠٠

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

من الجدول (٧) يلاحظ أن أكثرية أفراد عينة الدراسة بنسبة ٤٨,١٪ يحملون مؤهل البكالوريوس، يليهم الماجستير بنسبة ٣٢,٦٪، ويليهم الدبلوم بنسبة١١,١٪ ،

وأخيراً الدكتوراه بنسبة ٨,١٪ وهي وإن كانت الأقل فهي تعتبر نسبة مقدرة؛ فوجودها في عينة الدراسة يضفي على النتائج نسبة عالية من العلمية.

توزيع العينة حسب متغير الوظيفة:

جدول رقم (٨)

توزيع العينة حسب متغير الوظيفة

م	الوظيفة	التكرار	النسبة٪
١	مدير عام	٣	٢,٢
٢	مدير مساعد	١٧	١٢,٦
٣	مدير متخصص	٣١	٢٣
٤	رئيس قسم	٨٤	٦٢,٢
المجموع		١٣٥	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يوضح الجدول رقم (٨) أن غالبية أفراد عينة الدراسة من رؤساء الأقسام حيث يبلغ عددهم ٨٤ بنسبة٦٢,٢٪ ؛ وهذا يفضي إلى تحصيل رؤى وأفكار تمثل مخرجات و أفكار تمثل مخرجات ونتائج يمكن الإعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة.

توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة العملية:

جدول رقم (٩)

توزيع العينة حسب متغير عدد سنوات الخبرة العملية:

م	عدد سنوات الخبرة العملية	التكرار	النسبة٪
١	٤-٦	٣٢	٢٣,٧
٢	٦-٨	٢٢	١٦,٣
٣	٨-١٠	٤٣	٣١,٩
٤	أكثر من ١٠	٣٨	٢٨,١
المجموع		١٣٥	١٠٠٪

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

يشير الجدول رقم (٩) إلى الخبرات الكبيرة التي يتمتع بها معظم أفراد العينة حيث يوضح الجدول أن نسبة ٣١,٩٪ تتراوح سنوات خبرتهم العملية ما بين ٨-١٠ سنوات ؛ بينما نسبة السنوات الأكثر من ١٠سنوات تبلغ ٢٨,١ ؛ وهذا يوضح أن الغالبية بنسبة ٦٠٪ من حجم العينة يتمتعون بخبرة عملية عالية؛ وهذا من شأنه أن يعطي نتائج الدراسة درجة عالية من الصحة.

رابعاً: التحليل والنتائج

في هذا القسم يتم إستعراض نتائج التحليل الوصفي لمحاور الإستبانة حسب النسبة المئوية لكل عبارة حسب إستجابات عينة الدراسة، وترتيب العبارات في كل محور حسب الوسط الحسابي.

دراسة مؤشرات القدرة التنافسية:

هنالك تحليل وصفي لمتغيرات المتغير التابع موضحة في الجدول أدناه:

جدول رقم (١٠)

بيانات تحليل التكرارات والمتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة لمؤشرات القدرة التنافسية

الرقم	العبارة	موافق		موافق بشدة		محايد	غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط	الترتيب حسب المتوسط
		نسبة٪		نسبة٪		نسبة٪	نسبة٪		نسبة٪			
١	تتبنى الشركة استراتيجيات تنافسية تضمن لها الصدارة في السوق.	٤٨,١		٣١,٩		٩,٦	٩,٦		٠,٧		٤,١٧	٢
٢	تعمل الشركة على زيادة القدرة التنافسية من خلال تقديم منتج ذو جودة عالية.	٤٦,٧		٤١,٥		٧,٤	٣,٧		٠,٧		٤,٢٩	١

٣	تحقق الشركة القدرة التنافسية من خلال التكلفة الأقل باستخدام التكنولوجيا الحديثة واستقلال.	٣٤,٨	٣٧	١٩,٣	٧,٤	١,٥	٣,٩٦	٣
٤	تحقق الشركة القدرة التنافسية من خلال تقديم السعر المناسب الذى يراعي قدرة المستهلك علي الشراء وأسعار المنافسين.	٣٠,٤	٤٣	١٩,٣	٦,٧	٠,٧	٣,٩٥	٤
٥	الشركة لديها حصة سوقية تضمن لها القدرة التنافسية.	٣٤,١	٣٧,٨	٢٠	٥,٩	٢,٢	٣,٩٥	٤
٦	تحقق الشركة القدرة التنافسية من خلال مزيج ترويجي يتوافق مع التطورات والتغيرات المحيطة بالشركة.	٢٨,١	٣٧	٢٥,٢	٧,٤	٢,٢	٣,٨١	١٠
٧	تعمل الشركة علي زيادة قدرتها التنافسية من خلال معرفة ومراقبة أداء الشركات الأخرى المنافسة في نفس المجال.	٣٠,٤	٣٩,٣	٢١,٥	٥,٩	٣	٣,٨٨	٧
٨	تعمل الشركة علي زيادة قدرتها التنافسية من خلال التأهيل التطوير المستمر للعنصر البشري لديها.	٢٩,٦	٢٨,٩	٢٥,٩	٩,٦	٥,٩	٣,٦٦	١٢
٩	تحقق الشركة القدرة التنافسية من خلال تبني فكر إداري خلاق.	٤١,٥	٢٢,٢	٢٣,٧	٦,٧	٥,٩	٣,٨٦	٨
١٠	تدعم الشركة قدرتها التنافسية من خلال مراقبتها الدورية لاحتياجات العملاء المتجددة والمتغيرة	٢٨,١	٤٥,٩	١٢,٦	٩,٦	٣,٧	٣,٨٥	٩
١١	تدعم الشركة قدرتها التنافسية من خلال اختيارها لأكثر من أنواع الدعاية والإعلان اثارةً وجذباً.	٢٨,٩	٣٦,٣	٢٣,٧	٩,٦	١,٥	٣,٨١	١٠
١٢	تحقق الشركة القدرة التنافسية من خلال التكامل بين عناصر المزيج التسويقي.	٣١,٩	٣٨,٥	٢٠	٦,٧	٣	٣,٨٩	٦
مجموع المتوسطات		٤١,٣	٤٣,٩	٢٢,٨	٨,٩	٣,١	٤,٧	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

من خلال الجدول رقم (١٠) نلاحظ أن الشركة تعمل على زيادة القدرة التنافسية من خلال تقديم منتتج جيد بمتوسط حسابي ٤،٢٩ وبنسبة موافقة ٨٨،٢٪

وهذا يؤكد أن جودة المنتج الذي تقدمه الشركة عالية مما يساعد على زيادة القدرة التنافسية كلما زادت جودة المنتج بوحدة واحدة يزيد مؤشر القدرة التنافسية وعليه فإن جودة المنتج تعتبر المحور الأساسي في عملية المنافسة ولكن مع ضرورة ربطها بعناصر المزيج التسويقي الأخرى (السعر، التوزيع، الترويج)، في حين أن الشركة تحقق القرة التنافسية من خلال التكلفة الأقل بإستخدام التكنلوجيا الحديثة وإستقلال الطاقات الإنتاجية وكفاءة العمليات التسويقية بمتوسط حسابي ٣،٩٦ وبنسبة موافقة ٧١،٨٪ وهذا يدعم ماجاء في المحور الأول من حيث مواكبة التكنلوجيا وتقليل التكاليف حيث تعمل التكنولوجيا على تخفيض تكلفة الوحدة الواحدة أي توزيع التكاليف الثابتة على عدد الوحدات المنتجة ، وهذا يتفق مع ماجاء به بورتر حيث أكد أن أكبر مجالات التنافس يكمن في تقليل التكاليف أي القيادة في التكلفة، كما تبين أيضا" أن الشركة تقدم السعر المناسب الذي يراعي قدرة المستهلك على الشراء وأسعار المنافسين بمتوسط حسابي ٣،٩٥ وبنسبة موافقة ٧٣،٤٪ وهذا يتوافق مع ماجاء في المحور الثاني حيث أن للسعر أهمية في المحافظة على المستهلكين الحاليين وجذب المرتقبين وبالتالي تزيد المبيعات ويزيد الإنتاج وتقل التكاليف ويساعد ذلك على زيادة القدرة التنافسية، ولكن عند إختبار الفرضية الثانية تم إثبات أنه لاتوجد علاقة بين مستوى الأسعار وزيادة القدرة التنافسية وهذا يشير إلى أن مستوى الأسعار ليس محدد رئسي أو مهم للقدرة التنافسية أي ليس هنالك علاقة جوهرية بين الأسعار ومدى توفر القدرة التنافسية، وبرر الباحثان ذلك بإختلاف أهمية السعر بين المستهلكين فمنهم من يولي السعر إهتمام كبير ويوليه أخرون إهتمام أقل كما يختلف السعر بالنسبة للمستهلك من سلعة لأخرى، وأيضا" يؤثر الهدف من السعر على قرارات التسعير فإذا كان هدف التسعير هو زيادة الحصة السوقية تضطر المؤسسة إلى تسعير منتجاتها بسعر أقل من أسعار المنافسين لنفس مستوى الجودة لجذب المستهلكين، وقد تسعر المنشأة بأسعار مرتفعة إذا كانت

سياستها السعرية مرتبطة بالجودة وهذا يؤكد أن هناك إعتبارات كثيرة جعلت مستوى أسعار المنتجات ليس محدد مهم للقدرة التنافسية.هذه النتائج لاتنفي أن السعر عنصر مهم من عناصر المزيج التسويقي وأهميته تكمن في تكامله مع عناصر المزيج التسويقي الأخرى حيث أن السعر أحد المحددات الرئيسية لقيمة السلعة على أساس المنفعة التي يدركها المستهلك لهذه السلع، فإذا زادت المنفعة المدركة من المستهلك عن السعر إرتفعت قيمة السلعة لدى المستهلك وبالتالي تزيد درجة إستعداده للشراء وتكراره لعملية الشراء وهذا ماتم تأكيده في إختبار الفرضية الثانية.

كما تبين أيضاً أن الشركة تدعم قدرتها التنافسية من خلال مزيج ترويجي يتوافق مع التطورات والتغيرات المحيطة بالشركة وبنسبة موافقة ٦٥،٥٪ وبنفس النسبة تدعم الشركة قدرتها التنافسية من خلال إختيارها لأكثر أنواع الدعاية والإعلان إثارة" وجذبا". مجموع نتائج عبارات المحور الخامس يمكن ملاحظة أن نسبة الموافقة على العبارات تبلغ ٨٥,٢٪ ، وأن المتوسط الحسابي لمجموع العبارات يبلغ ٤,٧ وهذه النسبة وهذا المتوسط تؤكد أن درجة الموافقة العامة لعينة الدراسة على عبارات المحور عالية أي أن مؤشرات القدرة التنافسية للمصنع عالية، مما يؤكد أن درجة مؤشرات القدرة التنافسية للمنتج في مصانع الزيوت موضوع الدراسة تتحقق بدرجة عالية.

مما سبق يخلص الباحثان إلى: تعمل الشركة على زيادة القدرة التنافسية من خلال تقديم منتج ذو جودة عالية، تتبنى الشركة إستراتيجيات تنافسية تضمن لها الصدارة في السوق، كذلك التكلفة الأقل بإستخدام التكنلوجيا الحديثة وإستغلال الطاقات الانتاجية وكفاءة العمليات التسويقية، تحقق الشركة القدرة التنافسية من خلال تقديم السعر المناسب الذي يراعي قدرة المستهلك على الشراء وأسعار المنافسين، كذلك تحقق الشركة القدرة التنافسية من خلال التكامل بين عناصر المزيج التسويقي.

أثر جودة المنتج في المزيج التسويقي على زيادة القدرة التنافسية:

هناك تحليل وصفي لمتغيرات جودة المنتج موضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (١١)

بيانات تحليل التكرارات والمتوسط الحسابي لإستجابات أفراد العينة لدور جودة المنتج في المزيج التسويقي على زيادة القدرة التنافسية

الرقم	العبارة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط	الترتيب حسب المتوسط
		النسبة٪	النسبة٪	النسبة٪	النسبة٪	النسبة٪		
١	تتبني الشركة جودة المنتج في رسالتها ورؤيتها بشكل صريح وواضح.	٥٦,٣	٣٧	٤,٤	٢,٢	٠	٤,٤٧	١
٢	تستخدم الشركة أحدث أنواع التكنولوجيا لضمان جودة المنتج المقدم .	٣٣,٣	٤٢,٢	١٤,٨	٨,١	١,٥	٣,٩٨	١١
٣	تحرص الشركة على إختيار أجود أنواع المواد الخام التي تشكل أساس جودة المواد الخام .	٤٥,٢	٣٩,٣	١٠,٤	٤,٤	٠,٧	٤,٢٣	٤
٤	تختار الشركة مورديها على أساس جودة المواد الخام التي يقدمونها .	٣٤,٨	٤٤,٤	١٣,٣	٥,٩	١,٥	٤,٠٥	٨
٥	المطابقة مع المواصفات والمعايير العالمية تمثل المرجعية الرئيسية لمنتجات الشركة.	٤٠	٣١,٣	٢٠	٥,٩	٣	٣,٩٩	١٠
٦	تمثل الجودة محور رئيسي للشركة في عملية المنافسة.	٥١,٩	٣١,٩	١٢,٦	٣	٠,٧	٤,٣١	٢
٧	تعتمد الشركة التفتيش الدوري الداخلي للتأكد من المنتج الذي تقدمه.	٤٣	٣٦,٣	١٥,٦	٣	٢,٢	٤,١٤	٦
٨	يوجد بالشركة قسم متخصص في الجودة ومجهز بأحدث التكنولوجيا.	٣١,٩	٣٩,٣	١٦,٣	٨,٩	٣,٧	٣,٨٦	١٤

٩	تقوم الشركة بالتأهيل والتدريب لفريق الجودة.	٣٢,٦	٢٥,٢	٢٨,٩	٨,١	٥,٢	٣,٧١	١٥
١٠	تدعم الإدارة العليا كل المبادرات التي تحسن من صورة منتجات الشركة.	٤٠	٣٢,٦	١٥,٦	٨,١	٣,٧	٣,٩٧	١٢
١١	تبني الشركة استراتيجياتها التنافسية علي اساس تقديم منتجات ذات جودة عالية.	٤٠	٣٤,٨	١٦,٣	٥,٩	٣	٤,٠٢	٩
١٢	تستخدم الشركة أنظمة فحص ورقابة على منتجاتها.	٤٦,٧	٤٠	٨,١	٣,٧	١,٥	٤,٢٦	٣
١٣	منتجات الشركة بما تتميز به من جودة عالية لها القدرة على الدخول في اسواق جديدة داخلياً وخارجياً.	٤٠	٣٦,٣	١٦,٣	٦,٧	٠,٧	٤,٠٨	٧
١٤	تسعي الشركة دوماً الي تقديم منتجات متميزة تنافس جميع الشركات في السوق.	٤٣,٧	٣٧,٨	١٤,١	٣,٧	٠,٧	٤,٢٠	٥
١٥	يعتبر تطوير المنتجات بصورة دورية رؤية الإدارة العاليا والعاملين لتعزيز القدرة التنافسية للشركة.	٣٩,٣	٣٢,٦	١٦,٣	٩,٦	٢,٢	٣,٩٧	١٢
المجموع (المتوسط)		٤١,٢	٣٦	١٤,٨	٥,٨	٢	٤,٠٨	

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

من الجدول رقم (١١) يمكن ملاحظة أن المتوسط الحسابي لمجموع العبارات ٤،٠٨ ونسبة الموافقة على العبارات تبلغ ٧٧،٢ وهذا المتوسط يوضح الاتجاه العام لعناصر جودة المنتج ومن خلال الجدول رقم (١١) والخاص بمدى جودة المنتج الذي تقدمه الشركه في زيادة القدرة التنافسية نلاحظ أن أعلى وسط حسابي بلغ ٤،٥ حيث أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن الشركات محل الدراسة تهتم بجودة المنتج وتتبناها في رسالتها بشكل صريح وواضح وأكدو على ذلك من خلال إجاباتهم التي مثلت نسبة أكثر من ٩٣٪ ، ونلاحظ أيضا" من خلال الجدول أن الشركة تستخدم أنظمة

فحص ورقابه على منتجاتها بمتوسط حسابي ٤،٢٦ ونسبة موافقه تتجاوز ٧٦٪ لما لها من دور في ضمان جودة المنتج وتلبية حاجات ورغبات المستهلكين ، كما تبين أن الشركة تسعى لتقديم منتجات متميزة تنافس جميع الشركات في السوق من أجل زيادة حصتها السوقيه بمتوسط قدره ٤،٢٠ ونسبة موافقه ٨١،٥ وهذا يمكن الشركة من المحافظه على المستهلكين الحاليين وجذب مستهلكين جدد، في حين أن الشركه تعتمد التفتيش الدوري الداخلي للتأكد من أن المنتج الذي تقدمه بمتوسط حسابي ٤،١٤ ونسبة موافقه تتجاوز ٧٩٪ يساهم في كسب الميزه التنافسية ، ومن الملاحظ أيضا" من خلال الجدول أن الشركة تختار مورديها على أساس جودة المواد الخام بمتوسط ٤،٠٥ وبنسبة موافقه تتعدى ٧٩٪حيث يمكن الشركة من إنتاج المنتج بالمواصفات التي تشبع حاجات ورغبات المستهلكين، في حين أن الشركة تقوم بإستحدام أحدث أنواع التكنولوجيا لضمان جودة المنتج المقدم بمتوسط حسابي ٣،٩٨ ونسبة موافقه ٧٥،٥ وهذا مايحقق للشركة زيادة منتجاتها وزيادة الأنتاج وتقليل التكاليف وبالتالي تقليل الأسعار وزيادة الحصه السوقيه والقدره التنافسيه ، ويتضح أيضا" من الجدول أن تطوير المنتجات بصوره دوريه هي رؤية الإداره العليا والعاملين لتعزيز القدره التنافسيه بمتوسط حسابي ٣،٩٧ ونسبة موافقة ٧٢٪ وهذا يساعد الشركة على مواكبة حاجات ورغبات المستهلكين المتطورة والمتجدده وبالتالي المحافظة على الحاليين وجذب المرتقبين وزيادة القدرة التنافسية، وسجل أقل متوسط حسابي لتأهيل وتدريب فريق الجودة حيث بلغ ٣،٧١ بنسبة موافقة ٥٧٪ وهو مايلزم إعطاء إهتمام أكبر للتأهيل والتدريب لكسب الميزة التنافسيه.

أن درجة الموافقه لعينة الدراسة على عبارات المحور عالية، أي أن جودة المنتج الذي تقدمه الشركة في زيادة القدرة التنافسية عالية مما يؤكد أن مصانع الزيوت موضوع الدراسة تهتم بجودة المنتج لزيادة القدره على التنافس في سوق العمل.

إختبار العلاقة بين جودة المنتج في المزيج التسويقي والقدرة التنافسية:

هناك علاقة إيجابية بين جودة المنتج في المزيج التسويقي وزيادة القدرة التنافسية:

من جدول معاملات النموزج بالجدول رقم (١٢) السابق يتضح أن معامل إنحدار جودة المنتج B تساوي ٠،٢٠١ وبما أن الإشارة موجبه هذا يعني أن العلاقه بين القدرة التنافسية وىتوجودة المنتج طرديه وتفسر القيمه بأنه إذا زاد مستوى جودة المنتج بوحده واحده يزيد مؤشر المنافسة للمؤسسة بمقدار ٠،٢٠ وحدة. كما يتضح أن قيمة مستوى الدلالة الخاصه بمعامل مستوى جودة الأداء تساوي (٠،٠٠٠) وهي أقل من مستوى الخطأ المسموح به (٠,٠٥) فهذا يشيرإلى أن العلاقة معنوية اى توجد علاقه ذات دلالة إحصائيه بين جودة المنتج وزيادة القدره التنافسية لدي الشركه أي أن العلاقه السابقه لاتعزي بالصدفه أو أخطاء المعاينه بل علاقه جوهريه ، ماسبق من نتايج يؤكد صحه الفرضيه الأولي للدراسه التي تنص على أن (هنالك علاقه إيجابيه بين جوده المنتج وزياده القدره التنافسيه). وعليه نخلص إلى أن جودة المنتج هي المحور الأساسي في عملية المنافسه والقدرة التنافسي، للشركة مع ضروره ربط جودة المنتج مع عناصر المزيج التسويقي الأخري (سعر، ترويج، توزيع،) حيث يجب تحديد السعر المناسب الذي يغطي تكاليف جودة المنتج وفي نفس الوقت يكون مساوي لقيمة المنتج من خلال المنفعه المحققه وكذلك مراعاة أسعار المنافسين ثم مقدره المستهلك على الشراء ، ونقل المعلومات وتوصيلها من المنتج بطريقه تضمن السلامه والجودة وتوصيل هذه المعلومات من خلال الترويج لتوضيح جودة المنتج ومايميزه عن المنتجات الأخري .

وعليه يرى الباحثان أن هذه النتائج تتفق مع ماجاء في الاطار النظري حيث تم تأكيد أن إهتمام المنتج بجودة المنتج أو السلعه يساهم في زيادة مكانة المنظمة في السوق وبالتالي زيادة ماتحصل عليه من حصة سوقية وأرباح تمكنها من البقاء والنمو

والإستمرار. وكذلك إتفقت هذه النتائج مع نتائج دراسة تاج الدين (٢٠٠٢) حيث أكد فيها على ضرورة الإهتمام بجودة المنتج بشكل أساسي وإنشاء إدارة منفصلة بضبط الجودة والإهتمام بقسم البحوث والتطوير حيث يمكن المنشأة من مواكبة أذواق وأنماط المستهلكين المتطورة والمتجددة. كما إتفقت الدراسة مع دراسة الذاكي (٢٠٠٧) حيث توصلت الدراسة إلى أن تبني إستراتيجيات وبرامج التسويق يؤدي إلى زيادة الكفاءة وجذب العملاء ويلبي إحتياجات ورغبات المستهلكين وتحقيق الأهداف المرجوة ، وأوصت الدراسة بإتباع برنامج تأهيل وتطوير المنتجات بإستخدام التكنلوجيا الحديثة التي تساهم في الإنتاج المحلي وإنشاء مصانع جديدة في إماكن تواجد الخام ، والأخذ بالمفهوم الحديث للتسويق، وإيجاد عملاء جدد مع المحافظة على الحاليين لزيادة الكفاءة وفاعلية أداء المنشأت.

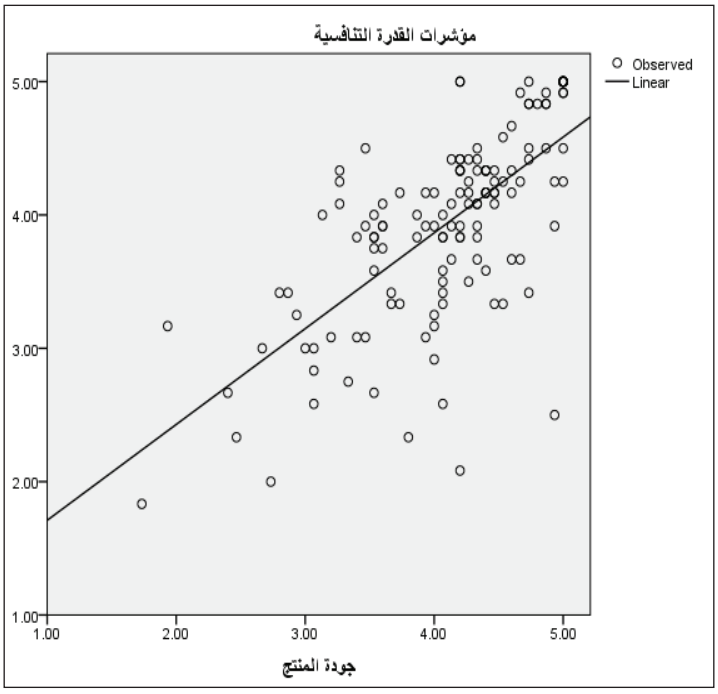

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية ٢٠١٧م

شكل بياني رقم (١): العلاقة بين جودة المنتج و مؤشرات القدرة التنافسية، من الشكل البياني رقم (١) السابق يتضح أن معظم النقاط تقع على أو قريبة من الخط المستقيم مما يشير إلى أن هنالك علاقة خطية بين جودة المنتج و مؤشرات القدرة التنافسية كما يتضح من الشكل أن العلاقة تصاعدية أي طردية.

يخلص الباحثان إلى أن جودة المنتج إلى تساهم فى زيادة مكانة المنشأة في السوق، وتتبنى الشركة جودة المنتج في رسالتها بشكل واضح، وزيادة قدرتها التنافسية، وتمثل الجودة محور رئيسي للشركة في عملية المنافسة، وكذلك اختيار اجود انواع المواد الخام اساس جودة المنتج، وتقديممنتجات متميزة يساعد على المنافسة.

جدول رقم (١٢)

معاملات النموذج

Coefficientsa						
Model	Unstandardized Coefficients		T	Sig.	Collinearity Statistics	
	B	Std. Error			Tolerance	VIF
(Constant)	.252	.186	1.352	.179		
جودة المنتج	.201	.055	3.647	.000	.559	1.790

من الجدول رقم (١٢) العمود الأول يوضح معاملات النموذج (الثابت Constant إضافة إلى المتغيرات المستقلة) العمود الثاني يوضح قيم تلك المعاملات (B) العمود الثالث يووضح الخطأ المعياري للمعاملات المقدرة (B) أما العمودين الرابع و الخامس قيمة إختبار (ت) ومستوى الدلالة الإحصائية (Sig) على التوالي أما العمودين الأخيرين يوضحان قيم معاملات تضخم التباين (VIF) المستخدم للكشف عن مشكلة التداخل الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة ، من الجدول رقم (١) السابق نُلاحظ أن قيم معاملات النموذج أقل من مستوى معنوية (٠,٠٥) هذا يعني أن معاملات (جودة

المنتجات) لها تأثير معنوي ، أي لها تأثيرات ذات دلالة إحصائية على المتغير التابع أي مؤثرة معنوياً ، كما يتضح من عمواد (B) أن الإشارة موجبة بالنسبة للمعامل جودة المنتج هذا يعني أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع علاقة طردية وهو مطابق لما توصلنا إليه من مفهوم الارتباط و الأشكال البيانية للعلاقات، من العمود الأخير نجد أن قيمة معامل تضخم التباين (VIF) كانت أقل من ١٠ ، هذا يعني أن النموذج لا يعاني من مشكلة تداخل خطي متعدد بين المتغيرات

النتائج والتوصيات

من خلال الدراسة النظرية والدراسة الميدانية تم التوصل إلى مجموعه من النتائج والتوصيات والمقترحات:

النتائج:

خلص البحث إلي مجموعة من النتائج اهمها:

- يلعب المنتج دور كبير في زيادة الحصة السوقية لمصانع الزيوت وزيادة قدرتها التنافسية.
- تهتم الشركات بجودة المنتج وتتبناها في رسالتها بشكل صريح وواضح.
- الشركة تستخدم أنظمة فحص ورقابه على منتجاتها.
- الشركات تعمل على ضمان جودة المنتج وتلبية حاجات ورغبات المستهلكين.
- الشركة تسعى لتقديم منتجات متميزة تنافس جميع الشركات في السوق من أجل زيادة حصتها السوقيه.
- الشركة تختار مورديها على أساس جودة المواد الخام.
- الشركة تقوم بإستحدام أحدث أنواع التكنولوجيا لضمان جودة المنتج المقدم.

فيما يخص مؤشرات القدرة التنافسيةخلص البحث إلى:

- تعمل الشركات على زيادة القدرة التنافسية من خلال تقديم منتج ذو جودة عالية.
- تتبنى الشركات إستراتيجيات تنافسية تضمن لها الصدارة في السوق.
- إستخدام التكنلوجيا الحديثة يقلل من التكلفة وإستغلال الطاقات الإنتاجية وكفاءة العمليات التسويقية.
- تحقق الشركات القدرة التنافسية من خلال تقديم السعر المناسب الذي يراعي قدرة المستهلك على الشراء وأسعار المنافسين.
- تحقق الشركات القدرة التنافسية من خلال التكامل بين عناصر المزيج التسويقي.

فيما يخص جودة المنتج خلص البحث إلى أنها:

- تساهم فى زيادة مكانة المنشأة في السوق، وتتبنى الشركات جودة المنتج في رسالتها بشكل واضح، وزيادة قدرتها التنافسية، وتمثل الجودة محور رئيسي للشركات في عملية المنافسة، وكذلك اختيار اجود انواع المواد الخام اساس جودة المنتج، وتقديممنتجات متميزة يساعد على المنافسة.
- فيما يخص مستوى ملائمة الأسعار إن السعر الذي تقدمة الشركات مناسب لمستوى جودة السلعة، عند تحديد سعر السلعة تراعي الشركة اسعار الشركات المنافسة، تقدم الشركات منتجاتها بأسعار تنافس بماهو متوفر في السوق من جميع نواحي التنافس، كذلك سعر السلعة يعتبر عامل رئيسي في العملية التنافسية.
- فيما يخص مستوى التوزيع وزيادة القدره التنافسيه أن موقع الشركة وقربة من المناق التجارية الحيوية يؤدي إلى زيادة منافذ التوزيع، ساعات عمل مراكز التوزيع في الشركة مناسبة للزبائن، والتفاعل القوي بين مراكز التوزيع والشركة الام يلعب دوراً في توفير السلعة للزبائن في الوقت والمكان المناسبين.

التوصيات:

إنطلاقاً من نتائج الدراسة تمت صياغة مجموعه من التوصيات التى تتميز بالمنطقيه والواقعيه وعلى الجهات المختصه أخذها بعين الإعتبار حتى تحقق الفائده المرجوة.

- ضرورة الإهتمام بجودة المنتج بصوره متكامله لزيادة القدره التنافسية وضمان البقاء والنمو والإستمرار.
- على الشركة تلبية حاجات ورغبات المستهلكين من خلال التركيز على جودة المنتج باستخدام التكنلوجيا الحديثة وجودة مدخلات الانتاج .
- ضرورة المحافظه على المستهلكين الحاليين ومراعاة التغيير فى حاجاتهم ورغباتهم من خلال تطوير المنتجات الحاليه أو إبتكار منتجات جديده.

المراجع

- اسماعيل، السيد، ٢٠٠٤، التسويق، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر.
- بو معرافي، بهجة مكي،(٢٠٠٦) تسويق خدمات المعلومات، تجربة مكتبات جامعة الشارقة، رسالة ماجستير.
- بيان هاني حرب ، ١٩٩٩، مبادئ التسويق ، مؤسسة الورق للنشر والتوزيع ، الاردن، ط١.
- تاج الدين أبو بكر ياسر،(١٩٩٩): تحليل الأداء التسويقي في إطار المزيج التسويقي، دراسة مؤسسة الأسواق الحرة ،دراسة ماجستير (غير منشورة).
- تيمان وآخرون، العوامل المؤثرة على اختيار وسيلة الإعلان الترويجي بالتركيز على محلية مدني الكبرى، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية(مجلة

نصف سنوية تصدر عن عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي- جامعة الجزيرة - السودان)، العدد(٢)، (٢٠١٠)

- حجاج، عبد الرؤوف وصديقي، مسعود،٢٠١٣ ، دور إبداع المنتج في تنمية الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة شرآة روائح الورود لصناعة العطور، مجلة الباحثان، العدد١٣. الجزائر.

الحسن ، حامد حمد ،(٢٠٠٦)، أثر التروج على زيادة المبيعات- دراسة حالة شركة شيكان للتأمين، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

- الزاكي مهند أحمد،(٢٠٠٨): أثر استخدام استراتيجيات المزيج التسويقي في أداء منشآت الاسمنت، دراسة حالة مصنع اسمنت عطبرة، دراسة ماجستير(غير منشورة).
- عبد الفتاح، النسور إياد (٢٠١٢)، إستراتيجيات التسويق نظري وكمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان.
- عبدالنبي، محمد أحمد ، ٢٠٠٣، ادارة التسويق، دار زمزم ناشرون، عمان ، الاردن،ط١.
- عبيدات، محمد إبراهيم ، ٢٠٠٠، تطوير المنتجات الجديدة، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن، ط١.
- عمر، وصفي عقيلي و آخرون،١٩٩٦، مبادئ التسويق مدخل متكامل، دار الزهران للنشر، الاردن.
- محمد عبدالوهاب محمد ،٢٠٠٢، التسويق والمكانة الذهبية، منظور استراتيجي، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،ط١.

- مرسي، خليل نبيل ،(١٩٩٨)، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للكتاب.
- معلا، توفيق(٢٠٠١)، إصول التسويق مدخل تحليلي، دار وائل للنشر ، عمان.
- النجار، فريد (٢٠٠٤)، المنافسة والترويج التطبيقي مدخل كمي، دار الجامعة للنشر.

استخـدام نمـاذج السلاسل الزمنية للتنبؤ بمبيعات الطاقة الكهربائية

(دراسة حالة الشركة السودانية للكهرباء - ولاية سنار)

د. خنساء عمر إدريس أحمد

استاذ مساعد – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية

جامعة سنار – السودان

مستخلص البحث

هدفت الدراسة إلى تطبيق منهجية بوكس جنكنز للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية بولاية سنار، اعتمدت الدراسة علي بيانات شهرية تم الحصول عليها من سجلات الشركة السودانية للكهرباء وهي عبارة عن ٤٨ مشاهدة من بيانات الاستهلاك الشهري في الفترة من يناير ٢٠١٩ الي ديسمبر ٢٠٢٢، تم تحليل البيانات بواسطة برنامج Eviwes بالاضافة إلى برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن النموذج الملائم للتنبؤ بمبيعات الطاقة الكهربائية هو نموذج (ARIMA) ١،٠،١ كما تم التنبؤ بمبيعات الطاقة الكهربائية للعام ٢٠٢٣ وكانت أعلى من الاعوام السابقة، اوصت الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات باستخدام أكثر من اسلوب للتنبؤ بانتاج الطاقة الكهربائية وبما أن استهلاك الطاقة الكهربائية يرتفع في فصل الصيف فعلى المؤسسة زيادة انتاج الكهرباء لسد النقص ..

الكلمات المفتاحية:

سنار – السلاسل الزمنية – الطاقة الكهربائية

Abstract

The study aimed to apply the Box-Jenkins methodology to predict the consumption of electric energy in the state of Sennar. The study relied on monthly data obtained from the records of the Sudanese Electricity Company, which consisted of 48 observations of monthly consumption data in the period from January 2019 to December 2022. The data was analyzed by the program Eviwes, in addition to the program of statistical packages for social sciences (spss) and the results of the study showed that the appropriate model for forecasting electric energy sales is the model ARIMA (1,0,1). Electricity sales were predicted for the year 2023 and were higher than previous years. The study recommended conducting more studies. By using more than one method to predict the production of electric energy, and since the consumption of electric energy increases in the summer, the institution must increase the production of electricity to fill the shortfall.

Key words:

Sennar - time series- electric power.

مقدمـــــــة

تعتبر الطاقة الكهربائية من أحد مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية علي مستوى الدول، نجد أن المحددات الاقتصادية و الفنية تحد من الاستخدام الموسع للمصادر الغير تقليدية في عملية انتاج الطاقة الكهربائية لذا فقد دعت الحاجة إلي قيام الدول سواء كانت المتقدمة أو النامية بتبني تكنولوجيا وتطبيق ترشيد الطاقة ورفع الكفاءة من أجل الحفاظ علي هذة الطاقة التي لا تستطيع أي دولة من الدول الاستغناء عنها، بل وتعتبر كأحد المؤشرات الهامة لتقدم الدول.

مشكلة الدراسة:

إن عملية التنبؤ بالسلاسل الزمنية تتاثر بشكل مباشر باختيار النموذج المناسب لبيانات السلسلة الزمنية حيث تؤثر هذه الخطوة تاثيراً مباشر في دقة التنبؤات المستقبلية فبيانات السلاسل الزمنية في القطاعات المختلفة احيانا تعاني من العشوائية والاضطراب الا أن معظم طرق التنبؤ المستخدمة في تحليل هذة البيانات لا تراعي هذة الجوانب مما ينعكس سلباً علي دقة النتائج المتحصل عليها وتتمثل مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية:

- هل السلسلة الزمنية الشهرية لمبيعات الطاقة الكهربائية في الفترة من ٢٠١٩-٢٠٢٢ ساكنة
- ماهو النموذج الملائم من نماذج السلاسل الزمنية لمبيعات الطاقة الكهربائية بولاية سنار
- مامدى دقة طريقة بوكس جنكنز للتنبؤ بكميات استهلاك الكهرباء بولاية سنار

أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي:

- تطبيق منهجية بوكس جنكنز للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في ولاية سنار.

الأهداف الفرعية:

- التعرف على نمط التغير في السلسلة الزمنية لاستهلاك الطاقة الكهربائية في ولاية سنار.
- تطبيق نموذج من نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في ولاية سنار.
- اختبار صحة النموذج الملائم لبيانات استهلاك الطاقة الكهربائية.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذة الدراسة من خلال اتباع إسلوب علمي متقدم لبناء نموذج إحصائي يمكن من خلالة التنبؤ بما سيؤول اليه استهلاك الطاقة الكهربائية في ولاية سنار في المستقبل، مما يساهم بشكل فعَال في تصميم الخطط المستقبلية لهذا المجال وكذلك يكون له دور في اتخاذ القرارات السليمة.

فروض الدراسة :

- يتاثر الطلب على الكهرباء بالمركبة الموسمية ويتجه للتزايد من شهر إلى أخر.
- النموذج المقدر له القدرة على التنبؤ باستهلاك الكهرباء مستقبلاً في ولاية سنار.
- طريقة بوكس جينكنز هي الأنسب في عملية التنبؤ علي المدى القصير.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على بيانات شهرية تم الحصول عليها من سجلات الشركة السودانية للكهرباء وهي عبارة عن ٤٨ مشاهدة من بيانات الاستهلاك الشهري في الفترة من يناير ٢٠١٩م الي ديسمبر ٢٠٢٢م كسلسلة زمنية لغرض تحليلها للوصول لأفضل نموذج للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية بولاية سنار.

الدراسات السابقة:

سعدية عبد الكريم طعمة (٢٠١٢):

استخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ باعداد المصابين بالأورام الخبيثة في محافظة الانبار بدولة العراق هدفت الدراسة إلى تحديد أفضل وأكفأ نموذج إحصائي لغرض استخدامه للتنبؤ بأعداد المصابين بالأورام الخبيثة للفترة (٢٠١١م-٢٠١٢م). ومن أهم نتائج الدراسة أن النموذج الكفؤ والملائم للتنبؤ بيانات السلسلة هو نموذج ARIMA (١،١،٠) .

بسام يونس ابراهيم (٢٠١٠):

التنبؤ بدرجات الحرارة في ولاية الخرطوم باستخدام احد نماذج بوكس –جينكز ومن اهم نتائج الدراسة أن درجات الحرارة الشهرية في ولاية الخرطوم تؤلف سلسلة زمنية غير ساكنة وموسمية أي انها تعيد نفسها كل (١٢) شهراً وذلك من خلال قيم معاملات الارتباط الذاتي وأن درجات الحرارة تتبع النموذج الموسمي المضاعف وقد أعطى تنبؤات جيدة وقريبة من قيم الواقع الفعلي.

حسن محمد ابراهيم (٢٠١٤):

استخدام نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة والتمهيد الاسي للتنبؤ بانتاج الذرة دراسة مقارنة (ولاية القضارف – السودان ١٩٧٠– ٢٠١٢م)هدفت الدراسة إلى تحديد أفضل وأكفأ نموذج إحصائي لغرض استخدامه للتنبؤ بانتاج محصول الذرة ومن أهم نتائج الدراسة أن النموذج الكفؤ الملائم للتنبؤ للبيانات هو ARIMA (١,٠,١).

عائشة بن حشاني (٢٠١٨):

استخدام نماذج السلاسل الزمنية للتنبؤ باستهلاك الكهرباء – دراسة حالة سونلغاز بولاية أم البواقي – خلال الفترة ٢٠١٠–٢٠١٧ هدفت الدراسة إلى التنبؤ

باستهلاك الطاقة الكهربائية لقطاع العائلات، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، واظهرت النتائج أن القيم التي تم التوصل إليها قاربت القيم الحقيقية المقدمة من طرف المؤسسة .

شايب الراس (٢٠١٤):

دراسة تنبؤية لاستهلاك الكهرباء باستخدام منهجية بوكس جينكنز – حالة مؤسسة سونلغاز المدية ٢٠٠٧– ٢٠١٤ هدفت الدراسة إلى معرفة التغيرات في استهلاك الكهرباء من شهر لأخر.وتم استخدام المنهج الوصفي والاساليب الكمية في تحليل البيانات توصلت الدراسة إلى أن نموذج ARMA(١،٢،١) هو احسن نموذج للسلسلة.

سارة عبدالرحمن عبدالله ٢٠١٧م

تحليل إحصائي لاتجاه وخصائص المصابين بمرض النبت في السودان: دراسة حالة مركز المايستوما، معهد النيل الأزرق القومي للأمراض السارية ، جامعة الجزيرة (٢٠١٣–٢٠١٦م) هدفت الدراسة الي معرفة اهم الخصائص للمصابين بالمرض واعتمدت الدراسة علي بيانات ثانوية تم الحصول عليها من مستشفي النبت التخصصي بولاية الجزيرة (٢٠١٣–٢٠١٦م) و استخدمت اسلوب بوكس– جنكيز للتنبؤ وتوصلت الي ان هذا المرض يصيب الذكور اكثر من الاناث في الفئات العمرية (٢٠–٤٩) كما تم التوصل الي النموذج الاحصائى الملائم هو نموذج ARMA(١،٠،٠) حيث أظهرت القيم التنبؤية تناسقاً مع القيم الأصلية

السلسلة الزمنية:

السلسلة الزمنية هي عبارة عن قيم ظاهرة من الظواهر في سلسلة تواريخ متلاحقة أياماً أو أشهر أو سنوات والهدف من وراء تحليل السلاسل الزمنية هو دراسة التغيرات التي تكون قد طرأت على حوادث الظاهرة التي تمثلها خلال فترة من الزمن

وتحليل أسبابها ونتائجها أو للتنبؤ اعتماداً على فكرة مد حوادث الماضي للمستقبل ، وتحتوي السلسلة الزمنية على متغيرين أحدهما هو الزمن وهو المتغير المستقل والثاني هو قيمة الظاهرة وهو المتغير التابع .

مكونات السلاسل الزمنية:

ويمكن القول بشكل عام أن التغيرات التي تطرأ على ظاهرة ما خلال فترة من الزمن هي محصلة عدة عوامل ، ولا يمكننا أن نعزوها لعامل واحد من هذه العوامل وإنما يكون نتيجة هذه العوامل مجتمعة ، وبتحليلنا للسلسلة الزمنية نتعرف على مقدار هذه التغيرات وإدراك طبيعتها وإتجاهها ويصبح بالإمكان القيام بالتقديرات والتنبؤات المستقبلية الضرورية ، وهذه العوامل أو العناصر أو مكونات التغير هي الأربعة عوامل التالية (خواجة)

الاتجاه العام Trend:

وهو الحركة الطويلة الأمد في قيم السلسلة الزمنية ويعكس تأثير القوى المختلفة التي تؤدي إلى زيادة أو نقصان قيمة الظاهرة على مدى طويل من الزمن.

التغيرات الموسمية Seasonal Variation:

وهى التغيرات صعوداً أو هبوطاً فى الاتجاه العام التي تتم خلال فترات زمنية أقصاها سنه وتظهر في نفس الموسم في السنة اللاحقة.

التغيرات الدورية Cyclical Variation :

وهى التغيرات التي تظهر على شكل صعود أو هبوط في الاتجاه العام لقيم السلسلة الزمنية كل بضع سنوات وتقاس عادة بالزمن بين رخائين أو انكماشين متتاليين أي بين قمتين أو قاعدتين متتاليتين لمنحنى الظاهرة البياني .

التغيرات غير المنتظمة أو الطارئة أو العرضية أو العشوائية Irregular Variation.

وهى التغيرات التي تحصل في الاتجاه العام للسلسلة والتي لا يمكن اعتبارها موسمية أو دورية مثل التغيرات الناتجة عن الحروب والكوارث الطبيعية أو غيرها .

تحليل السلاسل الزمنية إلي مكوناتها يتطلب تحديد نموذجاً لها ، وهذا يعني تحديد العلاقة بين مكونات السلسلة الزمنية ،وهناك نموذجان شائعا الاستخدام هما :

النموذج الأول:

هو نموذج تجميعي ويفترض أن القيمة المقاسة للسلسلة الزمنية H عبارة عن مجموع المكونات أي أن : $H=T+S+C+I$

النموذج الثاني :

هو نموذج ضربي ويفترض أن القيمة المقاسة للسلسلة الزمنية تساوي حاصل ضرب المكونات أي أن : $H= T\times S\times C\times I$

يمكن معرفة طبيعة النموذج انطلاقاً من حساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري ،فإذا كان هذين الأخيرين ثابتين عبر وحدة الزمن فان السلسلة تكون عبارة عن نموذج تجميعي ، وفي حالة العكس نقول عن السلسلة أنها تشكل نموذج ضربي ؛ وعند إجراء تعديلات علي النموذج الضربي نحصل علي نموذج تجميعي .أو باستخدام الأسلوب البياني وتكون وفق هذه الطريقة السلسلة الزمنية عناصرها تجميعية لما تنحصر ذبذبتها بين خطين متوازيين ،أي أن هذه الهزات ثابتة الشدة . بينما السلسلة الضربية ، تكون ذبذباتها غير ثابتة الشدة (تباين متزايد أو متناقص)وبالتالي تقع بين خطين منفرجين.

السكون:

تعتبر السلسلة الزمنية ساكنة من الدرجة الثانية إذا كان لها وسط حسابي ثابت تتجمع حوله البيانات أي خالية من تأثير الاتجاه العام والتغيرات الموسمية وللسلسلة الزمنية وسط حسابي ثابت وتباين وتغاير مشترك ثابتان أي:

ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن $E(zt) = \mu$

ثبات التباين عبر الزمن $VAR(zt) = \delta 2,\ t = 1 \ldots T$

أن يكون التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً علي الفجوة الزمنية بين القيمتين ، وليس علي القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير ثابت.

$$\rho_k = \frac{COV(z_t, z_{t-k})}{\delta^2} \quad , \quad k > 0 \qquad (1)$$

$$COV(z_t, . z_{t-k}) = \lambda_k \qquad (2)$$

وتقيس العلاقة بين القيم في فترات زمنية متعددة ذات فترات إبطاء k، ويسمي معامل التغاير.

(Box and Jenkins, 1976).

ويمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية هي السلاسل الزمنية المستقرة والسلاسل الزمنية غير المستقرة حيث أن هناك حالتان من الإستقرارية وهما الاستقرارية في المتوسط (stationary in Mean) والاستقرار في التباين (stationary in variance) إن الاستقرارية في المتوسط هي حالة السلسلة عند ما لا تُظهر أتجاهاً عاماً ويمكن تحويلها إلى مستقرة بإستخدام الفروق ، اما الاستقرارية في التباين فهي حالة السلسلة عند ما لا تُظهر تذبذبات متباينة في شكل السلسلة الزمنية ويمكن تثبيت التباين بالحصول على اللوغريثم الطبيعي أو الجذر التربيعي أو المقلوبات لبيانات السلسلة (طعمة ، ٢٠١٢م).

الإرتباط الذاتي (Auto-correlation (AC :

وهو عبارة عن مؤشر يوضح درجة العلاقة بين قيم نفس المتغير عند فترات إزاحة (k) مختلفة ، وتتراوح قيمته بين (1 + ، 1 –) أي $1 \geq \rho k \geq 1$ - ويقدر حسب الصيغة التالية:

$$\hat{b}^{K} = \frac{Cov(z^{t}, z^{t+K})}{Var(z^{t})Var(z^{t+K})} = \frac{\sum_{t=1}^{n-K}(z^{t}-\bar{z})(z^{t+K}-\bar{z})}{\sum_{t=1}^{n}(z^{t}-\bar{z})^{2}} \quad (3)$$

حيث أن z_t : قيم مشاهدات السلسلة

$\bar{z}$: يمثل الوسط الحسابي

كما أن التوزيع الإحصائي لمعاملات الارتباط الذاتي هو توزيع طبيعي بوسط حسابي صفر وتباين (n/١) حيث n حجم العينة .

(طعمة ، ٢٠١٢م).

الإرتباط الذاتي الجزئي Partial Autocorrelation (PACF):

هو مؤشر يقيس العلاقة بين المشاهدتين z_t و z_{t+k} لنفس السلسلة مع إفتراض ثبات قيم السلسلة الزمنية ويعرف على أنه الحد الأخير من نموذج الإنحدار الذاتي من الدرجة AR (P) ويمكن إيجاد قيم معامل الإرتباط الذاتي الجزئي وذلك عن طريق دالة

$$\hat{\varphi}_{K+L,K+1} = \frac{\hat{\rho}_{K+1} - \sum_{j=1}^{K} \hat{\varphi}_{kj}\hat{\rho}_{k+1-j}}{1 - \sum_{j}^{k} \hat{\varphi}_{kj}\hat{\rho}_{j}} \quad (4)$$

وتستخدم دالة الإرتباط الذاتي الجزئي (PACF) في تحليل السلاسل الزمنية وتستخدم كذلك لتشخيص النموذج المناسب من مجموعة نماذج العمليات العشوائية المستقرة وتحديد درجته وفحص ملائمته لبيانات العينة من خلال إختبار عشوائية أخطاء البواقي (الخضيري، ١٩٩٦م).

إختبارات سكون السلسلة:

قد تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة في التباين فضلاً عن كونها غير مستقرة في المتوسط (ليس لها إستقرارية في الاتجاه العام والذي هو أحد عناصرها) مما يجعل لها عدة أوساط تتذبذب حولها البيانات حتى عند ما تكون السلسلة متجانسة فهذه النماذج توصف بأن لها سلوك غير مستقر ومتجانس وتحول إلى مستقرة بأخذ عدد

مناسب من عمليات الفروق العملية ويكون بإستخدام عامل الفروقات الخلفية (∇) ويرمز له :

$$\nabla z_t = z_t - z_{(t-1)} = (1-B)z_t \qquad (5)$$

فتصبح السلسلة الزمنية مستقرة بعد أخذ (d) من الفروقات. أما عدم ثبات التباين فيتم معالجته بأخذ اللوغريثم الطبيعي لبيانات السلسلة أو بأخذ الجذر التربيعي لها أو مقلوب البيانات.

نماذج بوكس جينكز للسلاسل الزمنية:

نموذج الإنحدار الذاتي(AR) :

الصيغة العامة لنموذج الانحدار الذاتى من الدرجة (P) تأخذ الشكل التالى :

$$z_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 z_{t-1} + \emptyset_2 z_{t-2} + \cdots + \emptyset_p z_{t-p} + a_t \qquad (6)$$

z_t: قيم مشاهدات السلسلة $\emptyset_i$: معالم النموذج $i=1,2,3,\ldots p$:p درجة النموذج

a_t : الأخطاء العشوائية التي تتوزع توزيع طبيعي بوسط حسابي صفر وتباين مساوي δ_a^2.

إن نموذج الانحدار الذاتي يمكن أن يستخدم لتمثيل السلاسل الزمنية المستقرة وغير المستقرة وأن شروط إستقرارية النموذج يجب أن تقع جذور المعادلة $\emptyset_p(B) = 0$ خارج حدود دائرة الوحدة أي أن تكون $(-1 < \emptyset_p < 1)$

حيث أن B: عامل الإرتداد الخلفي ويعرف بالشكل الآتي:

$$B^K z_t = z_{t-k} \quad \forall\, k = 1,2,\ldots. \qquad (7)$$

إن دالة الإرتباط الذاتي لنموذج الانحدار AR(p) تتضاءل أسيا مع زيادة فترات الإزاحة (k) في حين تنقطع دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF) بعد الفترة P ، وهناك حالتان خاصتان للصيغة العامة للإنحدار الذاتي AR(p) وهما نموذجا الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى AR(١) ومن الدرجة الثانية AR(٢) اللذان يعتبران من النماذج الشائعة

الإستخدام لتمثيل معظم السلاسل الزمنية (المتولي، ١٩٨٩م).

نموذج الأوساط المتحركة (Moving Average Model (MA)):

يمكن تمثيل نموذج الأوساط المتحركة من لدرجة (q) باستخدام عامل الارتداد الخلفي (B) على النحو :

$$z_t = \emptyset_0 + (1 - \theta_1 B - \theta_2 B^2 - \cdots - \theta_q B^q)a_t \quad (8)$$

والصيغة العامة لهذا النموذج :

$$z_t = \emptyset_0 + a_t - \theta_1 a_{t-1} - \theta_2 a_{t-2} - \cdots - \theta_q a_{t-1} \quad (9)$$

θ_i: معالم نموذج الأوساط المتحركة.

$$-1 < \theta < 1$$

q: درجة النموذج

وان دالة الارتباط الذاتي للنموذج (MA) تنقطع أو تقترب من الصفر بعد الإزاحة (q) في حين تتضاءل دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF) وبشكل أسي(الجبوري ، ٢٠١٠م).

النموذج المختلط (الانحدار الذاتي – الأوساط المتحركة):

Mixed Autoregressive Moving Average Model (ARMA)

يمكن كتابة النموذج بالصيغة العامة من الدرجة (P ، q) على النحو الآتي :-

$$z_t = \emptyset_0 + \emptyset_1 z_{t-1} + \cdots + \emptyset_p z_{t-p} + a_t - \theta_1 a_{t-1} - \cdots - \theta_q a_{t-q} \quad (10)$$

ولكي تتوفر الاستقرارية في هذا النموذج يجب أن تكون جذور المعادلة $(\emptyset_p\ (B)=0)$ هي خارج حدود دائرة الوحدة وكذلك بالنسبة لجذور المعادلة $(\theta_q\ (B)=0)$ (الجبوري، ٢٠١٠).

النموذج المتكامل:

(Autoregressive Integrated Moving Average Models (ARIMA

قد تكون بعض نماذج السلاسل الزمنية غير مستقرة من ذات نفسها ولكنها تصبح مستقرة بعد الكثير من التحويلات أو الفروق ولذلك فإن النموذج الذي يعبر عن هذه العملية سوف يختلف عن النموذج الأصلي إذ يجب أن يتضمن تلك التحويلات أو الفروق التي أجريت على النموذج ، إن هذه النماذج المستقرة تدعى بالنماذج المختلطة المتكاملة. تعد نماذج (ARIMA) أكثر نماذج السلاسل الزمنية استخداماً إذ أنه بالإمكان اشتقاق جميع النماذج منها سواء الانحدار الذاتي أو الأوساط المتحركة أو المختلطة ، وتتكون هذه النماذج من ثلاثة أجزاء ، يمثل الجزء الأول منها نموذج إنحدار ذاتي AR(p) الذي يستخدم عادة في عملية التنبؤات للسلسلة الزمنية ، اما الجزء الآخر فيمثل نموذج الأوساط المتحركة MA(q) ويمثل الجزء الثالث الفروق التي تتطلبها السلسلة من اجل أن تكون مستقرة ولذلك فإنه يعبر عن النماذج المختلطة ARIMA(p،d،q) (بري، ٢٠٠٢م).

بناء نموذج السلاسل الزمنية:

يمكن بناء أي نموذج للسلسلة الزمنية عبر أربعة مراحل هي : تشخيص النموذج الملائم للبيانات ، تقدير معالم النموذج ، إختبار ملائمة النموذج ، التنبؤ المستقبلي.

تشخيص النموذج (التعرف على النموذج)Identification :

إن تشخيص نماذج السلاسل الزمنية تعد أهم خطوة من خطوات بناء نماذج السلاسل الزمنية ، وأول مرحلة من مراحل الخوارزمية التي وضع أساسها الباحثان Box وJenkins عام ١٩٧٦ ، ويجب أن تسبق مرحلة التشخيص مرحلة تهيئة البيانات فإذا كانت البيانات مستقرة من خلال ملاحظة رسم البيانات الأصلية والارتباطات الذاتية والجزئية لها فإن البيانات مهيأة للتشخيص أما إذا كانت السلسلة غير مستقرة في

الوسط والتباين فإنه يتم معالجة عدم الاستقرارية في الوسط بأخذ الفروق (d=1) فإذا لم تستقر نأخذ الفرق الثاني (d=2) ، وغالباً ما تستقر بعد الفرق الأول أو الثاني ، أما عدم الاستقرارية في التباين فيتم معالجتها من خلال إجراء التحويل المناسب للبيانات ، فبعد تحقيق استقرارية السلسلة الزمنية تبدأ عملية تحديد النموذج بعد الحصول على فكرة عن قيمة رتبة الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة والفروق لتحديد النموذج الخطي العام ARIMA ومن ثم الحصول على تقديرات أولية لمعلمات النموذج (B-J،1976).

تقدير معالم النموذج Parameters Estimation:

إن عملية تقدير النموذج هي المرحلة الثانية من مراحل دراسة السلاسل الزمنية وتحليلها، وتأتي بعد عملية التعرف على النموذج الملائم للسلسلة الزمنية، ولكي يحقق النموذج الهدف الأساسي من بنائه وهو التنبؤ يجب التأكد من جودة تقديره وملائمته للسلسلة الزمنية، وهنالك عدة طرق لتقدير معالم النموذج منها:

- طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (O.L.S.E) حيث تقوم هذه الطريقة على مبدأ تقليص مجموع مربعات خطأ التقدير وجعله في نهايته الصغرى.
- طريقة الإمكان الأعظم (M.L) Maximum Likelihood Method وتعتمد على تعظيم الدالة لجعل مجموع مربعات الأخطاء $S(\emptyset, M, \theta)$ أقل ما يمكن وبالتالي فإن دالة الأمكان الأعظم اللوغريثمية الشرطية تصاغ كالآتي:

$$L(\theta, \emptyset, \sigma_Z^2 \setminus X_t) = (2\pi)^{\frac{-N}{2}} (\sigma_Z^2)^{\frac{-N}{2}} Exp\left[-\frac{1}{2\sigma_Z^2} S(\theta, \emptyset)\right] \qquad (11)$$

حيث أن $S(\theta, \emptyset)$ تمثل مجموع مربعات الأخطاء

إختبار دقة النموذج (فحص مدى ملائمة النموذج) Diagnostic checking:

بمجرد إختيار النموذج وتقدير معالمه لابد من التحقق فيما إذا كان النموذج ملائماً أم لا .

وهنالك أربعة مجموعات من الإختبارات والفحوص التي يمكن إستخدامها لتقويم مدى ملائمة النموذج:

١/ تحليل السكون. ٢/ تحليل البواقي.

٣/ إضافة معاملات أُخرى للنموذج. ٤/ حذف معاملات من النموذج.

عند إستخدام هذه الطرق لفحص النموذج يجب مقارنة نتائجها لمعرفة ما إذا كانت هذه النتائج تدل مع بعضها علي عدم ملائمة النموذج وإتخاذ قرار ما بناءاً علي نتائج طريقة واحدة فقط من هذه الطرق قد يؤدى إلي إستنتاجات خاطئة .

١- تحليل السكون:

يعتمد علي حساب جذور كثيرات الحدود الخاصة بالنموذج المقدّر بالإضافة إلي القيمة المطلقة لهذه الجذور ولكي يتحقق السكون والإنعكاس يجب أن تكون القيمة المطلقة لأي جذر من هذه الجذور أكبر من الواحد الصحيح.

٢- تحليل البواقي:

إذا كان النموذج يمثل فعلاً عملية ARIMA التي تتولد وفقاً لها بيانات السلسلة فإن أخطاء النموذج يجب أن تكون تغيرات عشوائيةً متوسطها الصفر، وتباينها ثابت كما أنها غير مرتبطةً مع بعضها وبالتالي فإن فحص خصائص أخطاء النموذج يمكن من مدي ملائمته وتحليل أخطاء النموذج يعتمد على تقديرات هذه الأخطاء وهي تساوي الفروق بين المشاهدات والقيم المقدرة المناظرة لها . (سعدالدين وعبدالرحمن ، ٢٠٠١م).

التنبؤ Forecasting :

التنبؤ هو الخطوة الأخيرة من خطوات دراسة وتحليل نماذج السلاسل الزمنية ويُعد الهدف الأساس من الدراسة فبعد تحديد النموذج الملائم للبيانات يتم استخدامه لمعرفة قيم الظاهرة المستقبلية ولفترات (L=1،2،....) فترة قادمة وذلك بأخذ التوقع الشرطي عند الزمن (t) لنحصل على التنبؤات $Z_t(L) = Z_{(t+L)}$ ويمكن حساب التنبؤ بعدد

خطوات (L) وفق الصيغة:

$$\hat{Z}_{t+1} = E[Z_{t+L}, Z_t, Z_{t-1}, Z_{t-2}, \ldots.] \text{ for } L \geq 1 \qquad (12)$$

وفي حالة النموذج المختلط ARMA(p،q) فإن أفضل تنبؤ بعدد خطوات (L) هو:

$$\hat{Z}_{t+L} = \emptyset_1^L Z_{t-1+L} + \emptyset_2^L Z_{t-2+L} \qquad L \geq 1 \qquad (13)$$

(Dougls،1976).

طرق بوكس جينكز:

طرق بوكس جينكيز، يشار لها، اختصاراً، باسم "نماذج أرايما ARIMA Models والتي أدرك بوكس وجينكينز أهميتها في التوقع للمستقبل. تعبر عن المكونات الثلاث لنموذج: الانحدار الذاتي المتكامل للمتوسط المتحرك.

خطوات تحليل السلسلة الزمنية:

اولا: السكون:

يتطلب تحليل السلاسل الزمنية التأكد من سكون السلسلة ، أي التحقق من ثبات الوسط الحسابي والتباين للسلسلة وابسط الطرق للتحقق من سكون السلسلة رسم بيانات السلسلة مع الزمن ومن خلال الرسم تكون لدينا فكرة جيدة عن استقرارية السلسلة من عدمها، أي احتواء السلسلة مثلاً على اتجاه عام أو تغيرات موسمية.

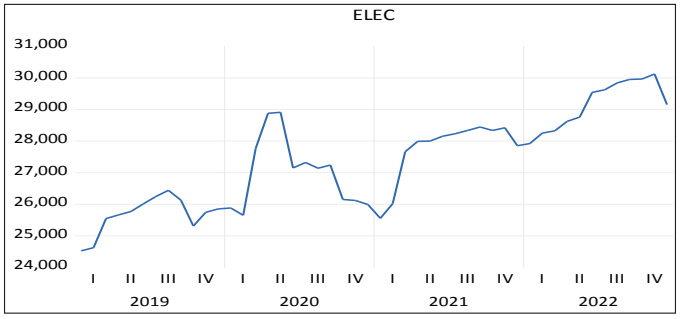

شكل رقم (١) اتجاة السلسلة الزمنية لاستهلاك الكهرباء برنامج Eviwes

يتضح من الشكل أعلاه وجود اتجاه عام للزيادة مما يعني أن السلسلة غير ساكنة ولتسكين السلسلة نقوم بأخذ الفروق الاولي للسلسلة.

جدول رقم (١)

اختبار ديكي فولر : Dickey-Fuller Test

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.881051	0.3382
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

المصدر: تحليل الباحث من مخرجات برنامج Eviwes

نجد أن قيمة الاحتمال Prob = ٠,٣٣٨٢ اكبر من ٠.٠٥ وهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة . غير ثابتة عند مستوي معنوي معين بحد ثابت

جدول رقم (٢)

المتجه الزمني

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNELEC(-1)	-0.673417	0.144729	-4.652946	0.0000
D(LNELEC(-1))	0.585906	0.157133	3.728717	0.0007
D(LNELEC(-2))	0.279958	0.154781	1.808739	0.0788
D(LNELEC(-3))	0.076710	0.142358	0.538852	0.5933
D(LNELEC(-4))	0.528622	0.142349	3.713551	0.0007
C	6.825142	1.466080	4.655367	0.0000
@TREND("2019M01")	0.002165	0.000526	4.117653	0.0002

المصدر: تحليل الباحث من مخرجات برنامج Eviwes

عند وجود حد ثابت نجد أن المتجه الزمني لة اثر كبير والمعنوية كانت ٠,٠٠٠٢ وهي أصغر من مستوى المعنوية ٠,٠٥ بالتالي لابد من أخذ الفروق للسلسلة الزمنية.

جدول رقم (٣)

تسكين السلسلة الزمنية

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.532508	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.170583	
	5% level	-3.510740	
	10% level	-3.185512	

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNELEC(-1))	-0.858569	0.155186	-5.532508	0.0000
C	0.006219	0.007157	0.868924	0.3897
@TREND("2019M01")	-0.000130	0.000255	-0.508704	0.6136

المصدر: تحليل الباحث من مخرجات برنامج Eviwes

من هنا نجد أن السلسلة اصبحت ساكنة بعد أخذ الفروق الأولى حيث أن قيمة TREND الاتجاه أصبحت أكبر من ٠٥. ٠ وهي غير معنوية بقيمة ٠,٦١٣٦ أي ليس لها تاثير وكذلك قيمة Dickey-Fuller أكبر من كل القيم الحرجة١٪ وكذلك ٥٪ وكذلك ١٠٪

ثانيا: مرحلة التعرف:

إن الهدف الأساسي في هذه المرحلة هو التعرف علي النموذج المبدئي الملائم لوصف السلسلة محل الدراسة، وتعتمد هذه المرحلة علي رسم دالتي الارتباط الذاتي

والارتباط الذاتي الجزئي ومن خلال نمط الدالتين يتم التعرف علي النموذج المناسب لتحليل بيانات السلسلة.

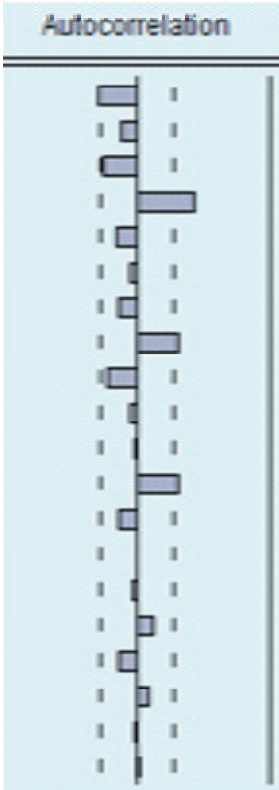

	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1			-0.319	-0.319	4.9854	0.026
2			-0.115	-0.241	5.6473	0.059
3			-0.278	-0.473	9.6144	0.022
4			0.446	0.159	20.081	0.000
5			-0.167	-0.105	21.576	0.001
6			-0.054	-0.133	21.734	0.001
7			-0.154	-0.110	23.084	0.002
8			0.325	0.064	29.231	0.000
9			-0.243	-0.228	32.758	0.000
10			-0.055	-0.241	32.941	0.000
11			-0.021	-0.120	32.969	0.001
12			0.320	-0.005	39.601	0.000
13			-0.151	-0.008	41.124	0.000
14			0.002	0.121	41.124	0.000
15			-0.044	0.116	41.262	0.000
16			0.117	-0.051	42.267	0.000
17			-0.150	-0.074	43.990	0.000
18			0.094	0.064	44.681	0.000
19			-0.019	0.002	44.710	0.001
20			0.021	-0.066	44.747	0.001

شكل رقم (٢) دالة الارتباط الذاتي والارتباط الجزئي مخرجات برنامج Eviwes

من خلال الارتباط الكلي نستطيع تحديد قيم MA ومن الارتباط الجزئي يمكننا تحديد قيمة AR . فعند فترات زمنية تم اختراق حدود الثقة فعند الفترة الزمنية الأولي تم اختراق حدود الثقة للارتباط و الاولى للارتباط الجزئي فيصبح النموذج المناسب هو ARIMA(١،١،١) وهذا هو النموذج الصالح للتنبؤ وللضمان ناخذ نموذج ARIMA(١،٠،١).

جدول رقم (٣)

تقدير الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة

Model Type				Estimate	SE	T	Sig.
ARIMA(1.1.1)	elec - Elec No Transformation	Constant		100.729	89.015	1.132	.264
	Model_1	AR	Lag 1	.997	.059	16.864	.000
		Difference	1				
		MA	Lag 1	.983	.187	5.258	.000

المصدر: تحليل الباحث من برنامج SPSS

ومن الجدول أعلاه يتضح أن معالم نموذج ARIMA(١،١،١) ذات دلالة احصائية عند مستوي معنوية ١٪ لنموذج المتوسطات المتحركة بقيمة ٠,٩٨٣أي تختلف جوهريا عن الصفر . بينما نجد أن معلمة الانحدار الذاتي تساوي ٠,٩٩٧ وكانتا معنوية.

جدول رقم (٤)

تقدير معالم الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركه

Model Type				Estimate	SE	T	Sig.
ARIMA(1.0.1)	elec - Elec No Transformation	Constant		27211.7	954.2	28.517	.000
	Model_1	AR	Lag 1	.901	.070	12.947	.000
		MA	Lag 1	.240	.163	1.474	.147

المصدر: تحليل الباحث من برنامج SPSS

ومن الجدول أعلاه يتضح أن معالم نموذج ARIMA(١،٠،١) ذات دلالة احصائية عند مستوي معنوية ١٪ لنموذج المتوسطات المتحركة بقيمة ٢٤٠.أي لا تختلف جوهريا عن الصفر وكانت غير معنوية . بينما نجد أن معلمة الانحدار الذاتي تساوي ٩٠١. وكانت معنوية.

رابعا: مرحلة التشخيص:

الهدف من هذه المرحلة هو معرفة هل البواقي عشوائية، وهنالك اختبارات عدة تستخدم لتحليل البواقي أهمها اختبار طبيعة البواقي أي تحديد ما اذا كانت اخطاء

النموذج تتبع قانون احتمالي طبيعي ام لا، ويعتمد هذا الاختبار علي نمط دالتي الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي لبواقي النموذج.

تحليل البواقي لنموذج ARIMA(١،١،١)

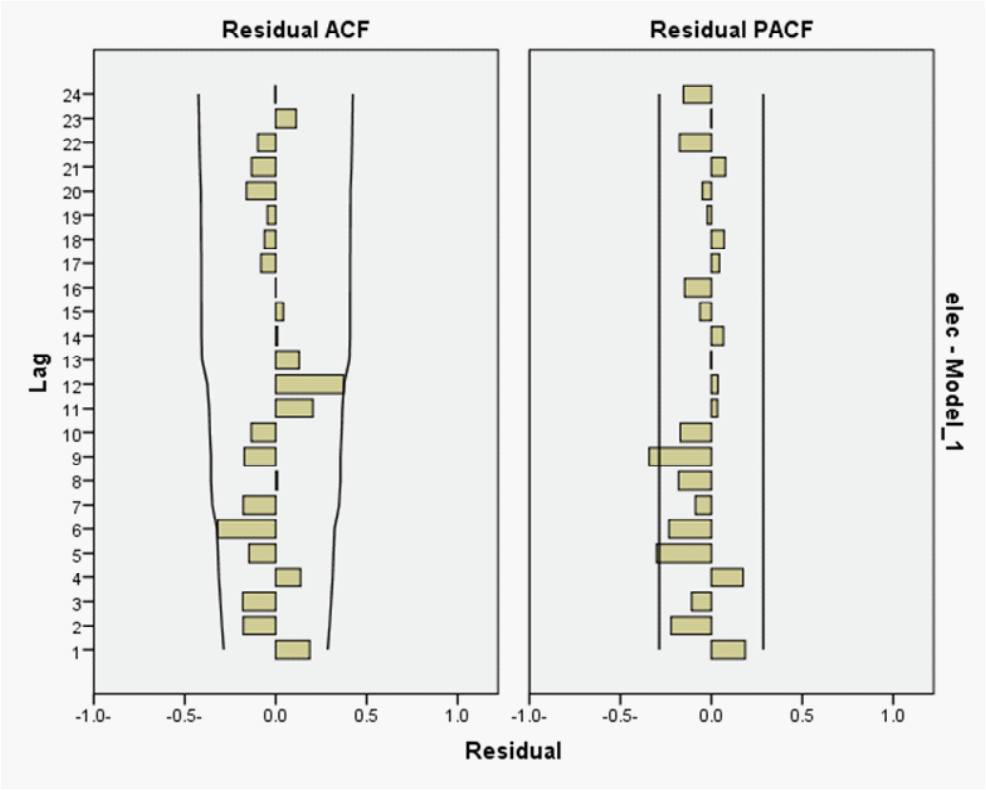

شكل رقم (٣) دوال الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي

يتضح من ألإشكال السابقة لدوال الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي أن الأخطاء للنماذج المقترحة لا تمثل تغيرات عشوائية بحتة كما نلاحظ أن بعض قيم معاملات الارتباط الذاتي الجزئي للبواقي لا تقع بأكملها داخل فترة ثقة ٩٥ ٪ومن النتائج السابقة نستنتج أن النموذج المقترح لايصلح للتنبو بقيم السلسلة محل الدراسة.

تحليل البواقي لنموذج ARIMA(١،٠،١)

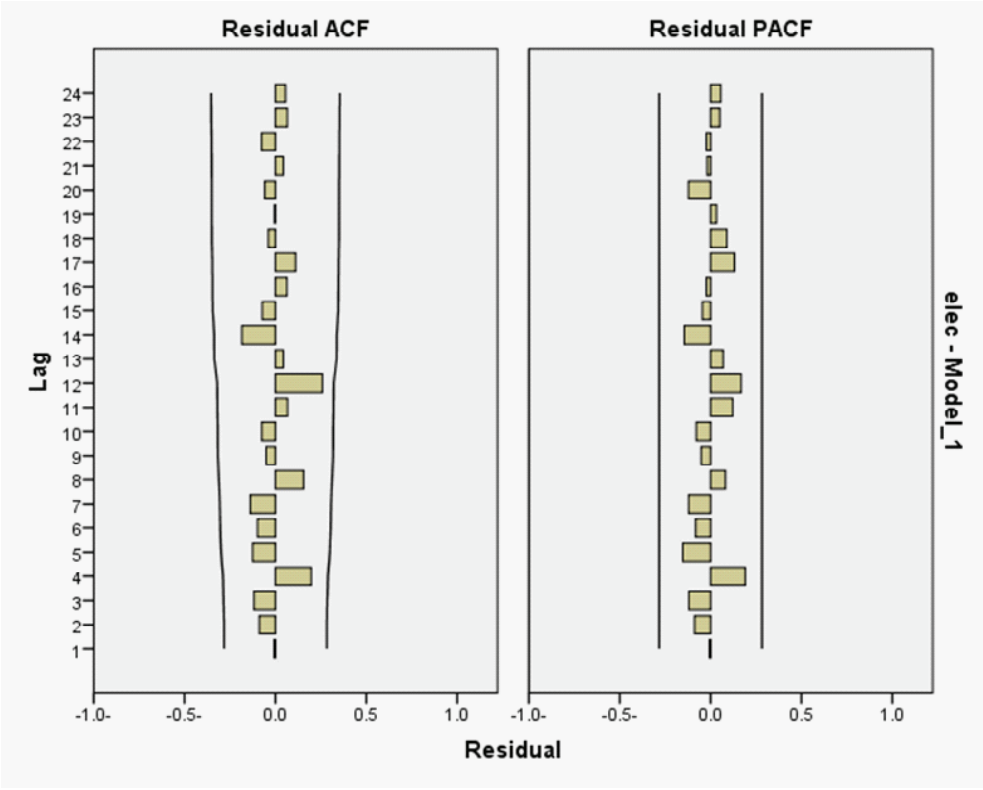

شكل رقم (٤) دوال الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي

يتضح من ألإشكال السابقة لدوال الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي أن الأخطاء للنماذج المقترحة تمثل تغيرات عشوائية بحتة كما نلاحظ أن معظم قيم معاملات الارتباط الذاتي والذاتي الجزئي للبواقي تقع بأكملها داخل فترة ثقة ٩٥ ٪ومن النتائج السابقة نستنتج أن النماذج المقترحة تصلح للتنبو بقيم السلسلة محل الدراسة.

خامسا: مرحلة التنبو:

بعد تحديد النموذج الملائم من خلال مراحل السكون والتعرف والتقدير اولتشخيص يتم استخدامه في توليد تنبؤات عن القيم المستقبلية للظاهرة المدروسة.

جدول رقم (٥)

التنبو بمبيعات الطاقة الكهربائية واعلى وادني قيمة ARIMA(١،٠،١)

Model	elec-Model_1		
	Forecast	UCL	LCL
Jan 2023	28775	30003	27547
Feb 2023	28620	30483	26757
Mar 2023	28480	30731	26229
Apr 2023	28354	30876	25833
May 2023	28241	30963	25519
Jun 2023	28139	31013	25265
Jul 2023	28047	.31039	25055
Aug 2023	27964	310488	24880
Sep 2023	27889	31047	24732
Oct 2023	27822	31037	24607
Nov 2023	27762	31023	24500
Dec 2023	27707	31005	24409

المصدر: تحليل الباحث من برنامج SPSS

الجدول أعلاه يوضح القيم التنبؤية بمبيعات الطاقة الكهربائية للعام ٢٠٢٣ واذا نظرنا الي القيم في الصف الاول Forecast وجدناها أعلي من المبيعات في السنوات السابقة وهذا يدل علي التوسع في عدد الاسر من استهلاك الطاقة الكربائية .

سادسا تقييم النموذج:

إن عملية تقييم نماذج التوقع يقصد من ورائها تقييم مدى مناسبة النموذج للنمط الذي تسير عليه بيانات السلسلة؛ أو مدى دقة النموذج في التنبؤ بقيم السلسلة الحالية والمستقبلية. وثمة عدد من مقاييس مدى مناسبة النموذج تعتمد جميعها على درجة الخطأ، وهي الفرق بين القيمة الفعلية للسلسلة عند زمن معين وقيمة السلسلة التي

يتوقعها النموذج في ذلك الزمن. من المقاييس التي قد تستخدم للتقييم "متوسط القيم المطلقة للخطأ MAE = Mean Absolute Error فلحساب متوسط القيم المطلقة للخطأ، يجب أولاً تحويل القيم السالبة إلى موجبة)حساب القيم المطلقة(، ثم تجمع قيم الخطأ المصاحبة للأزمنة المختلفة وتقسم على عدد القراءات ؛ اعتماد القيم المطلقة بدلاً من القيم المجردة جاء لتلافي كون القيم السالبة تلغي الموجبة.

ومن مقاييس الخطأ التي تعمل على تلافي مشكلة كون القيم السالبة تلغي الموجبة "مجموع مربعات الخطأ وهو عبارة عن مجموع حواصل ضرب كل قيمة ؛"Sum of Squared Errors (SSE).

والمقياس الذي يتلافى مشكلة كون القيم السالبة للخطأ تلغي القيم الموجبة، ولايضخم الخطأ من خلال التربيع كما يحدث في مجموع مربعات الخطأ، وكذلك يمكن من مقارنة النماذج عبر السلاسل المختلفة، يطلق عليه اسم "متوسط القيم المطلقة لنسب الخطأ Mean Absolute Percentage Error(MAPE) وغيرها من المقاييس .

جدول رقم (٦)

اختبارات الدقة التنبؤية

Model	Model Fit statistics		
elec-Model_1	RMSE	MAPE	MAE
	715.626	1.642	443.282

المصدر تحليل الباحث من برنامج SPSS

بالانتهاء من مراحل تشخيص النماذج تم التوصل الي أنة يمكن استخدام نماذج ARIMA(١،٠،١) للتنبؤ وذلك لاجتيازها مرحلة اختبارات المعالم والتشخيص بدرجة جيدة احصائيا . وبالنظر الي معاير الدقة التنبوئية وجد أن نموذج ARIMA(١،٠،١) حقق دقة تنبؤئية عالية.

جدول رقم (٧)

الارتباط بين عدد الزبائن والمبيعات

		elec	Customer
Elec	Pearson Correlation	1	.857××
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	48	48
customer	Pearson Correlation	.857××	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	48	48

المصدر تحليل الباحث من برنامج SPSS

من الجدول اعلاه نجد أن هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين استهلاك الطاقة الكهربائية وعدد الزبائن فكلما ذاد عدد الاسر ذاد استهلاك الطاقة الكهربائية.حيث كانت المعنوية .٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥

النتائج:

- تتاثر السلسلة الزمنية لمبيعات الطاقة الكهربائية بولاية سنار بالاتجاه العام .
- تم تسكين السلسلة الزمنية بعد أخذ الفروق الاولي.
- تم إختيار أفضل نموذج لبيانات السلسلة الزمنية من بين النماذج المكنة بعد اختبار بيانات الدقة التنبؤية.
- وجد أن النموذج الملائم للتبؤ بميعات الطاقة الكهربائية هو نموذج ARIMA(١،٠،١).
- تم التوصل إلي أن مبيعات الطاقة الكهربائية للعام ٢٠٢٣ أعلي من الاعوام السابقة.

التوصيات:

- بما أن استهلاك الطاقة الكهربائية يرتفع في فصل الصيف فعلى المؤسسة زيادة انتاج الكهرباء لسد النقص .
- اجراء مذيد من الدراسات باستخدام أكثر من اسلوب للتنبؤ بانتاج الطاقة الكهربائية بولاية سنار.

المراجع

- سعدية عبد الكريم طعمة(٢٠١٢م). استخدام تحليل السلاسل الزمنية بأعداد المصابين بالأورام الخبيثة في محافظة الأنبار، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد(٤) العدد(٨)،٣٧١- ٣٩٣ ، العراق.
- بسام يونس ابراهيم (٢٠١٠) التنبؤ بدرجات الحرارة بولاية الخرطوم باستخدام احد نماذج بوكس- جنكيز للسلاس الزمنية .
- بسام يونس ابراهيم (٢٠١٠) التنبؤ بدرجات الحرارة بولاية الخرطوم باستخدام احد نماذج بوكس- جنكيز للسلاس الزمنية .
- حسن محمد ابراهيم (٢٠١٤) استخدام نماذج الانحدار الذاتي والمتوسطات المتحركة والتمهيد الاسي للتنبؤ بانتاج الذرة ، دراسة مقارنة ولاية القضارف – السودان (١٩٧٠-٢٠١٢م).
- عائشة بن حشاني(٢٠١٨) جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي – كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- شايب الراس محمد و شرماط طاهر٢٠١٤دراسة تنبؤية لاستهلاك الكهرباء باستخدام منهجية بوكس جينكنز – حالة مؤسسة سونلغاز المدية ٢٠٠٧- ٢٠١٤ جامعة الدكتور يحى فارس المدية - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير.

- سارة عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن تحليل إحصائي لاتجاه وخصائص المصابين بمرض النبت في السودان:دراسة حالة مركز المايستوما، معهد النيل الأزرق القومي للأمراض السارية ، جامعة الجزيرة (٢٠١٣-٢٠١٦م)
- خواجة ،خالد زهدي(تحليل السلاسل الزمنية) المعهد العربي للتدريب والبحوث ، بغداد ، العراق .
- الخضيري، محمد قدوري(١٩٩٦). دراسة مقارنة لطرائق التقدير والتنبؤ لبعض نماذج بوكس جينكز الموسمية. جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد.
- المتولي ، أحمد شاكر محمد طاهر(١٩٩٦).استخدام تحليل التدخل في السلسلة الزمنية وتطبيقاتها في البيانات البيئية ، جامعة صلاح الدين ، العراق.
- الجبوري ،وليد دهان(٢٠١٠). التنبؤ بمستوى التضخم في اسعار المستهلك الشهرية في العراق باستخدام السلاسل الزمنية ثنائية المتغيرات. الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد ، العراق.
- عدنان ، ماجد عبدالرحمن بري (٢٠٠٢). طرق التنبؤ الاحصائي (الجزء الاول).
- سعد الدين ، محمد سعد الدين وعبد الرحمن ، حذيفة عبد الرحمن(٢٠٠١م). مزكرة محاضرات السلاسل الزمنية ، السودان ، جامعة الجزيرة ، كلية العلوم الرياضية والحاسوب.
- Douglas،C.M & Contreas، J.G.(1976). Note On Forecasting With Adaptive Filtering. O.P.Q، vol.24،No 4،P(8790-).
- Box،G.E.P and Jenkins،G.M.(1976). Time Series Analysis Forecasting and control، 2nd Holden day، London.